جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الدور الإيراني في الأزمة اليمنية 2018/2011

في ضوء نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : تعاون دولي

اعداد الطالبين:

بولحية كمال

بوصوار عماد

اشراف :

أ / بن عمار امام

لجنة المناقشة :

أ . ادمام شهرزاد	رئيسا	جامعة جيجل
أ . صويلح ملود	مناقشا	جامعة جيجل
أ . بن عمار امام	مشرفا	جامعة جيجل

السنة الجامعية:

2019/2018

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الدور الايراني في الازمة اليمنية 2018/2011

في ضوء نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : تعاون دولي

اعداد الطالبين:

بولحية كمال

بوصوار عماد

اشراف :

أ / بن عمار امام

لجنة المناقشة:

أ . ادمام شهرزاد	رئيسا	جامعة جيجل
أ . صويلح ملود	مناقشا	جامعة جيجل
أ . بن عمار امام	مشرفا	جامعة جيجل

السنة الجامعية:

2019/2018

تشكرات

اللهم لك الحمد حمدا طيبا مباركا فيه بجلال وجهك و عظيم سلطانك و حق قدرتك و الصلاة على نبيك المصطفى محمدا صلى الله عليه و سلم.

بعد ان وفقنا بإذن الله تعالى الى انجاز هذا العمل المتواضع لا يسعنا الا تقديم شكرنا و تقديرنا و عرفاننا بالجميل الى كل اساتذة جامعة جيجل كلية الحقوق و العلوم السياسية و على راسهم الاستاذ المشرف " **بن عمار امام** " على توجيهه و نصائحه و كذلك الى اعضاء لجنة المناقشة .

اهداءات

الى والدي الكريمين حفظهما الله و بارك فيهما

الى شريكة حياتي و رفيقة دربي " منى "

الى املي في الحياة ابني " محمد أمين "

كمال

الى والدي الكريمين حفظهما الله و رعاهما

عماد

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

سعت هذه الدراسة الى تطبيق نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية على السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه الازمة اليمنية من 2011 الى غاية 2018, من خلال محاولة معرفة العناصر المتحكمة في صنع السياسة الخارجية و مختلف المؤسسات الفاعلة في صنع القرار الخارجي.

حيث هدفت الدراسة الى الكشف عن طبيعة الدور الايراني في اليمن سواء فيما يتعلق بأهداف هذا الدور أو الوسائل و الأدوات المستخدمة لتحقيقه, بالاضافة الى حدود هذا الدور و مختلف ردود الفعل الدولية و الاقليمية حوله .

وصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان طبيعة و حقيقة الدور الايراني في الازمة اليمنية يقوم بالأساس على سعي ايران الى تحقيق امنها القومي انطلاقا من هواجس ايران الامنية في المنطقة في مواجهة القوى الاقليمية الفاعلة في المنطقة .

Abstract

Abstract

This study aims to apply the role theory in analysing the foriegn policy on the Ianian foriegn policy toward the Yamanian crise from 2011 to 2018 , through trying to know the controlling elements in making the foriegn policy and the different establisments which have power in making foriegn decisons .

So, This study aims to reveal the nature of the Iranian role in yaman either in what is related to the goals of the role or he means and the tools used to archieve it , In additions to know the limits of this role and this defferent international and regional realtions about it.

As a result , This study shows that the nature and the fact of the Iranian role in the yamnian crise is basically based on the Iranian persue to achieve its nation secusity starting from the Iranian security fears in the region to face the regional powers .

مقدمة

تطورت عملية تحليل السياسة الخارجية من خلال النقاش النظري الذي دار بين صورتين من المقاربات حيث سعت الصورة الاولى الى صياغة نظرية كبرى موحدة تنطبق على جميع الدول و الفترات الزمنية, و هو المسعى الذي واجهته العديد من العقبات, مما فتح الباب امام الصورة الثانية التي اشتغلت على مستوى تطوير النظريات الجزئية او ما يعرف بنظريات المدى المتوسط في محاولة لبلوغ تفاسير متعددة الاسباب تراعي خصوصية كل حالة في السياسة الخارجية, في هذا الاطار شجعت القدرة التفسيرية لمفهوم الدور على جلبه الى حقل العلوم السياسية فيما عرف بنظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية .

تعتبر منطقة الخليج العربي مسرحا دائما لتفاعلات القوى الاقليمية و الدولية و تضارب مصالحها, في هذا الاطار جاءت الازمة اليمنية التي انطلقت مع احداث ما عرف بالربيع العربي سنة 2011 لتفتح بؤرة توتر جديدة نتيجة لصراع الادوار اقليميا و دوليا بفعل اهمية البعد الاستراتيجي للمنطقة عموما و اليمن على وجه الخصوص.

هذه الاهمية جعلت اليمن في مركز اهتمام صناع القرار الايراني في اطار سعيهم الى لعب دور اقليمي في المنطقة التي شهدت مشاريع دولية متعاقبة و تحولات متتالية خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 و ما نتج عنها من الغزو الامريكي للعراق 2003, هذا الاخير الذي كان يقف عائقا امام طموحات ايران في تصدير نموذجها الثوري في المنطقة بهدف خلق حلفاء جدد في محاولة للخروج من العزلة الدولية, و كانت البداية من لبنان 2006 مع حزب الله, ثم غزة 2008 مع حركة حماس ثم سوريا 2011 مع نظام بشار الاسد, لتأتي الأزمة اليمنية فاتحة المجال امام مسرح جديد لصراع الأدوار بين مختلف القوى الاقليمية و الدولية.

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة للوقوف على طبيعة الدور الايراني في اليمن انطلاقا من فرضيات نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية.

أولا : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحليل السياسة الخارجية الايرانية اتجاه الازمة اليمنية, عن طريق اسقاط نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية على الدور الايراني في اليمن منذ بداية الثورة سنة 2011 الى غاية سنة 2018, و ذلك من خلال :

– دراسة نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية: اصولها الاجتماعية ثم توظيفها في تحليل السياسة الخارجية .

– دراسة الازمة اليمنية الحالية الى غاية 2018 : من خلال ابراز الاهمية الجيواستراتيجية لليمن بحكم موقعه الجغرافي الذي يمكن اعتباره احد اسباب الازمة الحالية بحكم التنافس الدولي و الاقليمي للسيطرة على هذا الموقع, بالإضافة الى دراسة الازمة اليمنية انطلاقا من خلفياتها التاريخية وصولا الى كرونولوجيا احداث الازمة الراهنة الى غاية سنة 2018.

– دراسة السياسة الخارجية الايرانية : من حيث مقوماتها و مؤسسات صنعها.

– دراسة الدور الايراني في اليمن خلال الازمة الحالية : من حيث الاهداف و الادوات المستخدمة لتحقيق هذا الدور, و من حيث قيوده او حدوده ومختلف ردود الفعل ازاءه .

ثانيا : مبررات اختيار الموضوع :

أ / الاسباب الذاتية :

ترجع الى اهتمامنا الخاص بالجمهورية الاسلامية الايرانية و علاقاتها مع الدول العربية, خاصة بعد الثورة الاسلامية التي احدثت تغيرا جوهريا في سياسة ايران الخارجية و جعلت من ايران فاعل اقليمي له وجهة نظر لا يمكن تجاوزها اتجاه قضايا المنطقة, ومنه جاء اهتمامنا بدراسة الدور الايراني في الازمة اليمنية الحالية, باعتبار اليمن جزء من الوطن العربي الذي ننتمي اليه و نتأثر بقضاياه و ايران جزء من العالم الاسلامي الذي ننتمي اليه و نتأثر بقضاياه كذلك , اي ان اختيار الموضوع يرجع الى اهتمامنا الشخصي بالقضايا العربية و الاسلامية .

ب / الاسباب الموضوعية :

اختيار هذا الموضوع راجع الى مجموعة من الاسباب الموضوعية على راسها :

– الموضوع يندرج ضمن حقل العلاقات الدولية مجال تخصصنا, و بالتحديد حقل السياسة الخارجية و هو احد اهم فروع التخصص .

– الموضوع يعتبر من الازمات السياسية الدولية الراهنة, فلا تزال مستجداته قائمة حتى بعد نهاية الاطار الزمني الذي التزمناه.

ثالثا : ادبيات الدراسة :

1 – مصطفى زهير مصطفى الرزاينة, السياسة الخارجية الايرانية و اثرها على المستقبل السياسي لليمن (2011 – 2015). مذكرة ماجيستير, كلية الآداب و العلوم الانسانية, قسم العلوم السياسية, جامعة الازهر, غزة,2017/2016.

حيث تطرقت هذه الدراسة الى المحددات و المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الايرانية و الفاعلين الرئيسيين في اليمن و علاقتهم بإيران, و ركزت بالخصوص على التنافس الاقليمي على اليمن و مستقبله في ظل التدخلات الاقليمية, في حين اهملت دراسة اهداف و ادوات التدخل الايراني في اليمن كما اهملت معوقات هذا التدخل و ردود الفعل الدولية عليه.

2 – عائشة سمان, الابعاد الجيواستراتيجية للسياسة الخارجية الايرانية و السعودية اتجاه منطقة الشرق الاوسط : اليمن نموذجا, 2011 – 2016. مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم السياسية و العلاقات الدولية, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر,2016 – 2017 .

تطرقت هذه الدراسة الى الملامح العامة للسياسة الخارجية لإيران و السعودية في منطقة الشرق الاوسط, و تحديدا في اليمن, في الفترة الممتدة من سنة 2011 الى غاية سنة 2016, مع تركيزها على الأطر العامة التي تصاغ فيها الاهداف و الغايات الجيواستراتيجية المحددة للسياسة الخارجية لكل من ايران و السعودية في اليمن.

3 – محمد حسن قاضي, الدور الايراني في اليمن و انعكاساته على الامن الاقليمي, مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية,2017.

تطرقت هذه الدراسة الى الدور الايراني في اليمن الى غاية سنة 2017, مع التركيز على تأثيرات هذا الدور و انعكاساته على الامن الاقليمي لمنطقة الخليج العربي باعتباره تدخلا خارجيا يهدد امن و استقرار المنطقة, بالإضافة الى توقع الافاق المستقبلية لهذا الدور.

رابعا : اشكالية الدراسة :

مع بداية الأحداث التي وصفت بالربيع العربي 2011 و تداعياته أدركت مختلف القوى الاقليمية في المنطقة ضرورة التحرك و محاولة لعب ادوار اساسية تضمن لها مصالحها السياسية و الاقتصادية و الاستراتيجية, من هذا المنطلق جاء

التدخل الايراني في اليمن, خاصة في ظل تطور الأحداث السياسية و العسكرية في اليمن التي اضحت مجالا لتضارب الأجندات و المصالح الاقليمية و الدولية, وعليه جاءت هذه الدراسة كمحاولة للإجابة على الاشكالية التالية :

ما طبيعة الدور الايراني في الازمة اليمنية في الفترة الممتدة من 2011 الى 2018 وفق نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية ؟.

و تندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية الاسئلة الفرعية التالية :

- ما مدى نجاح نظرية الدور- باعتبارها من النظريات الاجتماعية - في تحليل السياسة الخارجية للدول.؟

- فيما تتجلى الأهمية الاستراتيجية لليمن ؟

- ما محددات السياسة الخارجية الايرانية و ما هي مؤسسات صنع القرار الخارجي الايراني.؟

- فيما تتجلى أهداف و أدوات الدور الايراني في اليمن.؟و ما هي حدود هذا الدور و ردود الفعل الدولية و الاقليمية ازاءه.؟

خامسا : فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه الاسئلة الفرعية يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات :

- الاهمية الجيواستراتيجية للموقع الجغرافي لليمن و علاقته بالمصالح الايرانية تدفع ايران الى تبني دور لسياستها الخارجية في الازمة اليمنية.

- تتمتع ايران بمجموعة من المحددات الداخلية التي تمنحها هامشا واسعا من الحرية في بيئتها الاقليمية مع الاخذ بالاعتبار المحددات الخارجية في تنفيذ سياستها الخارجية.

– الدور الايراني في اليمن ينطلق بالأساس من هواجس ايران الامنية و رغبتها في تحقيق امنها القومي.

سادسا : الاطار المنهجي :

من خلال سعينا الى تأكيد فرضيات الدراسة او نفيها اعتمدنا على جملة من المناهج :

– منهج تحليل النظم:

يساعد هذا المنهج في معرفة تأثير مدخلات البيئتين الداخلية و الخارجية على السياسة الخارجية, فالسياسة الخارجية الايرانية هي مخرجات لنظام فرعي هو النظام السياسي الايراني الذي يتأثر بالمدخلات التي تفرضها متغيرات البيئة الداخلية و الاقليمية و الدولية.

– المنهج الوظيفي:

على اعتبار ان البحث يعالج الدور الايراني في اليمن فهو بحاجة الى المنهج الوظيفي على اعتبار ان لكل دور وظيفة يسعى لتحقيقها, فالمنهج الوظيفي يمكن من معرفة وظائف الدور الايراني في اليمن و الاهداف التي يسعى لتحقيقها.

– منهج صنع القرار:

و الذي يعتبر من اهم المناهج التي تساعد على تتبع مسار السياسة الخارجية داخل الوحدات الدولية, من خلال

طرحه للمتغيرات الداخلية و الخارجية و السيكولوجية المحددة لصنع القرار الخارجي للدولة, ففي الحالة الايرانية تحكم عملية صنع القرار جملة محددات داخلية و خارجية اضافة الى قوى و مؤسسات داخلية متنافسة تؤثر في طبيعة القرار الخارجي .

– منهج دراسة الحالة :

تم استخدامه من خلال تطبيق نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية على التدخل الايراني في الازمة اليمنية باعتباره حالة او نموذج لمحاولة دولة القيام بدور معين اتجاه دولة او منطقة معينة .

سابعا : تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول رئيسية :

الفصل الاول : المعنون ب : الاطار النظري و المفاهيمي للدراسة, تم تقسيمه الى مبحثين :

المبحث الأول المعنون ب: نظرية الدور: من الأصول الاجتماعية الى التوظيف في تحليل السياسة الخارجية.

تم فيه دراسة نظرية الدور بالرجوع الى أصولها الاجتماعية في علم النفس و علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا, ثم توظيفها في تحليل السياسة الخارجية للدول, مرورا بالجدل الفكري الذي دار حول مدى صلاحية تطبيقها في حقل العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

المبحث الثاني و المعنون ب : اليمن : دراسة في الأهمية الجيواستراتيجية و الأزمة الحالية 2011-2018.

تم فيه التطرق إلى الأهمية الجيواستراتيجية لليمن انطلاقا من الموقع الجغرافي المميز و الموارد الطبيعية المتنوعة, ثم التطرق لدراسة الازمة اليمنية الحالية بالإشارة إلى خلفياتها التاريخية ثم انطلاقها سنة 2011 و كرونولوجيا أحداثها إلى غاية نهاية 2018 .

الفصل الثاني : و يندرج تحت عنوان : السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة في المحددات و مؤسسات صنع السياسة الخارجية, و قد تم تقسيمه الى مبحثين :

المبحث الاول المعنون ب : محددات السياسة الخارجية الإيرانية .

تم فيه التطرق الى مقومات أو محددات السياسة الخارجية الايرانية بما تتضمنه من متغيرات داخلية مرتبطة أساسا بالموقع الجغرافي و الإمكانيات الاقتصادية و العسكرية و المنطلقات الإيديولوجية, بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية بما تتضمنه من اثر للبيئة الإقليمية و الدولية على السياسة الخارجية الايرانية .

المبحث الثاني : المعنون ب : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية .

تم فيه دراسة المؤسسات الرسمية المعنية بصناعة القرار الخارجي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية و المتمثلة اساسا في: المرشد الأعلى, مؤسسة الرئاسة, مجلس الشورى الإسلامي, الحرس الثوري, مجمع تشخيص مصلحة النظام, مجلس الأمن القومي ومجلس صيانة الدستور.

الفصل الثالث : و يندرج تحت عنوان : الدور الايراني في الازمة اليمنية 2018/2011, تم تقسيمه الى مبحثين :

المبحث الاول : المعنون ب : اهداف و ادوات الدور الايراني في اليمن .

تم فيه التطرق الى الاهداف المرجو تحقيقها من الدور الايراني في اليمن, و كذلك تحديد الوسائل و الادوات المستخدمة في تحقيق هذا الدور.

المبحث الثاني المعنون ب: حدود الدور الإيراني في اليمن وردود الفعل الدولية حوله.

و فيه تمت دراسة المعوقات او الحدود التي تعرقل الدور الايراني في اليمن, بالاضافة الى ردود الافعال الدولية و الاقليمية على هذا الدور.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل دراسة نظرية الدور انطلاقا من أصولها الاجتماعية في علم النفس و علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا, وصولا إلى توظيفها في تحليل السياسة الخارجية للدول, مرورا بالجدل الفكري الذي دار حول مدى صلاحية تطبيقها في حقل العلوم السياسية و العلاقات الدولية, وهذا في المبحث الأول المعنون ب: نظرية الدور : من الأصول الاجتماعية الى التوظيف في تحليل السياسة الخارجية.

أما في المبحث الثاني و المعنون ب : اليمن : دراسة في الأهمية الجيواستراتيجية و الأزمة الحالية 2011-2018. فسنتطرق إلى الأهمية الجيواستراتيجية لليمن انطلاقا من الموقع الجغرافي المميز و الموارد الطبيعية الهائلة و المتنوعة, ثم نتطرق بالدراسة للازمة اليمنية الحالية بالإشارة إلى خلفياتها التاريخية ثم انطلاقها سنة 2011 و كرونولوجيا أحداثها إلى غاية نهاية 2018.

المبحث الأول: نظرية الدور: من الأصول الاجتماعية الى التوظيف في تحليل السياسة الخارجية.

تعتبر نظرية الدور من بين النظريات الاجتماعية التي استخدمت في كثير من التخصصات العلمية فهي غير مقصورة على تخصص واحد دون غيره ، فيمكن أن يستخدمها عالم الاجتماع أو عالم النفس أو عالم الانتروبولوجيا .

تمت استعارة نظرية الدور من قبل الباحثين و المتخصصين في العلوم السياسية محاولة منهم لتفسير بعض السلوكيات الخاصة بالدول في مجال السياسة الخارجية و السعي لفهمها فهما دقيقا, وعلى الرغم من السجال الفكري الذي دار في البداية حول صلاحية تطبيق النظرية في مجال التحليل السياسي بين المؤيدين و المعارضين للفكرة إلا انه تم في الأخير استقدام النظرية (الدور) إلى مجال العلوم السياسية و تحديدا فرعي العلاقات الدولية و تحليل السياسة الخارجية، وأصبح التحليل من خلالها ممكنا و أصبح المحللون يصطلحون على مكانة الدول في النظام الدولي الدور أو الوظيفة، بحيث يمكن أن نقول مثلا الدور التركي في سوريا أو الدور الإسرائيلي في الشرق الأوسط إلى غير ذلك .

و بذلك أصبح مفهوم الدور من المفاهيم المركزية في دراسة العلاقات الدولية عموما و السياسة الخارجية على وجه خاص, فمن خلال توظيف نظرية الدور كذلك أصبح بالإمكان تحديد مسار معين للسياسة الخارجية لأي دولة انطلاقا من دراسة العلاقة بين المحددات المادية و المعنوية للدولة و أثرها في ادراكات صانع السياسة الخارجية ومن يقوم بتنفيذها .

المطلب الأول: الأصول الاجتماعية لنظرية الدور.

يعد الدور مفهوما اجتماعيا و نفسيا بالأساس, ترادف ظهوره مع التطورات المعرفية و المنهجية التي شهدها عدد من العلوم الاجتماعية التي أوضحت أن كل فرد في المجتمع له دور يقوم به, أي عمل مخصص له بالذات عليه القيام به, بمعنى أن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية إنما تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع, ومن بين المفكرين الذين ساهموا في تطوير نظرية الدور نجد: ماكس فيبر(Max Weber), تالكوت بارسونز(Talkott Parsons), هانس كير(Hans Kirt) و روبرت ماكيفر(Robert Maklver). فنجد أن ماكس فيبر اهتم بالدور الاجتماعي أكثر من اهتمامه بأي موضوع أخر, حيث يعرف علم الاجتماع بالعلم الذي يدرس و يفهم و يفسر السلوك الاجتماعي هذا الأخير الذي يعرفه فيبر بأنه:

" أي نشاط أو حركة يقوم بها الفرد و التي تكون لها علاقة مباشرة بوجود الأفراد الآخرين في المجتمع"[1]

كما أن سلوك الفرد يعتمد على ثلاثة شروط رئيسية هي:

1- وجود الدور الذي يشغله الفرد والذي يحدد طبيعة سلوكه.

2- استعمال الرموز السلوكية و الكلامية و اللغوية المتعارف عليها من قبل الأفراد عند القيام بالسلوك.

3- وجود علاقة اجتماعية تربط شاغل الدور مع الآخرين عند حدوث السلوك.

و السلوك الذي يقوم به شاغل الدور يكون على ثلاثة أشكال هي: السلوك الاجتماعي الغريزي الانفعالي السلوك الاجتماعي العقلاني المثالي, السلوك الاجتماعي التقليدي.[2]

و قد اهتم بعض منظري نظرية الدور بالطريقة التي يدرك بها الأشخاص توقعات الآخرين واثر ذلك الإدراك على سلوك الأشخاص و المعتقدات و التصورات التي يحملها الآخرون حول ما تتطلبه المكانة التي يحتلها ذلك الشخص، وفي هذا الصدد يصف " **بروس بييدل** (**Brouce Bidell**) " نظرية الدور بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أن تنتج سلوكيات وتفسرها و تؤثر عليها ، حيث يؤكد انه دون مفهوم معين للدور يستحيل على الفرد أن

ينظم سلوكه الاجتماعي أو يتعامل أصلا مع المجتمع، كما انه إذا لم يقم بالسلوك المرتبط بالدور المنوط به فانه يمكن أن يتعرض لعقوبات اجتماعية، كما انه حين يقوم به يكافأ اجتماعيا[3].

وقد ظهر مفهوم الدور في العلوم الاجتماعية لأول مرة سنة 1926, حينما أشار" **بارك** (**Parck**) " في دراسة له بعنوان " **ما وراء القناع** " إلى أن كل فرد يطلع بشكل واع و دائم و في كل مكان بدوره, و انه في هذه الأدوار نعرف أنفسنا و نعرف بعضنا البعض, كما تبنى" **لينتون** (**Lington**) " هذا المفهوم في علم الأنثروبولوجيا سنة

[1]- حبيبة زلاقي، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية و التوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية و السياسية، ع،17، جانفي 2018، ص. 772.

[2]- صالح حسن، احمد الظاهري، أساسيات علم الاجتماع النفسي التربوي و نظرياته، عمان، دار حمد للنشر، ط1، 2011، ص 473.

[3] Brouce Biddle, Role theory: Expectations Identities and behaviors, New York academic press.1979.p 4.

1945 حينما أشار إلى أن مفهوم الدور يشير إلى وحدات ثقافية تتسم بالاتساق في المجتمع, و قد عرفه بأنه الجانب الدينامي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة[1].

ويمكن تصنيف مختلف التعاريف المقدمة لمفهوم الدور في العلوم الاجتماعية في ثلاث مجموعات : أ- المجموعة الأولى: تضم التعاريف المرتكزة على العلاقة التفاعلية بين الفرد و الدور, ومن بين التعاريف المندرجة ضمن هذا الإطار نجد:

- تعريف مورينو (Morino): " **هو تجربة خارجية بين الأفراد تفرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي, أي الدور هو تصور مزدوج فهو منبه و في نفس الوقت استجابة".**

- تعريف ساربين (Sarbin): " **هو نموذج ناتج عن أعمال تعلم أو أعمال مؤذاة من شخص أو أشخاص في وضعية تفاعلية ".**[2]

نلاحظ أن هذه التعريفات تركز على الفرد باعتباره فردا ضمن جماعة يتفاعل مع دوره المعطى له سواء كان هذا الدور فطريا أو مكتسبا, ويكون نتيجة للتعلم و الاكتساب و يرتبط بثنائية فعل و رد فعل أو منبه و استجابة عن هذا المنبه.

ب- المجموعة الثانية: تضم التعاريف التي تعالج العلاقة بين الدور و المكانة, و نجد من بينها:

- تعريف رالف لينتون (Ralf Linton): للدور بأنه " **مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة, و يحتوي على مواقف و قيم و سلوكيات محددة من طرف المجتمع لكل فرد يشغل مكانة اجتماعية."**

- تعريف الأستاذ عبد المجيد سالمي: " **هو مجموعة أنماط سلوكات الفرد التي تمثل المظهر الدينامي للمكانة, ترتكز على الحقوق و الواجبات المتعلقة بها "**[3]

نلاحظ أن هذه التعريفات تركز على الحقوق و الواجبات, أي على التوقعات المعيارية للأوضاع السائدة ضمن هيكل اجتماعي معين.

---

[1]- غي موريه و آخرون,معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية: تر. هيثم اللمع, بيروت, المؤسسة الجامعية للدراسات و التوزيع, ط1, 2005,ص.203.

[2]- السيد علي شتا, نظرية الدور و المنظور الظاهري لعلم الاجتماع, القاهرة, المكتبة المصرية للنشر و التوزيع, 2003, ص.34.

[3]- حبيبة زلاقي, مرجع سبق ذكره.ص.774.

ج- المجموعة الثالثة: تضم التعاريف التي تدمج بين المجموعتين السابقتين أي تجمع بين العلاقة التفاعلية بين الفرد و الدور و بين الدور و المكانة, و نذكر منها:

- تعريف احمد زكي بدوي: " **هو السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة و الجانب الديناميكي للمركز التفاعلي للفرد, حيث يتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته و توقعات الآخرين منه**".

- تعريف تالكوت بارسونز(Talkott Parsons): " **يمثل الدور قطاعا من النسق التوجيهي الكامل للفرد و مكانته, فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي لعدة ادوار والتي تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكيات المتكاملة** ".[1]

من خلال هذه التعريفات المختلفة للدور يمكن أن نحدد مكونات أو خصائص الدور كما يلي:

- أن الفرد في حياته يعيش في جماعات يقوم فيها بأدوار مختلفة, قد تكون ادوار طبيعية (أب, أم, جد, عم ...) أو مكتسبة (أستاذ, طبيب, بناء...) وترتبط بهذه الأدوار فكرة الجزاء و العقاب, بحيث إذا قام الفرد بوظيفته نال مكافآت اجتماعية, وإذا اخل بها تطاله جزاءات اجتماعية.

- تتغير الأدوار الاجتماعية من مجتمع لأخر, بل في المجتمع ذاته تتغير الأدوار من زمان لأخر, بحيث أن أدوارا بكاملها قد تختفي مقابل ظهور ادوار أخرى, فمثلا تغير الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات العربية منذ منتصف القرن العشرين.

- يتكون الدور من عنصرين هما الفهم الذاتي للفرد لما ينبغي أن يكون عليه سلوكه, و هو ما يسمى مفهوم الدور " **rol conception** ", و عنصر أخر هو توقع الدور " **rol expectation** ", أي السياق الاجتماعي المحدد الذي يمارس فيه الدور.

و يقدم لنا " **البورت** (**Alport**) " نموذجا يقدم فيه خصائص الدور و يحدد مكانة الشخص في السياق الاجتماعي من خلال :

- توقع الدور: هو ما تقرره الثقافة من مواصفات لكل دور من الأدوار الاجتماعية, فهي تقرر مسبقا ما هو متوقع من كل فرد يشغل مكانة معينة في النظام الاجتماعي, ليسلك الدور كما هو محدد.

[1]- السيد علي شتا, مرجع سبق ذكره.ص.42.

– تصور الدور: وهو كما يتصوره الفرد الذي يشغل مركزا ومكانة معينة, فالفرد لا يستطيع تأدية دوره إلا في إطار توقعاته الخاصة, إلى جانب ما هو متوقع منه من قبل منظومة القيم التي نشأ فيها.

– تقبل الدور: بعض الأفراد تكون لديهم ادوار محددة مسبقا, بحكم جنسهم أو طبقتهم الاجتماعية أو بحكم المهنة التي يزاولونها, هنا قد يتقبل الفرد الذي يفرضه عليه وضعه الاجتماعي و قد يرفضه.

– أداء الدور: و هو الأسلوب الذي يسلك بيه الفرد دوره, و يمكن أن يختلف هذا الأسلوب مع ما هو متوقع, كما يمكن أن يتطابق مع ما هو متوقع.[1]

وتطرح نظرية الدور كذلك مصطلحات أخرى في دراسة و تحليل الأدوار نجد أهمها:

– صراع الأدوار: يعرف على انه النافس الظاهر لاثنين أو أكثر من التوقعات لسلوك الفرد, أين يعرف الفرد و النظام اضطرابا ويعمل الفرد في ذلك على حل المشكل بتكييف بعض السلوكات.

– تطور الدور: مرتبط بتصورات الفواعل لأدوارهم و ادوار بقية الفواعل, كما يكون لتغير ادراكات الفواعل لأدوارهم اثر كبير في تطورها.

– تغير الدور: يكون له دلالة من خلال الضوابط و التعديلات التي يدخلها الفاعلون لتحقيق ادوار جديدة.[2]

و بذلك تكون نظرية الدور في العلوم الاجتماعية نظرية تنبؤية لأنها تقوم على الافتراض القائل انه إذا كانت لدينا معلومات حول توقعات الدور لمكانة محددة فيمكن التنبؤ بسلوك الآخرين (الأفراد) المحتلين لنفس المكانة, و لعل هذا هو السبب الرئيسي الذي دفع بمنظري و مفكري العلوم السياسية إلى استعارة هذه النظرية و تطبقها على الحقل المعرفي الخاص بهم في محاولة للتوصل إلى نظرية تمكن من التنبؤ بسلوكيات الدول انطلاقا من معرفة الأدوار التي تسعى للقيام بها في سياستها الخارجية.

المطلب الثاني: نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية.

[1]– صادق الأسود, علم الاجتماع السياسي, أسسه و أبعاده.ط.1, منشورات جامعة بغداد, العراق,1986, ص.81.

[2]– حبيبة زلاقي, مرجع سبق ذكره.ص.776.

تجدر الإشارة أولا إلى الجدل الفكري و النقاش النظري الذي دار بين المفكرين و المحللين السياسيين حول إمكانية توظيف نظرية الدور في المجال السياسي, بين من عارض الفكرة على اعتبار أن هناك اختلافا كبيرا بين سلوكيات الأفراد باعتبارهم أناسا ينتمون لمنظومة اجتماعية معينة ويتعاملون انطلاقا من معتقداتهم الشخصية و تنشئتهم الاجتماعية, و بين الدول باعتبارها أشخاصا معنويين لديها الشخصية الاعتبارية و حسب, و بين من قبل الفكرة على اعتبار أن سياسات الدول في النهاية هي نتاج لسياسات متخذي القرارات فيها و ما هم في النهاية سوى أفراد.

فنجد مثلا " **باكمان** (**Packman**) " اعترض على استعارة النظرية من علم الاجتماع و توظيفها في المجال السياسي, وذلك في دراسة له بعنوان (نظرية الدور و العلاقات الدولية) شرح من خلالها الاختلاف بين سلوك الأفراد و سلوك الدول, و توصل إلى انه يصعب توظيف النظرية في تحليل السياسة الخارجية باعتبارها تتناول الدول وهي وحدات يختلف سلوكها عن سلوك الأفراد.[1]

غير أن تيارا فكريا تبلور في هذا الصدد و دافع عن توظيف مفهوم الدور في تحليل السياسة الخارجية, استنادا إلى انه كما يطور الأفراد مفاهيم تتعلق بهوياتهم و أدوارهم الاجتماعية فان الدول من خلال صانعي القرار فيها يفعلون الشيء نفسه و يتصرفون بناءا على تلك المفاهيم, فهم في النهاية مجرد أفراد, ونجد ضمن هذا التيار المفكر" **ستيفن وولكر**(**S.Walkar**) " [2]

و بذلك أصبح بالإمكان من الناحية النظرية و العملية استخدام نظرية الدور في تحليل و تفسير سلوك الدول في سياستها الخارجية باعتبارها أعضاء في المجموعة الدولية, بحيث تسعى كل دولة من خلال صناع قرارها لتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة ضمن سياستها الخارجية من خلال توظيف إمكانياتها و مواردها المختلفة لأجل ذلك, كما تسعى لفهم و تحليل سلوكات و مواقف الدول الأخرى سواء في المحيط الدولي أو الإقليمي حتى تحافظ على دورها و مكانتها في النظام الدولي.

وقد كانت بداية توظيف اقتراب الدور في الدراسات السياسية ما مثلته محاولات علماء النفس و الاجتماع توسيع نطاق تطبيق نظرياتهم النفسية القائمة على مفهوم الدور لتشمل العلاقات الدولية و تحليل سلوك القادة السياسيين و النخب الحاكمة في عديد الدول, من خلال التعامل مع هذه القيادات كحالات مرضية تحتاج إلى علاج نفسي,

[1] -C.W.Beckman", Rôle theory and international relations "International studies quarterly, VOL.14 ; N°.3 ; 1970 ; P.P.310.319.

[2]- حبيبة زلاقي, مرجع سبق ذكره.ص.777.

فمثلا قام كل من" **مورينو** (**Morino**) " و "**ساربين** (**Sarben**)" مع بداية الثلاثينات و الأربعينات باستخدام مفهوم الدور لتوظيف مداخل التحليل النفسي لدراسة السلوك الدولي, في إطار التأكيد على أهمية الشخصية و تأثيرها في النظام الدولي مع بروز شخصيات كهتلر و موسوليني و إيزنهاور.

كما اقترح "**مورينو** " في الستينات أثناء التصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين إجراء مواجهة درامية نفسية بين الرئيس الأمريكي "**جونسون** " و الزعيم الصين " **ماو تسي تونغ** ", مع إذاعتها عالميا لمعالجة الخلافات بينهما, على نحو اقرب إلى آليات المعالجة النفسية الإكلينيكية القائمة على تفاعلات الدور كبديل عن توجيه الولايات المتحدة الأمريكية ضربة ضد الصين. [1]

و قد كان لتوظيف مفهوم الدور في دراسة النظم السياسية إسهامه الواضح في تطوير نظرية الدور في حقل العلاقات الدولية, حيث استخدمت نظرية الدور لتفسير سلوك المسؤولين بحكم المناصب التي يشغلونها في النظام السياسي, و مدى إدراكهم للأدوار المرتبطة بها, و علاقاتهم مع شركاء منظومة الدور من شاغلي المناصب الأخرى داخل الدولة, و قد ظهر ذلك في دراسة " **والكي** (**Walky**) " و زملاؤه سنة 1962, حيث قارنوا تصورات الدور لدى أعضاء الكونجرس المنتمين لأربع ولايات أمريكية.[2] كما ظهر كذلك في نموذج " **ريتشارد سنايدر**(") **Richard Snyder**أين عبر عنه من خلال مقولته :

" إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها الناجمة عن موقعهم السلطوي في قرارات الدولة "

حيث يعتبر" **سنايدر** " القرار الخارجي بأنه مزيج من التفاعل بين مجموعة ن المؤثرات الداخلية و الخارجية و المجتمعية و السلوكية, و يشدد التركيز في نموذجه على تحليل دور الأفراد في صنع و صياغة و رسم السياسة الخارجية.[3] أي أن **سنايدر** جعل من القرار الخارجي وحدة التحليل الأساسية باعتباره نشاطات الدول ما هي إلا نشاطات صناع القرار الخارجي.

جاءت بعد ذلك دراسة " **جيمس روزنو**(**James Roseno**) " التي اختبر فيها المقولة التي تؤكد أن الدور الذي يقوم به القائد السياسي يفرض عليه تحييد أو إلغاء مواقفه و تحيزاته الشخصية و إتباع سياسات معينة تفرضها متطلبات دوره الوظيفي ذاته وليس من عقائده الذاتية, و قد تعرضت هذه الدراسة للنقد نتيجة عدم تركيزها على

[1]- المرجع نفسه, الصفحة نفسها.

[2]- المرجع نفسه, ص.778.

[3]-عادل فتحي ثابت, النظرية السياسية المعاصرة. دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية, 1997, ص.291.

التصورات الشخصية لصانعي القرار لأدوار دولهم على المستويين الإقليمي و الدولي وتأثيرهما على مستوى صنع القرار سواء كان قرارا داخليا أو خارجيا[1]

و نتيجة لذلك ظهرت دراسات أخرى أفسحت مجالا اكبر لتأثير الفاعلين, حيث حاول بعض الدارسين رسم خريطة لكيفية إدراك المسؤولين في المراكز المختلفة لأدوارهم, حيث نشر" **كالفي هولستي** (**K.J.Holsti**)" دراسته الرائدة في الموضوع سنة 1970 و المعنونة ب " **تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية**" و قد مثلت الدراسة انطلاقة لتوظيف مفهوم الدور في أدبيات السياسة الخارجية, أين أكد " **هولستي** " على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة على المستوى الخارجي و الذي يحدده مجموعة من العوامل و الظروف [2]

كما تناول نفس الموضوع " **ستيفن وولكر**(**S.Walker**) " بمقاله المعنون ب:" **تصورات الدور القومي و النتائج النسقية**" " **National role conception and systemic outcomes** " الصادر عام 1979 حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي, و تشمل هذه التصورات أنواع عامة من القرارات و الالتزامات و الوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية, ليبقى اهتمام الباحث " **ستيفن وولكر** " بالموضوع مستمرا حيث قام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور في كتاب عام 1987 بعنوان" **نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية** " " **Role theory and foreign policy analysis**"[3]

و يعرف الدور في السياسة الخارجية بأنه الوظيفة أو الوظائف التي تقوم بها الدولة في الخارج سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي, و التي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها مع مراعاة ما تملكه الدولة من إمكانيات مادية و غير مادية في ذلك.

حيث يعرفه الدكتور **إسماعيل صبري مقلد** " **بأنه محصلة ما تقوم به الدولة من أفعال و ممارسات على الصعيد الدولي, و التي تهدف منها إلى تحقيق ما تحدده لسياستها الخارجية من أهداف أو لما تحاول الدفاع**

[1]- حبيبة زلاقي, مرجع سبق ذكره,ص.779.

[2]- سفيان صخري, "اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية", جريدة اليوم الجزائرية. ع.2774, 25 مارس 2008, ص .08.

[3]- المرجع نفسه, الصفحة نفسها.

عنه من قم و مصالح عليا, أي انه الأداة التي تستخدمها الدولة في الدفاع عن أهدافها و مصالحها القومية, من خلال ما وفره هذا الدور من قدرة على التفاعل المستمر مع النظام الدولي و وحداته المختلفة.[1]

نلاحظ أن هذا التعريف جعل لكل وحدة دولية دورا تؤديه في النسق الدولي و بشكل مستمر, وهو ما يعد من أهم ملامح و علامات سياستها الخارجية.

أما الدكتور " **خضير إبراهيم** " فيعرفه بأنه: " **وظيفة الدولة كنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول, كل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه و إمكانياته المادية و المجتمعية تبعا للظروف المحيطة و المؤثرة بكل دولة**"[2]

هذا التعريف ركز على سلوك الدولة كطرف في المجتمع الدولي, باعتبارها شخصية قانونية و فاعل رئيسي في العلاقات الدولية, و تمثل نموذجا سياسيا محضا, ومنوط بوظائف سياسية في المجتمع الدولي غير انه أهمل فواعل المجتمع الدولي الأخرى التي تؤثر بشكل أساسي إلى جانب الدول ف النظام الدولي.

في حين عرف " **روبرت كيوهان** (**Robert Kiohan**) " مفهوم الدور بأنه :" **مجموعة قواعد السلوك التي تعبر عن السياسة الخارجية المتوقعة و توجه عملها, كما يمكن اعتباره خارطة طريق يعتمدها صانعوا السياسة الخارجية لتبسيط و تسهيل فهم واقع سياسي معقد.**"[3]

نلاحظ أن" **كيوهان** " ربط مفهوم الدور بأهداف و تطلعات الدول لتحقيق حاجاتها المتواجدة ف بيئتها الخارجية .

كما **أن** " **هولستي** " أعطى تعريفا للدور القومي على انه:" **تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات و الالتزامات و القواعد و السلوكيات التي تصدر عن دولهم, وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر, سواء في النظام الدولي أو في نظام إقليمي فرعي.**"[4]

---

[1] – إسماعيل صبري مقلد, السياسة الخارجية الأصول النظرية و التطبيقات العملية.ط.1, المكتبة الأكاديمية, القاهرة, 2013, ص.39.

[2] –خضير إبراهيم, " العراق و دول الجوار, دور العراق كعامل موازن".مجلة السياسة الدولية,ع.07, 2007,ص.161.

[3] -Sofian Sakhri,"the role approach as a theoritical framwork for the analysis of foreign policy in third world countrie" .African journal of pollitical science and international relations" VOL.3(10), PP.423-432.

[4] -Idem.

وقد أضاف " **هولستي** " بعض المفاهيم التي يمكن توظيفها في تحليل السياسة الخارجية مثل أداء الدور Role performance الذي يضم المواقف و القرارات و الأفعال التي تتبناها الحكومات لتجسيد مفهومها الخاص لمقتضيات الدور, إضافة إلى توصيفات الدور Role prescriptions التي تتم تحت تأثير جملة من المعطيات النابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية.

في حين قسم كل من " **علي الدين هلال** " و " **بهجت قرني** " الدور إلى فرعين:

الأول- مرتبط بالتوجه أو التصور العام المعبر عن المعتقدات و التصورات المجتمعية, وتكون مسبقة في الغالب, مساهمة فيها بعمق عمليات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و نفسية معقدة و متعددة المستويات.

الثاني- متصل بالسلوك المحدد بشان قضايا بينها في إطار زمني محدد. [1]

نلاحظ أن هلال و قرني قسما الدور إلى مفهوم الدور أولا و أداء الدور ثانيا, أي أن كل صانع قرار في السياسة الخارجية لديه مفهوم للدور و لأسلوب أداءه.

من خلال مجموع هذه التعريفات نستنتج أن الدور مرتبط بالناحية النفسية أو ما يطلق عليه في أدبيات السياسة الخارجية بالبيئة النفسية لصانع القرار, لأنه يعبر عن ادراكات صانعي القرار في السياسة الخارجية لأي دولة, وهو ما يعبر عنه الدكتور **صبري مقلد** من خلال قوله: "**إن تفسير السلوك الخارجي لأية دولة يصبح ممكنا بالرجوع إلى الإدراك الذي يحمله صانعوا السياسة الخارجية فيها للدور الذي يمكن لدولتهم أن تقوم به في الظروف الدولية التي تكون طرفا فيها.**"[2]

لكن مفهوم الدور لا يرتبط فقط بالبيئة النفسية (إدراك صانعي القرار) بل يرتبط كذلك بالبيئة العملية للدور, أي كيفية ممارسة هذا الدور في الواقع العملي بما يفرضه هذا الواقع سواء كان في الإطار الإقليمي أو الدولي, من استخدام لإمكانيات الدولة و مواردها المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك الدور, و من خلال فعالية الممارسة الدولية لصانعي القرار الإقليمي و الدولي و عليه فان ممارسة الدور يرتبط بكفاءة القدرات و الإمكانيات التي تنقله من حدود الإدراك إلى ارض الواقع ليمارس بفعالية.

[1]- حبيبة زلاقي, مرجع سبق ذكره,ص.781.

[2]- إسماعيل صبري مقلد, مرجع سبق ذكره,ص.39.

لذلك يكون لزاما على كل دولة في إطار السعي للوصول إلى دور إقليمي أو دولي معين, أن تدرس البيئة الدولية و الإقليمية التي تتفاعل معها وان تعرف إمكانياتها و قدراتها و كذا توقعات الأطراف الدولية الأخرى لمدى قبول أو رفض هذا الدور, إذ يتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد كل وحدة لذاتها و للآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق, و الوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر, وما هي العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي .[1]

وتحديد الدور القومي للدولة يمر عبر مراحل هي:

-مرحلة استكشاف الموقف.

– مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في ضوء التوجهات التي ترسم السياسة الخارجية على أساسها.

– مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة المؤثرة في مختلف القدرات المادية و المجتمعية لدولة صانع القرار, أي أن الدور يكون مكافئا للموقف.[2]

و انطلاقا مما سبق يمكن أن نستخلص مجموعة من الخصائص التي تميز الدور في السياسة الخارجية تتمثل في:

1- أن الدور ليس مجرد تصور يقدمه صانع السياسة الخارجية بل يرتبط أساسا بتجسيده على ارض الواقع من خلال الممارسة.

2- مفهوم الدور يشمل أيضا تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه الرئيسيون في الساحة الدولية بغية الاستفادة من ذلك في تعامله معهم.

3- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في أن واحد وهذا مرتبط بمدى إمكانياتها.

4- من الممكن أن تقوم الدولة بدور على المستوى العالمي و دور مختلف على المستوى الإقليمي.

5- تتفاوت الأدوار الخارجية للدولة طبقا لدرجة التدخل في الشؤون الدولية و طبقا لمضمون الدور, فقد يتضمن الدور دورا تدخليا نشيطا أساسه السعي النشيط لتغيير الأوضاع الراهنة .

6- يجب أن يتوافق اهتمام الدولة بالدور الخارجي بانعكاس هذا الدور الايجابي على الأمن القومي للدولة.

[1]- محمد السد سليم, تحليل السياسة الخارجية. ط.2,دار الجبل,بيروت,2001,ص.48.

[2]- حبيبة زلاقي, مرجع سبق ذكره,ص.782.

وقد اقتضى التطبيق العملي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية طرح مجموعة من الأدوار ذات الطابع الدولي وأخرى ذات طابع إقليمي, منها ما تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة وهي التي ينبغي على الدولة أن تؤديها, ومنها التي تطمح الدول لتأديتها ويمكن حصر الأدوار ذات الطابع الدولي في : [1]

1- الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة: وتشمل دور المستقل النشيط, صانع التنمية الداخلية, و دور حامي السيادة.

* المستقل النشيط : يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة قائمة على خدمة المصالح الوطنية عن طريق إتباع برنامج نشيط لتكثيف و تنويع العلاقات الدبلوماسية و التجارية مع كافة الوحدات الدولية دون استثناء.

* صانع التنمية الداخلية : أين يتبادر إلى ذهن صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة أو وظيفتها الأساسية هي التنمية الداخلية و ألا تنغمس في الشؤون السياسية الدولية إلا وفق حاجتها التنموية.

* حامي السيادة : حيث يعتقد صانع السياسة الخارجية أن وظيفته تنحصر في حماية دولته و ضمان سلامة ترابها الوطني من أي عدوان خارجي ويرتبط عادة هذا الدور بالدول التي تعيش حالة اللااستقرار وفقدان الإحساس بالأمن.

2- الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ و السلام: حيث تتبنى الدولة في سياستها الخارجية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سامية مكرسة للسلام العالمي و لخدمة الإنسانية و نجد منها :

* المعادي للاستعمار و المؤيد لحركات التحرر : أين تشعر الدول التي عانت من تجربة استعمارية أو خاضت حربا من اجل التحرر عادة بمسؤولية اتجاه الشعوب المستعمرة, فتقوم بتقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرر و تأييدها معنويا دون التزام رسمي واضح .

* الوسيط : فوزن و مصداقية بعض الدول على المستوى الإقليمي أو الدولي يؤهلها للقيام بدور الوساطة و التوفيق بين الوحدات الدولية المتنازعة .

* صانع السلام : أين يظهر للدولة انه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية اتجاه العالم الخارجي تتمثل في دعم و إرساء السلام.

[1]- محمد السيد سليم, مرجع سبق ذكره,ص.ص.50-53.

* المساعد على التنمية : فصانع السياسة الخارجية يتصور وجود مسؤولية تقع على عاتق الدولة تتمثل في مساعدة الدول المتخلفة على تحقيق التنمية .

* الموازن الدولي : أين يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مسؤولية في حفظ التوازن القائم على المستوى الدولي, هذا الدور لا يترتب عليه مسؤولية إلا عندما يتهدد التوازن.

أما فيما يتعلق بالأدوار ذات الطابع الإقليمي و التي ترتبط بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع كل دولة على حدى فتتمثل في مجموعة من الأدوار نذكر منها :[1]

1- الحليف المخلص: يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية.

2- الزعيم أو القائد الإقليمي: بحكم القوة المادية أو ثقل و مصداقية الدولة على المستوى الخارجي تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر على الأنظمة السياسية للدول المجاورة.

3- المدافع الإقليمي: يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيها دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

4- قائد التكامل الإقليمي: يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد مجموعة الدول التابعة للإقليم بتشكيل تكتل إقليمي مبني على التكامل.

5- الهيمنة الإقليمية: تتجسد في احد الأشكال التالية حسب **دافيد مايرز(David Mayers)** :

* المهيمن الإقليمي: يتمثل في قدرة الدولة على السيطرة الإقليمية .
* المتطلع إلى الهيمنة: من خلال سعي الدولة لامتلاك القدرة التي تمكنها من السيطرة على الإقليم.
* المهيمن المحتمل: فالتوازن بين الدول يفتح المجال لاحتمال سيطرة إحداها على الإقليم.

[1]- عبد الله حجاب, السياسة الإقليمية الإيرانية اتجاه أسيا الوسطى و الخليج 1979-2011: دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية, مذكرة ماجستير, كلية العلوم السياسية و الإعلام, قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولة, جامعة الجزائر, 2012,ص.31.

* المساوم: يتجسد من خلال استغلال القوة الثانية في الإقليم قدراتها للمساومة على تحقيق الهيمنة.
* الموازن: يمثل قوة محايدة تعمل على تحقيق التوازن بين الدول الطامحة للهيمنة و الدول المساومة.

و مهما كان نوع الدور الذي تتبناه الدولة في سياستها الخارجية و حتى يكون هذا الدور فعالا من الناحية الواقعية و العملية, لابد أن يضع صانعوا القرار الخارجي للدولة مجموعة من الاعتبارات أو ما يطلق عليه متطلبات الدور و المتمثلة في :

- مدى توافر موارد القوة اللازمة للقيام بهذا الدور.
- مدى توافر الإرادة السياسية اللازمة لتفعيل الدور.
- توازن القوى الإقليمي و مدى تأثره بهذا الدور.
- رؤية الأطراف الإقليمية الأخرى لتأثير هذا الدور على مصالحها.
- رؤية الأطراف الدولية الأخرى ذات المصالح في هذا الإقليم لهذا الدور و تأثيره على مصالحها.[1]

المطلب الثالث: مسار السياسة الخارجية وفق نظرية الدور.

يتطلب تحليل السياسة الخارجية جملة من الخطوات تكون في شكل مسار يتحدد من خلاله و بشكل ترتيبي التفسير الدقيق لعملية صنع و أداء السياسة الخارجية, و التي هي في النهاية محصلة تفاعل جملة من المتغيرات الهيكلية و النفسية و المادية يظهر أثرها في ادراكات صانع السياسة الخارجية و في سلوكيات من يقوم بتنفيذها, لذا فمسار السياسة الخارجية وفق نظرية الدور ينطوي على ثلاثة مراحل, أولاها تحديد المتغيرات التي تضبط السياسة الخارجية لدولة ما و فهم كيفية تأثيرها و تعرف هذه الخطوة بسياق السياسة الخارجية, ثانيها هيكل صنع السياسة الخارجية و الأهداف و الأدوار المتوخى تحقيقها وهو ما يعرف بتوجه السياسة الخارجية, ثالثها دراسة سلوك السياسة الخارجية بما يتضمنه من طبيعة العلاقات, السلوكيات و الأدوات التي يستخدمها من يقوم بتنفيذ السياسة الخارجية.

أولا : سياق السياسة الخارجية

حيث أن صانع السياسة الخارجية يتأثر بمجموعة من العوامل و الظروف التي تتحكم في تصور قائمة الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الدولة على المستوى الإقليمي أو الدولي, و في عملية تطبيق الأدوار عمليا, هذه الضغوطات و

[1]- حبيبة زلاقي, مرجع سبق ذكره,ص.784.

العوامل و الظروف و الحوافز متأتية من مصادر عديدة بعضها موضوعي (داخلية _ خارجية) و بعضها معنوي(تاريخية _ قيمية) تعرف بسياق السياسة الخارجية.[1]

تتمثل أولى هذه المصادر في المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية, فالسياسة الخارجية إنما هي انعكاس للبيئة الداخلية, بما تشمله من إمكانيات متاحة و قدرات كامنة و روابط فاعلة.

أما ثاني هذه المصادر فهي ما يتعلق بالبيئة الدولية بما تتيحه من فرص وما تفرضه من ضغوطات, تهديدات والتزامات, وما تقرره للدولة من مكانة في هيكل النظام الدولي.

في حين ترتبط ثالث هذه المصادر بالتاريخ السياسي للدولة, فالسياسة الخارجية تتعامل باستمرار مع التاريخ في حوارها مع هذا أو ذاك, مع هذه الظاهرة أو تلك.

أخر هذه المصادر ما يشمله السياق القيمي من مبادئ تتبناها الدولة و أعراف يفرضها النسق العقدي الوطني كقواعد تكون بمثابة الضابط الذي يوجه السياسة الخارجية للدولة تكتسب من خلاله مصداقيتها.[2]

فالسياسة الخارجية إذن تقوم على تفاعل مجمل المتغيرات البيئية على اختلافها, و التي ترتبط بإدراكات صانع السياسة الخارجية لحجم و كيفية تأثيرها من ناحية و بدرجة تأثيرها على سلوك و أداء السياسة الخارجية حين تنفيذها من ناحية أخرى.

نلاحظ أن السياق يحدد الوضعية التي يتخذ في إطارها عملية صياغة و أداء السياسة الخارجية, ويمكن ان يقدم لنا تقنية لقياس النجاح و الفشل المتعلق بسياسة خارجية لدولة ما.

ثانيا: توجه السياسة الخارجية

يعتبر إدراك الدور عبارة عن خريطة طريق يتبعها صانع السياسة الخارجية أثناء التعامل مع الملفات الخارجية, فالعملية الإدراكية مرتبطة بشخص صانع السياسة الخارجية بما يشمله من بيئة نفسية يعبر عنها في الصور و والادراكات و النسق العقيدي وبما تقتضيه مكانته في إطار هيكل صناعة السياسة الخارجية و أداءها.

[1]- بدر عبد العالي, " اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجة للدول", مجلة الساسة الدولية, ع.153, جويلية 2003,ص.ص.16-23.

[2] - Joseph Fränkel, "contemporary international theory and the behavior states",London, Oxford university press, 1973.P.83.

فتحليل عملية إدراك الدور أو ما يصطلح عليه بتوجه السياسة الخارجية يقتضي الاهتمام بالمتغيرات الهيكلية المتمثلة في : البيئة المؤسساتية, هيكل صناعة السياسة الخارجية وتحديد طبيعة صانع السياسة الخارجية حيث أن صانع السياسة الخارجية في الأنظمة الشمولية ذات النهج غير الديمقراطي ترتبط بشخصه جميع محاور العملية نظرا لما تحمله طبيعة النظام السياسي ومكانة السياسة الخارجية باعتبارها من صلاحيات الرئيس دستوريا و وظيفيا, وهنا تصبح دراسة البيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية أكثر من ضرورية, حيث أن وجود تفاوت بين الواقع كما هو كائن و بين الواقع كما يتصوره الإنسان يؤدي إلى أن يصبح السلوك الإنساني ناتج عن الطريقة التي يدرك بها الإنسان الواقع, مما يؤدي إلى خلق أدوات ذاتية تساعده على فهم هذا الواقع, هذه الأدوات تتمثل في العقائد, الصور, القيم و والادراكات والتي تعبر عن مجموعة من الفئات المعرفية تبوب خلالها المعلومات المتأتية من البيئة بمختلف متغيراتها لتخلق منطقا ذاتيا تفسر من خلاله مواقف الفرد, تصرفاته و طبيعة تعامله مع الظواهر.[1]

أي أن هذه الأدوات تكون خريطة معرفية هي مجموع توقعات صانع السياسة الخارجية للعلاقة بين المسالك و النتائج أي بين الحوافز البيئية و بين سلوكيات السياسة الخارجية سواء من خلال إعادة إنشاء البيئة, أو بالرد على الحوافز المتأتية منها.

وتظهر مخرجات عملية إدراك الدور في تحديد المصالح و الأهداف و ترتيب الأولويات في سياسة الدولة على المستوى الخارجي, حيث نجد أن المصلحة الوطنية كما هي مدركة في ذهن صانع السياسة الخارجية هي القيمة المركزية المعرفة لمجموع المصالح و الأهداف الأخرى, و المحددة لطبيعة الأدوار وفقا للمسؤوليات التي حظيت بالشرعية و المتطلبات المرتبطة بالموقف أو المجال الذي توجه نحوه السياسة الخارجية.[2]

أي أن عملية إدراك الدور ترتبط بمجال السياسة الخارجية و الذي يتحدد نظريا في سلوك سياسي خارجي محدد اتجاه دول أخرى, مما يلزم بالضرورة تحديد متغيرات العملية الإدراكية الخاصة بالمجال الذي تحدد, سواء على مستوى المصالح, الأهداف, الأولويات أو الأدوار.

و تبرز مخرجات العملية الإدراكية بالأساس في الأدوار نظرا لأنها المتغير الوسيط الذي يربط بين عملية إدراك الدور و أداء الدور المرتبط بالسلوك, فالدور الذي تؤديه الدولة يتحدد وفق قاعدتين:

[1]- محمد السيد سليم, مرجع سبق ذكره, ص-ص.397-401.

[2]- المرجع نفسه, الصفحة نفسها.

1_ الدور المعلن من قبل الدولة : و يشير إلى الهدف الذي تصبو إليه الدولة, إذ نجد أن محور التحرك المعلن في سياسة الدولة الخارجية يتضمن التقدير الذاتي للدولة لوضعها و مكانتها, و يحدد نيات الدولة في أن تكون قائدة أو تابعة في النسق الدولي تبعا لدرجة انخراطها فيه, فالدور المعلن يجسد رؤية الدولة الخاصة بدورها و الذي يفرض وجود حالة الاتساق, لان انعدامه يؤدي إلى صعوبة في بناء تصور متناغم لدى الدول الأخرى عن الدور المتوقع للدولة .

2_ الدور المنسوب من قبل الآخرين : ويرتبط بسمعة الدولة و بما تعتقده الدول الأخرى بشان مكانة و موضع هذه الدولة, فإصباغ ادوار معينة لدولة ما يدل على قبول الأعضاء الآخرين بهذه الأدوار مما يضفي الشرعية عليها. [1]

نلاحظ أن القاعدتين تشتركان في ارتباط كلتاهما بالأفكار والادراكات مما يجعلهما يشكلان الدور السياسي الدولي للدولة كما هو مدرك و الذي يحدد بما هو اكبر من القوة و الوضعية و المكانة.

ثالثا: سلوك السياسة الخارجية

يحدد أداء الدور أو ما يعرف بسلوك السياسة الخارجية في مجموع القرارات و المواقف و الأفعال الحكومية التي يشملها السلوك السياسي الخارجي للحكومات, ويتضمن أنماط المواقف و القرارات و الوظائف و الالتزامات نحو الوحدات الدولية الأخرى, أي انه تلك الأفعال المحددة و المواقف و القرارات التي تتخذها أو تتبناها الدولة في إدارة سياستها الخارجية, بعبارة أخرى يمكن القول أن أداء الدور هو بمثابة مجموعة الأنشطة المتعلقة بالتطبيق الفعلي للسياسة الخارجية.

ويشمل أداء الدور مجموع السلوكيات و المواقف و التصريحات التي تصدر من طرف أشخاص حكوميين مخولين بالتصرف باسم الوحدة الدولية موجهة إلى الوحدات الدولية الأخرى من اجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.[2]

يحتل أداء الدور مكانة هامة في تحليل السياسة الخارجية باعتباره الإطار الواقعي أو العملي الذي يمكن من معرفة مدى تطابق ما هو معلن و ما هو موجود, كذلك مدى مراعاة صانع السياسة الخارجية و تأثره من عدمه بالحوافز و المعوقات التي تطرحها البيئة, أضف إلى ذلك التأكد من واقعية الأهداف المسطرة خصوصا فيما يتعلق باتساقها مع الإمكانيات المتاحة.

[1]- سفيان صخري, مرجع سبق ذكره, ص.8.

[2]- محمد السيد سليم, مرجع سبق ذكره,ص.58.

إن دراسة أداء الدور تعتمد في عملية تحليلها مؤشرات لقياسها و دلائل توضيحها, حيث يتطلب معرفة طبيعة التصرف و الوسيلة أو الأداة المستخدمة في أداء مضمونه, فمضمون السلوك السياسي الخارجي يحمل وجهين إحداهما تعاوني و الأخر صراعي, فالسلوك التعاوني يحمل طبيعة تكاملية سلمية تتحدد من خلال الأقوال و الأفعال و تتطلب مجموعة من الأدوات السلمية الايجابية أدناها حل النزاعات و فك الخلافات بالوسائل السلمية من حوار, تفاوض و أعلاها الوحدة و الاندماج بين الدولتين, أما السلوك الصراعي فيحمل طبيعة عدوانية تهدف إلى الهيمنة, السيطرة و ارضاخ الأخر والذي يكون نتاج طلب مصلحة أو استرداد حق استلب أو ذو مفهوم توسعي.

حيث يرتبط السلوك السياسي الخارجي بثنائيتي : - الاستقلالية (المبادرة _ رد الفعل) – شكل الأداء (جماعي _ فردي) و تبرز" **مارغريت هيرمان** " العلاقة الارتباطية بين الثنائيتين في تمييزها بين أشكال متعددة للسلوك حيث نجد:[1]

1_ **سلوك مستقل**: و هو سلوك ينطلق من المبادرة و يؤدى شكل فردي.
2_ **سلوك مترابط**: و هو سلوك ينطلق كرد فعل ويتم أداؤه بشكل جماعي مع وحدات أخرى.
3_ **سلوك مختلط**: ونميز فيه بين حالتين سلوك ينطلق من المبادرة و يتم بشكل جماعي أو سلوك ينطلق كرد فعل ويتم بكل منفرد.

كذلك يرتبط السلوك السياسي الخارجي بنمط التدخلات و التفاعلات الناتجة من وحدات أخرى سلبية كانت أو ايجابية, مما يتطلب التجانس و الوضوح, فكلما عبر السلوك عن ذات التوجه و أكد ذات المعنى زادت قدرة الدولة على التفسير و التصرف طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل, وكلما كان السلوك غامضا يحتمل أكثر من معنى انعدم القدرة على تكييف السلوك مما يؤدي إلى تجاهله.[2]

و يتحدد أداء الدور بالأدوات المستخدمة في تطبيقه سواء من حيث مدى توفرها أو نجاعتها أو توافقها وطبيعة السلوك المؤدى وتحصر "**هيرمان** " أدوات السياسة الخارجية في سبعة أدوات تتمثل في :[3]

[1]- المرجع نفسه,ص.ص.84. 85.

[2]- احمد ثابت, "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي: دورة القوة و التوازن الدولي الجديد", مجلة السياسة الدولية,ع.171,جانفي.2008,ص_ص.8. 21.

[3]- محمد السيد سليم, مرجع سبق ذكره,ص.ص.91.90.

1_ **الأدوات الدبلوماسية:** تشمل البعثات الدبلوماسية, درجة التمثيل الدبلوماسي, تبادل الزيارات, مستوى الزائرين, التفاوض, التعاون الدبلوماسي(لجان مشتركة, تنسيق مواقف, تشاور في قضايا مشتركة...)

2- **الأدوات الاقتصادية:** تشمل المساعدات الاقتصادية, المعونات, المعاملات التجارية (فتح _ غلق) التعريفة الجمركية (فرض _ إلغاء), الحماية التجارية, المقاطعة الاقتصادية, منح أفضلية تجارية.

3_ **الأدوات العسكرية** : تشمل مجموع القدرات العسكرية بما فيها إنشاء قوات مسلحة, تدريبها, توزيعها, استعمالها أو التهديد باستعمالها, المساعدة العسكرية, التعاون العسكري, الغزو العسكري وعقد الأحلاف.

4_ **الأدوات الاستخباراتية و الأمنية** : تشمل التجسس, مكافحة التجسس, التخريب و جمع معلومات تتعلق بقدرات و نوايا و خطط الوحدات الدولية الأخرى.

5_ **الأدوات الرمزية** : تشمل مجموعة من الأدوات الدعائية و الإيديولوجية و الثقافية و التي تستهدف بصورة أساسية نخبة المجتمع و بصورة ثانوية المجمع ككل, و تظهر في الإعلام, الروايات, المجلات ,,,.

6_ **الأدوات العلمية و التكنولوجية** : تشمل التبادل العلمي, المساعدة الفنية, منح الطلبة, تربصات للموظفين, تكوين إطارات,,,,.

7_ **أدوات السياسة الداخلية** : التي تأخذ الطابع غير الرسمي للدولة من خلال الفعاليات الوطنية, من هيأت مجتمع مدني, أحزاب, تنظيمات جماهيرية حيث تقوم بالتعبير عن مطالب, أراء و تصورات النظام السياسي دون قيود كما هو في حالة القيام بها من طرف الوسائل الرسمية.

يمكن القول إذن أن نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية هي نظرية مستعارة من علوم اجتماعية أخرى – علم الاجتماع وعلم النفس – أما مفهوم الدور فانه يبقى غامضا كباقي المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية و يظهر ذلك من خلال تعدد التعاريف المعطاة له, و قد ارتبط استخدام هذا المفهوم في حقل العلوم السياسية بمعالجة الدور الذي تؤديه الوحدة – الدولة – في النسق الدولي, حيث مكن استخدام هذه النظرية في تحليل السياسة الخارجية من التنبؤ بسلوك الدول انطلاقا من الأهداف التي يتم تحديدها من قبل صانع القرار و إدراكهم للأدوار التي تضطلع بها دولهم في السياسة الدولية.

المبحث الثاني: اليمن: دراسة في الأهمية الجيواستراتيجية و الأزمة الحالية 2011-2018.

بحكم موقعها الاستراتيجي الهام و ثرواتها الضخمة و المتعددة المصادر كانت اليمن محط أطماع القوى الاستعمارية سابقا و ملعبا لصراع الأقطاب الإقليمية والعالمية حاليا .

و قد برزت الأزمة اليمنية على الساحة مع اندلاع شرارتها الأولى عام 2011 متجاوزة أبعادها و تداعياتها كقضية محلية لارتباطها بالتطورات الإقليمية ضمن ما سمي ب" موجة الربيع العربي",

المطلب الأول : الأهمية الجيواستراتيجية لليمن.

يعتبر الموقع الجغرافي ذو أهمية بالغة لأي دولة فإما يضعها في قلب الأحداث التي تأخذ حيزا كبيرا من سياسات و حسابات القوى الأخرى أو يجعلها على هامش الأحداث و التفاعلات الدولية بعيدا عن مسرح الصراعات و الاهتمامات الدولية للقوى العظمى و الإقليمية.

حيث تقع اليمن بين دائرتي عرض " 40 – 12 " " 26 – 17 " شمالا و بين خطي طول " 30 – 42 " " 31 – 46 " شرقا, و يظهر من الموقع الفلكي أنها تقع ضمن 7 دوائر عرض و 13 خط طول و هو ما يعكس شكل المساحة المتطاول الذي يحدد موقعها ضمن المنطقة المدارية المتميزة بالمناخ الجاف, و تقع جنوب غرب شبه الجزيرة العربية في غربي أسيا, تبلغ مساحتها حوالي 527.968 كم2, و يبلغ عدد سكانها 26.687.000 نسمة حسب الإسقاط السكاني لسنة 2015 م[1]. يحد اليمن من الشمال السعودية و من الشرق سلطنة عمان, لها ساحل جنوبي على بحر العرب و ساحل غربي على البحر الأحمر اللذان يضمان أكثر من 200 جزيرة تابعة لليمن أكبرها جزيرتي " سقطرى " و " حنيش " ولهذه الجزر موقع هام يضاعف من الأهمية الإستراتيجية للموقع البحري لما تمنحه من ميزة الانتشار و التوزيع للمراكز التجارية و القواعد البحرية و الجوية , فجزيرة " سقطرى " مثلا تشكل عقبة للقفز إلى البر الأسيوي (الجزيرة العربية) و إلى البر الإفريقي, يشرف اليمن كذلك على خليج عدن من الجنوب و هو ما يمكن عده مدخل المحيط الهندي الذي تزداد أهميته أيضا بحكم الأهمية الاقتصادية و الإستراتيجية للدول المطلة عليه, كما لا تبعد اليمن عن إفريقيا سوى ب : 24 كم و هو عرض مضيق باب المندب, و يبلغ طول الشريط الساحلي

[1]- الموسوعة العربية: http : // www.arab-ency.com/ar

لليمن 2500 كم, أما الشريط الحدودي بين اليمن و السعودية فيبلغ حوالي 1458 كم في حين يبلغ الشريط الحدودي مع عمان حوالي 288 كم. [1]

يتميز الموقع البحري لليمن بأنه يتكون من جبهتين مائيتين بالإضافة إلى تحكمه بمضيق " باب المندب " احد المضائق المائية المهمة والذي يعتبره الخبراء بمثابة عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر و الذي يتحكم في الطرق التجارية بين الشرق و الغرب و يمر عبره 3,3 مليون برميل نفط يوميا بما نسبته 4% من الطلب العالمي على النفط .[2] و تمر عبره 21 ألف سفينة سنويا و تمثل الشحنات التجارية التي تمر عبر الممر ما يعادل 10% من الشحنات التجارية العالمية, و هو ما يجعله يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد " مضيق هرمز " و " مضيق ملقا " من حيث كمية النفط التي تعبره يوميا.[3]

و تأتي الأهمية الإستراتيجية لليمن من الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بموقعه الجغرافي الواصل بين ثلاث قارات هي إفريقيا أسيا و أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط مرورا بقناة السويس المصرية إذ يعتبر ممرا ملاحيا مهما في مجال الجغرافيا السياسية و الإستراتيجية, و تبرز أهمية البحر الأحمر إبان الحروب و الأزمات, و هو ما كان واضحا في حرب أكتوبر 1973 حينما أغلقت اليمن مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية بالتعاون مع مصر, و كذلك أثناء حرب الخليج الثانية 1991 و أثناء حشد القوى خلال الهجوم على العراق عام 2003 حيث مرت عبره مختلف أنواع العتاد الحربي.[4]

و على هذا الأساس فانه يمكن التمييز بين مستويين من مستويات التحكم و الارتباط لمضيق باب المندب الذي منح اليمن الميزة الإستراتيجية المهمة على البحر الأحمر كالأتي :
-المستوى الأول: منطقة الارتباط الرئيسي التي تتمثل في المنطقة التي تلي مباشرة مضيق باب المندب و يمكن أن

[1]- مصطفى زهير مصطفى الرزاينة, السياسة الخارجية الإيرانية و أثرها على المستقبل السياسي لليمن (2011-2015). مذكرة ماجستير, كلية الآداب و العلوم الإنسانية, قسم العلوم السياسية, جامعة الأزهر, غزة, 2017, ص.38.

[2]- عائشة سمان, الأبعاد الجيواستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية و السعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط : اليمن نموذجا 2011-2016, مذكرة ماستر أكاديمي, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2016-2017, ص.60.

[3]- الموسوعة العربية: http : // www.arab-ency.com/ar

[4]- عمر يوسف بشير," مستقبل اليمن بين التهديدات الداخلية و الخارجية وأثرها على استقرار البحر الأحمر", متوفر على الرابط:
http://k-astal.com/index.php? Action=détail=115:.

تاريخ الاطلاع : 2019/05/05

يصطلح عليه اسم المنطقة الملائمة شمالا و تتمثل في ذلك الجزء الممتد من باب المندب إلى خط عرض 13-14 شمالا.

– المستوى الثاني: منطقة الارتباط الثانوي و هي ترتبط بالموقع أكثر من ارتباطها بالموضع كما هو الحال بالنسبة لمنطقة التحكم الرئيسي, فالمواقع الحاكمة لها أهمية خاصة إذ أنها تتيح التحكم لمن يسيطر عليها أن يبسط سيطرته و نفوذه على مساحات شاسعة و قد تكون بعيدة دون الحاجة إلى الإمكانيات الهائلة التي تتطلبها السيطرة المباشرة, فالموقع الحاكم هنا يحقق اختزال في السيطرة و هو ما يمكن تسميته بالسيطرة الإستراتيجية تمييزا لها عن السيطرة الجغرافية.[1]

كل هذه الخصائص و المميزات كان من شانها أن تكون عنصرا من عناصر قوة الدولة اليمنية, إلا أن الواقع هو عكس ذلك تماما, فلم تستطع اليمن استغلال تلك الأهمية الإستراتيجية لصالح بناء الدولة و أمنها و استقرارها, بل و أصبحت تلك الأهمية تأتي بنتائج عكسية على الوضع اليمني, فأصبحت اليمن مطمعا للقوى الطامحة للسيطرة و النفوذ و أصبح الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به اليمن احد مصادر عدم الاستقرار السياسي .

المطلب الثاني: الأزمة اليمنية (2011 – 2018)

تعد الأزمة في اليمن نتاج تراكمات عديدة لسياسات الحكومات السابقة و القوى السياسية و القبائل على حد سواء, و قد ساهمت في تطور هذه الأزمة عوامل ذاتية و موضوعية تفاعل فيها الداخل و الخارج لتشكل إطار الأزمة الحالية.

و لفهم الأزمة اليمنية الراهنة لابد من العودة إلى خلفياتها التاريخية التي تلقي بظلالها على ما يحدث حاليا, حيث بدا تاريخ اليمن الحديث عندما نال شمال اليمن استقلاله عن الاحتلال العثماني عام 1918, و بعد قيام الثورة ضد " **احمد يحي حميد الدين** " عام 1962, و كان الشطر الشمالي يدعى " الجمهورية العربية اليمنية ", بالمقابل نال جنوب اليمن استقلاله عام 1967 برحيل أخر جندي بريطاني, و كان الشطر الجنوبي يدعى " جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ", و قد كان تقسيم اليمن إلى شمال و جنوب عبارة عن تقاسم بين قوى أجنبية لمناطق النفوذ و لا يعبر عن حقيقة تاريخية و لم يكن الشعب اليمني جزءا من هذه القسمة, إلا أن هذا التقسيم زرع حالة من عدم الاستقرار السياسي لمراحل لاحقة من مراحل الصراع و في عام 1990 تمت الوحدة بين الشطرين, حصلت بعدها

[1]– عائشة سمان, مرجع سبق ذكره, ص.61.

منازعات كانت على إثرها الحرب الأهلية في اليمن1994, و هي نتاج الصراع السياسي بين القوى السياسية, إذ لم تكن هناك خلافات أو صراعات بين أفراد الشعب اليمني إلا أن مصالح القوى النافذة كانت هي المحك في تلك الصراعات التي كانت نتيجتها حربا أهلية أودت بحياة الآلاف من أبناء الشعب اليمني, و دمرت البنية الاقتصادية تدميرا شاملا, فقد وصلت خسائر الحرب ما يقارب 12 مليار دولار و ما يقابل 10 ألاف قتيل و جريح .[1]

و في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2010 قادت قوات الحكومة في محافظة صعده شمال اليمن ست جولات من النزاع المسلح مع " الحوثيين " الذين اتهموا الحكومة بالتمييز السياسي و الديني بحقهم, و لم تكن الحركة الحوثية معروفة في اليمن إلا بعد اندلاع أول المواجهات مع السلطة في 18 جوان 2004, و تنامت على اثر هذه الحروب حالة الغضب الشعبي بسبب البطالة و الفساد الحكومي, إلى أن وصلت إلى حالة غير مسبوقة في أواخر 2010 بعد أن اقترح الرئيس " **علي عبد الله صالح** " تعديل قوانين الانتخابات و الدستور حتى يتاح له الترشح مرة سابعة لدى انتهاء مدة رئاسته.[2]

لتبدأ الأزمة اليمنية الحالية في جانفي2011, فبعد أن ألهمت التظاهرات الشعبية في تونس و مصر اليمنيين, خرج الآلاف منهم إلى الشوارع للمطالبة بوضع حد لحكم صالح القائم منذ 33 عاما, و أخذت أعداد المتظاهرين في التزايد لتصل إلى مئات الآلاف, أين قامت القوات الحكومية و القوى الموالية لها على اثر هذا التطور بالرد على المظاهرات السلمية بشكل دموي لاسيما في العاصمة صنعاء و عدن و تعز, إلا أنها اكتسبت وزنا و شعبية مع مرور الوقت, خاصة مع انضمام عناصر مهمة من النخبة السياسية و العسكرية إلى المتظاهرين و حدوث المزيد من الانشقاقات و الاستقالات شملت أعضاء بارزين من عائلة الرئيس و حلفائه, لتستمر أعمال العنف في اليمن إلى أن وقع الرئيس اليمني " **صالح** " في الرياض في 23 نوفمبر 2011 على اتفاق نقل السلطة في اليمن في ضوء " **المبادرة الخليجية** ", أين اتفقت الأطراف على تشكيل حكومة وحدة وطنية و إجراء انتخابات رئاسية خلال 90

[1]– محمد ألحكيمي, " التركة الثقيلة للحرب ", مأرب برس . متوفر على الرابط:
http://marebpress.net/articles.php?print=54212019/05/24 : تاريخ الاطلاع

[2]– شيخي نادية, دور الإعلام في إدارة الأزمات السياسية"الأزمة اليمنية أنموذجا":26مارس2015الى غاية 21افريل 2015. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية, تخصص دراسات مغاربية, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة الدكتور مولاي الطاهر, سعيدة, الجزائر,2015-2016, ص.37.

يوما, لينتهي حكم " **صالح** " رسميا في 25 فيفري 2012, بعد أن صوت اليمنيون في 21 فيفري 2012 على انتخاب المرشح الوحيد " **عبد ربه منصور هادي** " رئيسا انتقاليا للبلاد لمدة عامين.[1]

في 18 مارس 2013 انعقدت أعمال " مؤتمر الحوار الوطني " الذي نصت عليه المبادرة الخليجية, من اجل نقل السلطة و وضع دستور جديد للبلاد, انعقد المؤتمر في العاصمة اليمنية صنعاء برئاسة الرئيس اليمني " **هادي** " و تحت رعاية الأمم المتحدة و مشاركة نحو 565 شخصية يمنية تمثل مكونات سياسية و اجتماعية مختلفة, و ذلك لمناقشة عدد من القضايا الكبرى أبرزها قضية الجنوب المطالب بالانفصال, فضلا عن قضية منطقة صعده و المصالحة الوطنية و العدالة الانتقالية, و اختتمت في 25 جانفي 2014 بالتوقيع على وثيقة الحوار الوطني الشامل, و رغم مقاطعة أغلبية مكونات الحراك الجنوبي المطالب بالعودة إلى دولة الجنوب وفق حدود 1990, فقد تم تمديد فترة رئاسة " **هادي** " لسنة أخرى من قبل المشاركين في المؤتمر.

خلال صيف 2014 شن الحوثيون الذين اعتبروا أنفسهم مهمشين منذ بداية الانتفاضة حملة من معقلهم في صعده, و في 21 سبتمبر من نفس السنة دخل الحوثيون المتحالفون مع الوحدات العسكرية التي بقيت موالية للرئيس " **صالح** " إلى صنعاء و استولوا على مقر الحكومة بعد أيام من المعارك, ثم توجهوا اتجاه الوسط وصولا إلى سيطرتهم على ميناء الحديدة في اكتوبر2014, ثم القصر الرئاسي في جانفي 2015, و هو ما اضطر بالرئيس " **هادي** "إلى إعلان استقالته بعد أن فرض عليه الحوثيون تعيين عدد كبير من أنصارهم في مناصب سيادية (عسكرية و مدنية), بدءا بمنصب نائب رئيس الجمهورية و نائب رئيس الوزراء, لتفرض عليه الإقامة الجبرية رفقة رئيس وزرائه " **خالد بحاج** " و مجموعة من الوزراء المستقيلين, لتدخل البلاد في مرحلة جديدة من التأزم السياسي و الاجتماعي, قبل أن يتمكن الرئيس من كسر الحصار المفروض عليه و الفرار من صنعاء إلى عدن, معلنا تراجعه عن الاستقالة و عد صنعاء عاصمة محتلة و عدن عاصمة مؤقتة و الحوثيين ميليشيا متمردة, لتنقسم البلاد بين سلطة شرعية في عدن و سلطة الأمر الواقع في صنعاء.[2]

و خلال الشهور التالية تطورت الأزمة سلبيا مع اتخاذ الحوثيين و حلفائهم قرار التمدد إلى المحافظات المتحررة من سيطرتهم, لاسيما عدن, حيث بدأت حشودهم العسكرية في التحرك و بسط سيطرتها, و رغم مع بروز مقاومة شعبية و عسكرية لهذا التحرك إلا أنها كانت ضعيفة, فمع اقتراب الزحف من عدن و ظهور تحركات عسكرية موالية

[1]- المرجع نفسه, ص.42.

[2]- راجح بادي, " المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم ", مجلة سياسات عربية, ع.14.ماي2015,ص.174.

للمتمردين في داخل عدن تصاعد خطر سقوط العاصمة المؤقتة, ما دفع بالرئيس " **هادي** " إلى توجيه رسالة استغاثة إلى الملك السعودي يطالبه فيها بالتدخل العسكري لمنع تمدد القوات الحوثية, حيث استجاب الملك السعودي أين تم تشكيل تحالف عربي بقيادة السعودية و البدء بالتدخل العسكري ضد مواقع الحوثيين وهو ما عرف ب : " **عاصفة الحزم** "في 26 مارس 2015 و التي قلبت موازين القوى في وجه التمدد الحوثي في اليمن, حيث تحول الهجوم الحوثي إلى الدفاع عن النفس و فرض وقائع عسكرية جديدة باستنزاف قواهم نتيجة الضربات الجوية لعاصفة الحزم, و رغم أن هذه الضربات لم تجبرهم على الاستسلام أو العودة إلى المفاوضات لكن كان لها اثر في تقييد حريتهم داخل اليمن.[1]

و في 21 افريل 2015 أعلنت قيادة عملية " **عاصفة الحزم** " عن توقف الغارات العسكرية و بدء عملية " **إعادة الأمل** " بهدف التحرك نحو استئناف العملية السياسية و العمليات الاغاثية, بعد أن حدث تغير في المعادلة العسكرية لصالح السلطة الشرعية مع تدمير ترسانة السلاح التي سطا عليها الحوثيون.

و كان مجلس الأمن الدولي قد اصدر قرارين :

الأول : رقم (2201) في 15 فيفري 2015, الذي طالب جماعة الحوثي بسحب مسلحيها من المؤسسات الحكومية و طالبهم بالانخراط في مفاوضات السلام, واستنكر استخدام أعمال العنف لتحقيق الأهداف السياسية.

الثاني : رقم (2216) في 14 افريل 2015, الذي قدم كمقترح من قبل دول الخليج العربية, و طالب الحوثيين بوقف القتال و سحب قواتهم من المناطق التي فرضوا سيطرتهم عليها بما في ذلك صنعاء, و نص على فرض عقوبات جديدة تمثلت في تجميد أرصدة و حظر سفر للخارج لبعض العناصر .[2]

في 21 افريل 2016 بدأت مفاوضات السلام اليمنية في الكويت تحت رعاية الأمم المتحدة في محاولة لإنهاء الصراع سياسيا, بعد أن أصبح الوضع الإنساني في اليمن حرجا للغاية و لا يحتمل تأخير السلام, و بعد جولة ثانية في 16جويلية 2016 كان لها نفس الحظ من التعثر و الخلاف, انطلقت جولة ثالثة من مشاورات الكويت في 07

[1]- عائشة السمان, مرجع سبق ذكره,ص.79.

[2]- احمد محمد عبد الله ناصر الحسني." قرارات مجلس الأمن و دورها في حل الأزمة اليمنية" مجلة العلوم السياسية و القانون, ع.02, مارس 2017. ص.265.

أوت من نفس السنة, إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى التوافق المنشود, نظرا لتعنت التحالف الانقلابي " **الحوثي – صالح** " في كثير من النقاط أهمها تسليم العاصمة صنعاء.[1]

و مع دخول سنة 2017 تصاعدت الأزمة اليمنية و أخذت أبعادا أكثر تطرفا, حيث تبنى مسؤولو الحراك الجنوبي سياسات من شانها تعزيز الانفصالية في جنوب اليمن, ففي 11 ماي 2017 أعلن عن تشكيل " مجلس انتقالي جنوبي " برئاسة " **عيدروس الزبيدي** " لإدارة المناطق الجنوبية بعيدا عن سيطرة الحكومة اليمنية, و في أواخر 2017 تفجر الخلاف بين طرفي الانقلاب ممثلا في تحالف " الحوثي –صالح " على خلفية اتهام " صالح " لجماعة الحوثي بأنها استأثرت بالحكم في اليمن بإبعاد رموز" حزب المؤتمر الشعبي " من مراكز السلطة و الإدارة, ما حدا ب " **صالح** " إلى الإعلان عن فك الارتباط مع الحوثيين و وصفهم بالميليشيا الانقلابية و عرضه إمكانية التعاون مع دول التحالف العربي, إلا أن الحوثيين نجحوا في استباق الأحداث و تمت تصفية " صالح " جسديا في 04 ديسمبر2017.

بعد مقتل صالح دخلت اليمن في مرحلة جديدة من الفوضى و عدم الاستقرار, مع تصاعد الاشتباكات المسلحة مجددا بين " أنصار الله " و قوات " المؤتمر الشعبي " و إعلان القبائل المؤيدة له عزمها التحرك ضد الحوثيين, بالتوازي مع تكثيف القوات اليمنية وقوات التحالف العربي عملياتها لاستعادة العاصمة صنعاء, كل هذا في مشهد اقرب إلى الحرب الأهلية في ظل اختلال التوازنات الداخلية و انفراد جماعة الحوثي بالسلطة في المناطق الخاضعة لها.[2]

و هو ما ادخل اليمن في حالة جمود نتج عنها أزمة إنسانية كبيرة, فوفق تقارير الأمم المتحدة تعرض 8.4 ملايين على الأقل من اليمنيين لخطر المجاعة, و 22.2 مليون شخص أي ما يعادل 75% من السكان بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية, كما يهدد سوء التغذية الشديد ما يقارب 400 ألف طفل دون سن الخامسة, بالإضافة إلى انهيار النظام الصحي مما أدى إلى تفشي الكوليرا وتسبب في مقتل الآلاف.[3]

هذا الوضع الإنساني الحرج جعل اليمن في حاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة, و باعتبار أن هذه المساعدات لا تجد لها طريقا إلى داخل اليمن إلا عبر ميناء الحديدة – بالإضافة إلى القيمة الإستراتيجية للميناء المطل على البحر

---

[1]– محمد فوزي حسن," تطورات الأزمة اليمنية ",مجلة أفاق عربية, ع.01, مارس 2017,ص.133.

[2]– "اختلال التوازنات: مستقبل اليمن بعد مقتل علي عبد الله صالح ", مركز المستقبل للدراسات, 10 ديسمبر 2017. متوفر على الرابط:
https://futureuae.com/ar/futurefile/item/33/
تاريخ الاطلاع : 2019/05/26

[3]– موقعbbc news عربي," اليمن لماذا اندلعت الحرب " 17 جوان 2018. متوفر على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/amp/middleeast-44512842؟ تاريخ الاطلاع : 2019/05/26.

الأحمر – و هو ما جعل من التصعيد باتجاه الحديدة الحدث المحوري في 2018 إذ تمكنت القوات الحكومية المدعومة من التحالف من التقدم اتجاه الأجزاء الجنوبية للساحل الغربي صوب مديريات جديدة في الحديدة وصولا إلى أطراف المدينة حيث يقع المطار و حتى المدخل الشرقي للمدينة الطريق الرئيسي بين الحديدة و صنعاء, و قد تدخلت جهود دولية أكثر من مرة لفرض التهدئة و وقف عمليات العسكرية مع التهديد الذي شكلته معارك الحديدة على خطوط الإمدادات بالمواد الغذائية و المساعدات الإنسانية الواصلة عبر ميناء الحديدة .

لتستأنف مشاورات السلام المتوقفة منذ محادثات الكويت أوت 2016, برعاية الأمم المتحدة و بدعم غير مسبوق من المجتمع الدولي, أين تم الاجتماع في " مشاورات السويد " ديسمبر 2018, بمشاركة وفدي الحكومة و الحوثيين, خرجت هذه المشاورات باتفاقات أبرزها " **اتفاق الحديدة** " الذي توقفت بموجبه العمليات العسكرية, كما اتفق الطرفان على آلية لتبادل شامل للأسرى و المعتقلين من الطرفين على أن تستأنف المفوضات في جانفي 2019.

الجدير بالذكر أن وقف معركة الحديدة بما تمثله من أهمية مصيرية للطرفين فضلا عن التأثيرات المتعلقة بخطوط الإمداد, يمثل تحولا محوريا يضع البلاد أمام معطيات جديدة, غير أن تعقيدات الأزمة اليمنية على مختلف الأصعدة و ما يرتبط بها من تدخلات إقليمية تجعل الوضع مفتوحا على كافة الاحتمالات, سواء تعلق الأمر بتحقيق المزيد من التقدم السياسي أو عودة التصعيد من جديد.

ما يمكن قوله حول أحداث الأزمة اليمنية الحالية هو أن اليمن أصبح ساحة للصراع الداخلي و الخارجي, فبين مصالح داخلية لمؤسسات رسمية ممثلة في الرئاسة و الجيش, إلى مؤسسات غير رسمية كالقوى السياسية و الأحزاب المعبرة عن مصالح وأفكار مختلفة, إلى تنظيمات و جماعات عقدية مسلحة, و مصالح خارجية في الشرق الأوسط لأبرز قوتين هما إيران و السعودية و هو ما يمكن اعتباره حرب نفوذ في اليمن نظرا لأهميته الجغرافية و الإستراتيجية في المنطقة.

خلاصة الفصل:

– نظرية الدور من النظريات الاجتماعية التي استخدمت في كثير من التخصصات العلمية على رأسها علم الاجتماع, علم النفس و الأنثروبولوجيا .

– تمت استعارة نظرية الدور إلى حقل العلوم السياسية و العلاقات الدولية في محاولة لتفسير بعض السلوكيات الخاصة بالدول في مجال السياسة الخارجية .

– بفضل نظرية الدور أصبح بالإمكان أن نطلق على مكانة الدولة في السياسة الدولية مصطلح الدور و الذي يشير إلى وظيفة الدولة في هذه السياسة و ما تسعى لتحقيقه .

– نظرية الدور هي نظرية تنبئية بالأساس, حيث تمكن من التنبؤ بسلوكيات الدول انطلاقا من معرفة الأدوار التي تسعى للقيام بها في سياستها الخارجية.

– تملك اليمن موقعا استراتيجيا هاما و ثروات هائلة و متعددة المصادر, إلا أن سوء استغلال هذه الميزة جاء بنتائج عكسية و أصبح احد أهم مصادر عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي .

– الأزمة اليمنية هي نتيجة لخلفيات تاريخية متراكمة لم يتم تسويتها و هي الان تلقي بظلالها على الأحداث الراهنة .

– الازمة اليمنية معقدة و متداخلة, و تتميز بالتغيرات السريعة و غير المتوقعة للتحالفات مع تداخل في مصالح اطراف الازمة

– هناك تعدد في اطراف الازمة اليمنية بين الاطراف الخارجية ممثلة في ايران, السعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي و الولايات المتحدة الامريكية, و الاطراف الداخلية ممثلة في الحوثيين عبر منظمة انصار الله, حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يمثل التيار الاخواني في اليمن, الحراك الجنوبي الانفصالي, حزب المؤتمر الشعبي الحاكم برئاسة " صالح " سابقا و " هادي " حاليا .

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة في المحددات و مؤسسات صنع السياسة الخارجية

تمهيد:

لا يمكن لأي دولة تبني دور معين في سياستها الخارجية دون ربطه بإمكانيات و قدرات تلك الدولة وهو ما يعرف بمقومات أو محددات السياسة الخارجية بما تتضمنه من متغيرات داخلية مرتبطة أساسا بالموقع الجغرافي و الإمكانيات الاقتصادية و العسكرية و المنطلقات الإيديولوجية, بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية بما تتضمنه من اثر للبيئة الإقليمية و الدولية على السياسة الخارجية, و هو ما سنتطرق إليه في المبحث الأول المعنون ب : محددات السياسة الخارجية الإيرانية .

كذلك من اجل فهم السياسة الخارجية لأي وحدة دولية يجب فهم مسار صنع السياسة الخارجية و ذلك بالتعرف على المؤسسات و القوى المؤثرة سواء كانت قوى رسمية أو غير رسمية, من خلال محاولة فهم بنية مؤسساتها و كيفية تأثيرها على صانع القرار الخارجي باعتباره المتبني لأي دور من ادوار السياسة الخارجية, و هو ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني المعنون ب : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية .

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية

تنقسم محددات السياسة الخارجية لأي دولة إلى محددات داخلية و أخرى خارجية, حيث تتضمن المحددات الداخلية المتغيرات التي تتضمنها البيئة الداخلية للدولة و التي تؤثر على السياسة الخارجية و تساهم في تشكيلها من خلال الإمكانيات التي تقدمها أو العراقيل التي تفرضها فتعزز أو تحد من الدور الخارجي للدولة, في حين تتضمن المحددات الخارجية المتغيرات التي تتضمنها البيئة الإقليمية و الدولية وما تتضمنه من شبكة المصالح و السياسات للدولة مع الدول الكبرى بشكل خاص

المطلب الأول: المحددات الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية.

تكتسب المحددات الداخلية دورا هاما في صنع السياسة الخارجية, والتي تؤثر بدورها على تحقيق التوجهات و الاستراتيجيات و الأهداف التي تسعى إليها الدولة, فالمحددات الداخلية هي التي ترتبط مباشرة بالبيئة الداخلية للدولة و في الحالة الإيرانية نجد أنها تتمثل في الخريطة الجيوسياسية و الإمكانيات الاقتصادية و المقومات العسكرية بالإضافة إلى المنطلقات الإيديولوجية.

الفرع الأول : الخريطة الجيوسياسة لإيران

يعتبر الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة و رسم سياستها الخارجية, وتكمن الأهمية الجيوسياسة لموقع الدولة فيما يمنحه في ظروف معينة تستطيع الدولة أن تستثمرها لصالحها وفق القدرات البشرية المتاحة .

حيث تقع إيران في الجزء الجنوبي الغربي لقارة أسيا, و تمتد بين دائرتي عرض (25,50 - 41,50) شمالا و خطي طول (44-66) شرقا, و تمثل إيران حلقة وصل بين أسيا و أوروبا فهي دولة شرق أوسطية, تبلغ مساحتها (1.684.165) كلم2, وهي تشكل 1.27 % من مساحة العالم و 3.42% من مساحة قارة أسيا, يحد إيران شمالا بحر قزوين و تركمانستان, ومن الجنوب الخليج العربي و بحر العرب ومن الشرق أفغانستان و باكستان ومن الغرب العراق و تركيا, و يبلغ مجموع طول الحدود البرية الإيرانية مع جيرانها 5060 كلم, و الحدود البحرية الإيرانية في الخليج العربي و خليج عمان 19000كلم, و في بحر قزوين 40كلم.

من الشمال تطل إيران على بحر قزوين الذي يعد اكبر بحيرات العالم, تبلغ مساحته 450 ألف كلم2 وتكمن أهميته في الثروات التي يحويها و المقدرة ب: 200 مليار برميل مثبت منها إلى الآن 30 مليار برميل, أي أكثر من 4% من الاحتياطي العالمي, في حين يتراوح احتياطي الغاز بين 6.7 إلى 9.2 تريليون متر مكعب, أي 7% من الاحتياطي العالمي الأمر الذي وفر لإيران ثروات طاقوية ضخمة إلا انه جعل من المنطقة ساحة للتنافس الدولي في ميدان الطاقة .[1]

كما تشرف إيران على سواحل الخليج العربي و بحر عمان بساحل طوله 1200 كلم, أي 36% من الخليج العربي, إضافة إلى إشرافها على مضيق هرمز الذي يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج العربي, ما يعتبر مصدرا من مصادر القوة, إذ يبلغ عرض مضيق هرمز 29 ميلا بحريا في أضيق موقع, و يبلغ طوله 40 ميلا, و يعتبر في القانون الدولي من أعالي البحار, ينقل عبره 17 مليون برميل نفط يوميا و3.5 مليار متر مكعب من الغاز أي ما يعادل 40% من الاحتياجات النفطية المنقولة بحريا, و 20% من حاجة العالم النفطية, و تعبره يوميا من20 إلى 30 ناقلة نفط .[2]

ونجد أن إيران دولة شبه مغلقة بحيث تعتمد بالكامل في اتصالها بالخارج على إطلالتها الخليجية, كما أن الخليج هو المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني الإيراني إضافة إلى الأهمية النفسية له النابعة من اقتناع الإيرانيين انه مياه فارسة خالصة.

و تأتي إيران في المرتبة السادسة من حيث المساحة في قارة أسيا, فمساحتها أعطتها أهمية جيوبوليتيكية, سياسية, اقتصادية و عسكرية زادت من قوتها الإقليمية في المنطقة, مما ولد عندها شعورا بالقوة انعكس على سياستها الخارجية العالمية و الإقليمية.[3]

إذن فالموقع الاستراتيجي الاستثنائي يعطي لإيران فرصة لعب دور رئيسي في قضايا مختلفة, كتقاسم موارد الطاقة في بحر قزوين, و النزاع على السيادة الإقليمية في الخليج, كما يفرض تحديات كبيرة على مصالحها الوطنية فهو يمثل فرصة و عبء على السياسة الخارجية الإيرانية .

الفرع الثاني : الإمكانات الاقتصادية لإيران

[1]- فهد مزيان خزار," الجمهورية الإسلامية الإيرانية و موارد بحر قزوين, مجلة دراسات إيرانية, ع.5, 2006, ص.66.

[2]- نوار جليل هاشم, " الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز", مجلة قضايا سياسية, مج.25, ع.01, 2011, ص.147.

[3]- مصطفى زهير مصطفى الرزاينة, مرجع سبق ذكره, ص.16.

يقصد بالإمكانات الاقتصادية ما تملكه الدولة من موارد طبيعية وبشرية متاحة كمصادر الطاقة و التعدين و الإمكانات الزراعية, فتوافر هذه الموارد للدولة يضمن لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي .

و ليس غريبا أن تعزز إيران مكانتها الإستراتيجية بفعل اقتصادي, خاصة بعد التغير الشامل الذي طال النظام الاقتصادي الإيراني عن طريق قطع الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد الإيراني للنظام الغربي, و إلغاء النظام المصرفي الموجود وتحرير العملة الإيرانية من الارتباط بالدولار الأمريكي و إعادة دمج البترول إنتاجا بالاقتصاد الإيراني .[1]

و في ضوء ذلك وضع الدستور الإيراني هدفين أساسين للاقتصاد و هما :

1_ تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

2_ التنمية الإنسانية.

حيث وضع الدستور عشر وسائل لتحقيق هذين الهدفين تفعيلا للفلسفة الاقتصادية للثورة الإيرانية القائمة على أساس: الإسلامية, الاستقلالية و سيادة الدولة, و توجه هذه الفلسفة الاقتصادية عمل الدولة و المجتمع من خلال ثلاث مكونات مؤسسية هي : القطاع الحكومي, القطاع التعاوني و القطاع الخاص.[2]

فيما يخص المصادر الطبيعية لإيران فهي متوفرة ومتنوعة, غير انه يغلب عليها طابع الصناعات الاستخراجية خاصة البترول و الغاز اللذان يمثلان المصدر الأول لدخل الدولة الإيرانية, و بالرغم من صعوبة الحديث عن نسب معينة في هذا الإطار بسبب غياب أرقام رسمية, غير أن الأرقام توضح بشكل عام أن القطاع العام و شبه العام لا يزال يسيطر على نحو 85% من الاقتصاد الإيراني.[3]

ووفقا لتقديرات شركة (British petrolum) لسنة 2013 فان إيران احتلت المركز الثالث في احتياطي الغاز الطبيعي العالمي بمعدل 33.6 تريليون متر3, بنسبة 18%, كما احتلت المركز الرابع عالميا في احتياط النفط بنسبة 9.4% بنحو 157 مليار برميل .[4]

[1]- عبد الله حجاب, مرجع سبق ذكره,ص.43.

[2]- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1979, المعدل 1989, تر: المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات, ص.14.

[3]- مصطفى زهير مصطفى الرزاينة, مرجع سبق ذكره,ص.15.

[4]- المرجع نفسه, الصفحة نفسها.

و تمثل العائدات النفطية حوالي 60% من دخل الحكومة و 30% من إجمالي الناتج المحلي, و تستهلك إيران 40% من إنتاجها النفطي, واهم الدول المستوردة للخام الإيراني هي الصين 555 ألف برميل يوميا, تليها اليابان 327 ألف برميل يوميا, ثم كوريا الجنوبية ب 228 ألف برميل يوميا.[1]

تجدر الإشارة إلى قضية العقوبات الاقتصادية الدولية التي تسلط على إيران في مراحل مختلفة, و التي ترتبط أساسا بالملف النووي الإيراني, و ما يترتب عنها من تأثير على الاقتصاد الإيراني خاصة فيما يتعلق بالصادرات الإيرانية من الطاقة و تراجع الاستثمارات الدولية للشركات الكبرى و تأثيرات ذلك على الناتج المحلي الإجمالي, حيث شهد الاقتصاد الإيراني نموا بطيئا و متراجعا بسبب الحصار الاقتصادي و الارتباط بالعائدات النفطية المتذبذبة, إذ أوردت تقارير أمريكية أن معدل النمو تجاوز سنة 2007 حاجز2.5% في المرتبة الرابعة إقليميا و137 عالميا, بينما أصبح 1.9% في 2012 لينزل إلى 1%سنة 2013 [2]. بينما قدر الإنتاج المحلي الإجمالي الإيراني بحوالي400 مليار دولار في النصف الأول من عام 2017 وحقق الاقتصاد الإيراني معدل نمو 6.6% في 2017/2016, مدعوما بنمو الصادرات النفطية, و جاءت هذه الزيادة بعد التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة 5 +1, وما نتج عنه من رفع للعقوبات الاقتصادية على إيران, و نتيجة كذلك للاتفاق مع أعضاء منظمة أوبك في نوفمبر 2016 على زيادة إنتاج النفط الإيراني حتى يصل إلى مستويات ما قبل الحضر النفطي (عند مستوى 3.8 مليون برميل يوميا). [3]

أما فيما يخص القطاع الصناعي فان موارد إيران الهائلة من الحديد و النحاس دفعت المهندسين الإيرانيين إلى ابتكار تكنولوجيات جديدة لتصنيع الفولاذ, ما مكن إيران من أن تتصدر دول الشرق الأوسط في إنتاج الصلب ب 10 ملايين طن, إضافة للسيارات و الحافلات و الشاحنات بنماذج مرخصة من قبل "بيجو" و " رونو" و " هيونداي" بأكثر من مليون وحدة منتجة في شركات إيران, إلى جانب صناعة الالكترونيات و المواد الغذائية والصناعات النسيجية الكبرى

[1]- وليد عبد الحي, إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020, مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف, الجزائر, ص.96.

[2]- المرجع نفسه, الصفحة نفسها.

[3]- مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية, التقرير الاستراتيجي السنوي,2018, ص.ص73-74.

الحكومية و هو ما يشكل نسبة41% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي, فيما تشكل الصناعات الخدماتية نسبة 49% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

إلى جانب قطاع الطاقة و الصناعة سعت إيران إلى تطوير قطاعها الفلاحي لتحقق قفزة نوعية لتصبح دولة مصدرة للقمح سنة 2007, و إحدى اكبر الدول المصدرة للشعير بحوالي 400الف طن, و قد أعلنت منظمة التنمية و التجارة الإيرانية أن قيمة المحاصيل الزراعية التي تم تصديرها من إيران بلغت بين 2012-2013 حوالي 3.3 مليار دولار بنسبة نمو بلغت 23%, كما أعلن رئيس منظمة البحوث و الدراسات الزراعية الإيرانية أن إيران احتلت المرتبة الأولى إقليميا و الرابعة عالميا في مجال العلوم الزراعية عام 2011, حي بدأت بتنفيذ 8529 مشروع في مجال الزراعة, إضافة إلى إنتاج 16 نوع جديد من المحاصيل الزراعية, حيث يساهم القطاع الزراعي بنسبة 11%في الاقتصاد ويشغل 25%يد عاملة.[2]

نلاحظ أن إيران تمتلك مقدرات اقتصادية هائلة تؤهلها للعب دور إقليمي كبير بسبب العوائد النفطية وما يوفره اقتصادها الضخم من آليات اقتصادية لسياستها الخارجية, كما انه دافع لباقي الآليات الأخرى, لكن الملاحظ هو التذبذب الذي يعرفه الاقتصاد الإيراني بسبب العقوبات الاقتصادية, و بسبب طريقة تسير الاقتصاد المعتمدة على عرقلة الاستثمار الأجنبي و احتكار الدولة لقطاعات كبيرة, و هو ما ينعكس على الاقتصاد الكلي بتأثيره على الناتج المحل الإجمالي, ومن المؤكد انه يضعف السياسة الخارجية ويحد من أداء الدور الخارجي بفعل قوة تأثير المحدد الاقتصادي على سلوك أي دولة خارجيا .

الفرع الثالث: المقومات العسكرية الإيرانية.

يعتبر العامل العسكري من العوامل المهمة المحددة للسياسة الخارجية للدول, و يرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة كما و نوعا خدمة لأهداف سياستها الخارجية لذلك تعد القوة العسكرية من ابرز المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية للدول, إلا أن نوعية تأثيرها تتفاوت من دولة لأخرى إذ أن تأثير العامل العسكري يتجسد في كونه يمثل وسيلة و غاية في أن واحد, ففي الوقت الذي يعتبر احد الوسائل الفاعلة التي لها دور مؤثر في دفع النظام السياسي لاختيار احد البدائل السلوكية في أوقات الحرب و السلم, فانه غاية تتجسد في النظر إلى

[1] – عائشة سمان, مرجع سبق ذكره,ص.33.

[2] - The world factbook," Iran economy", the site: https://www.cia.gov/library/publication/the-world-factbook/goes/ir.html .

تاريخ الاطلاع : 2019/03/20

القدرات العسكرية للدولة على أنها المظهر السياسي لقوتها و إحدى ابرز الأسس التي يستند إليها النظام السياسي في اتحاد القرارات.

و تتألف قوات إيران المسلحة من عنصريين أساسيين: الجيش الوطني التقليدي (اراتش) المكلف بالدفاع عن الوطن, و حراس الثورة الإسلامية (سيباه باسدران) المكلفة بحماية النظام الإسلامي من عدو الداخل و الخارج, كما ينقسم الأمن الداخلي إلى فئتين: قوات الشرطة و كذلك الميليشيات المعينة بأهداف إيديولوجية و المرتبطة بالحرس الثوري المعروفة بالباسيج[1].

1_ الجيش النظامي: و يتألف من:

أ- القوات البرية:

يتمتع الجيش الإيراني بحجم كبير من القوات البرية, حيث عرفت أعداد الدبابات زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة من 1.135 عام 2000 م إلى 1.613 عام 2006 م إلى 1.693 عام 2016 ,كما أن عدد الدبابات الحديثة طبقا للمعايير السائدة هي 580 دبابة, و تستورد إيران الأسلحة المضادة للدبابات من روسيا و الصين و أوكرانيا, كما تصنعها محليا طبقا للنماذج السوفيتية التي تمتلكها, كما تنتج المصانع الحربية المحلية قاذفات الصواريخ المتعددة .

في حين وصل عدد القوات النظامية في الجيش الإيراني 570.000 جنديا بدون قوات الاحتياط حوالي 350.000 شخص, أما المركبات و العربات التابعة للقوة العسكرية فزادت مع التطور الإيراني حيث وصل عددها إلى 1285.[2]

و تتكون القوات البرية من أربع فيالق إضافة إلى أربع فرق مدرعة وستة فرق مشاة, كما يشير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن أن قوات المشاة الإيرانية تمتلك 640 ناقلة جند مدرعة و 8196 قطعة مدفعية من مختلف الأنواع, كما نجحت إيران في تصنيع البنادق و الأسلحة الخفيفة و المدرعات و ناقلات أشخاص, كما تمكنت من تصنيع دبابة " ذو الفقار " من قطع الدبابتين الأمريكيتين 48- m و 60- m .[3]

ب- القوات البحرية :

[1]- برنارد اوركاد, جغرافية إيران السياسية. تر: فاطمة علي الخوجة, ط.1, عمان,2012, ص.133.

[2]- مصطفى زهير مصطفى الرزاينة, مرجع سبق ذكره, 22.

[3]- المرجع نفسه, الصفحة نفسها.

يفرض الموقع الاستراتيجي بإطلالته البحرية الطويلة و المهمة على إيران تطوير قدراتها البحرية نظرا للثقل الأمني و الاقتصادي للخليج العربي و أهميته الإستراتيجية العالمية إضافة إلى التواجد العسكري الأمريكي في مياهه.

و تشير اغلب التقارير أن تعداد القوات البحرية قارب حوالي 18 ألف في2016 و رغم أهمية القوات البحرية لإيران إلا أنها قديمة التجهيز, و لذلك تعمل إيران على تطويرها و زيادة فاعليتها, و يقع مقر القيادة البحرية في(بندر عباس, بوشهر, الكرخ) وواحدة في بحر قزوين (بندر انزلي) و أخرى على المحيط الهندي (شهاه بهار) [1] .

و قد كشفت إيران عن بعض القطع و الأسلحة البحرية منها صاروخ بحري بمدى 200 كلم أطلق عليه اسم " نور " كما طرحت حاملة الصواريخ (سينا -1), و كذلك المدمرة " موج " و أعلنت القوات البحرية عن تصنيع مدمرات بحرية كما أعلنت عن تصنيع الفرقاطة الإيرانية " بيكان " وعددها 5, بالنسبة للغواصات فقد وصل عددها إلى 16 غواصة منها 3 غواصات من نوع "كيلو " الروسية, و 12 غواصة صغيرة من نوع " غدير " صغيرة, كما تمتلك إيران خبرة صيانة القطع البحرية و إصلاحها تحت سطح الماء.

كما اهتمت إيران ببناء ترسانتها البحرية من خلال تطويرها للزوارق الراجمة للصواريخ والزوارق الساحلية و البرمائية, حيث وصل عددها إلى 99 وحدة, في حين أن باقي المركبات المتعددة وصلت أعدادها إلى 403 مركبة من دوريات ودعم واستطلاع و مضادات الغواصات, بالإضافة إلى 5 من المعدات المضادة للألغام[2].

و قد تعززت جهود تحديث البحرية الإيرانية بقوة منذ 2008 من خلال إطلاق قطع محلية الصنع إضافة إلى الإعلان عن منشات بحرية جديدة, ففي أكتوبر 2008 تم افتتاح قاعدة بحرية جديدة في " جاسك " تقع جنوب مضيق هرمز الاستراتيجي, باعتبار أن القاعدة تمكن من أفضلية الوصول إلى خليج عمان و المياه العميقة مما عزز قوة و نفوذ إيران و قدرتها التأثيرية على المضيق الاستراتيجي, إلا انه لا يملك الطاقة الاستيعابية الكافية.[3]

[1] - Iran militaryguide ; Navy . The site : http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/navy.htm. تاريخ الاطلاع : 2019/03/20

[2] – مصطفى زهير مصطفى الرزاينة, مرجع سبق ذكره,ص.25.

[3] – محمد المهدي شنين, السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول المشرق العربي(2001-2013).مذكرة ماجستير, كلية الحقوق و العلوم السياسة, قسم العلوم السياسة, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر,2013-2014, ص.47.

على العموم نلاحظ الاهتمام الكبير من طرف الإيرانيين من اجل التحول إلى قوة إقليمية بحرية من خلال ترسانتها العسكرية, إلا أنها لم تصل بعد إلى درجة التطور للمنافسة مقارنة مع الدول الإقليمية الكبرى خاصة الدول الممتلكة للسلاح النووي .

ج- القوات الجوية :

تتكون القوات الجوية الإيرانية من 52000 شخص بما فيهم 15000 في قطاع الدفاع الجوي, كما ازدادت أعداد الطائرات الإيرانية عام بعد عام بنسبة عالية جدا تفوق 100%, لتصل إلى حدود 501 طائرة سنة 2015 ما بين مقاتلة و نقل و استطلاع و عمودية و تدريب. [1]

كما نجد أن إيران اهتمت بتطوير صناعتها للصواريخ الجوية المتنوعة (جو-جو) و(ارض-جو) و دفاع جوي لتصل إلى 2500, كما تمتلك القوات الجوية الإيرانية شبكة ممتازة مكونة من أكثر من 50 مطار و قاعدة جوية في كافة أنحاء البلاد (120 مدرج عصري) معظم هذه المطارات يتم تقاسمها في استخدامات مدنية و بعضها مخصصة للاستخدامات العسكرية, إلا أن قوات إيران الجوية تعاني من نقص حاد في قطع الغيار و التسليح المتطور بسبب العقوبات و الحصار الاقتصادي الذي تتعرض له من حين لأخر, علما أن 20% من الطائرات المقاتلة أمريكية الصنع و تعود إلى ما قبل الثورة الإيرانية 1979, و الباقي من صناعة روسية, في حين أعلنت إيران تصنيع مقاتلتين من طراز" الصاعقة " التي تعتبر الجيل المطور من المقاتلة المعروفة باسم " ازارخش ".[2]

وعليه نلاحظ أن إيران تسعى إلى مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التسليح الجوي, إذ أن استقراء القدرات العسكرية الجوية يبين أن الأسطول الجوي الإيراني غير متجانس وغير كاف من حيث العدد كي يؤمن سلامة و امن بلد بمساحة إيران, وهو ما سعت إيران إلى استدراكه عن طريق تطوير برنامجها النووي و برنامج الصواريخ الباليستية وهي المهمة التي أسندت إلى الحرس الثوري.

2- الحرس الثوري (الباسدران):

أنشاه " أية الله الخميني " في 1979/5/5 بهدف الدفاع عن الثورة الإسلامية و تثبيت سلطة المؤسسات الجديدة, ويحظى منذ تأسيسه باهتمام خاص إذ يتمتع بوزارة مستقلة, و يضم في صفوفه " قوات الباسيج " و" فيلق القدس "

[1]- مصطفى زهير مصطفى الرزاينة, مرجع سبق ذكره,ص.24.

[2]- برنارد اوركاد, مرجع سبق ذكره, ص.167.

إضافة إلى وحدات برية و جوية و أجهزة استخبارات خاصة, كما انه يشرف على الصواريخ الإستراتيجية المتوسطة و البعيدة المدى, و يشرف كذلك على البرنامج النووي. [1]

و يعتبر الحرس الثوري جهاز مستقل عن الجيش النظامي رغم نشاطه الموازي و يتم التنسيق بينهما من خلال قيادة الأركان العامة و التي عادة ما يكون قادتها من الحرس الثوري, و قواته مدربة تدريبا عاليا و مسلحة تسليحا جيدا, و يبلغ تعدادها حوالي 140 ألف جندي, و له قوات برية مكونة من وحدات صغيرة مجهزة بشكل جيد تضم ما بين 120 ألف و 130 ألف جندي, أما قوات الحرس الجوية فقليلة العدد و قوامها حوالي 5000 جندي فهي لا تمتلك طائرات مقاتلة, إلا أنها تعمل على تصنيع طائرات خفيفة مصممة للقيام بحرب عصابات. [2]

كما تسيطر قوات الحرس الثوري على قواعد الصواريخ المنصوبة على الخليج و قبالة " مضيق هرمز " إضافة إلى المنشآت الإستراتيجية و الترسانة الصاروخية بالإضافة إلى الإشراف على تطوير القدرات النووية و الكيميائية, و قيادة قوات التعبئة " الباسيج " و " فيلق القدس " :

1/ سلاح الصواريخ :

حيث تعتمد الإستراتيجية العسكرية الإيرانية على القدرة الصاروخية بشكل كبير لذلك تعمل على تطويرها باستمرار من اجل سد العجز في القوات الجوية, وقد تطورت الترسانة الصاروخية الإيرانية لتشمل حاليا صواريخ " شهاب -1 " مداها (285-330 كلم)," شهاب - 2 " (500-700 كلم), " شهاب – 3 " 1000 – 1300 كلم ", " زلزال -3 " (1500 كلم), " شهاب -4 " (1800-2000 كلم) " شهاب -5 " (4000 كلم), " شهاب-6 " قد يصل مداه إلى (10.000 كلم) [3]

كما تتحدث التقارير العديدة المتوافرة عن برنامج تطوير الصواريخ متوسطة أو بعيدة المدى الإيرانية عن صواريخ تعمل بالوقود الصلب و بالوقود السائل, و يقع معظمها تحت تصنيف " MRBM " و تحت أسماء مختلفة مثل : " غادر-110 " بمدى (2000-3000 كلم), " فجر-3 " (2500 كلم), " عاشوراء " (2000 كلم), كما تتحدث تقارير جديدة عن برامج تطوير صواريخ بعيدة المدى تقع تحت تصنيف " IRBM " مثل " طوقيان-1 "

[1] – محمد المهدي شنين, مرجع سبق ذكره,ص.48.

[2] - Stephan Jones ,The Islamic republic of Iran :An introduction, RESEARCH PAPER ,House of Commons Library. December2009, P.130.

[3] – عبد القادر نزار, " برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوره و تأثيره على موازين القوى الإقليمية ", مجلة الدفاع الوطني اللبناني, ع.97, جويلية 2016, ص. 16.

بمدى (5000 كلم) و" طوقيان-2 " (6000 كلم), كما نجحت إيران في الحصول على من كوريا الشمالية على 18 صاروخ من طراز" BM25 " مع منصات إطلاق متحركة, و يتراوح مدى هذه الصواريخ ما بين (2500 إلى 3500 كلم) و هي قادرة على الوصول إلى أهداف داخل أوربا.[1]

كما تسعى إيران إلى تطوير صواريخ جوالة يمكن إطلاقها من البر و من الجو لاستعمالها إلى جانب صواريخها الباليستية المتوسطة, و ذلك من اجل الاستفادة من دقة إصابتها ضد أهداف نقطية, بالإضافة إلى سعي إيران إلى الاستفادة من التكنولوجيا الروسية و الصينية من اجل تطوير قدرات الدفع و تحسين أداء أنظمة الصواريخ البحرية لنقلها و استعمالها على صواريخ جوالة تطلق من الجو مع مدى يتراوح ما بين (600 إلى 800 كلم) من اجل المساعدة على اختصار المدة الزمنية و توفير مئات ملايين الدولارات في ما لو بدأت الأبحاث من الصفر.[2]

من خلال استقراء القدرات الصاروخية الإيرانية و السعي المتزايد من قبل القيادة الإيرانية لتطوير هذه القدرات, يمكن القول بان طموحات إيران للنفوذ قد تعدت حدود جيرانها و بقية دول الشرق الأوسط لتصل إلى حدود دول أوربا الغربية .

2/ القدرات النووية و الكيميائية .

تم إطلاق برنامج إيران النووي في الخمسينات من القرن العشرين بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية, حيث شاركت هذه الأخيرة رفقة الحكومات الأوربية الغربية في دعم البرنامج النووي الإيراني إلى أن قامت الثورة الإيرانية 1979 و الإطاحة بشاه إيران حليف الغرب, توقف البرنامج النووي الإيراني مع السنوات الأولى التي تلت الثورة لكنه عاود نشاطه 1984 تحت تأثير الحرب العراقية-الإيرانية و ما نتج عنها من سباق للتسلح بين الطرفين وكذلك بعد قيام سلاح الجو العراقي بقصف المفاعل النووي الإيراني في " بوشهر " و تحطيم أجزاء كبيرة منه, و بحلول سنة 1986 بدأت الحكومة الإيرانية في دعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية و قد تبنى إعادة البرنامج النووي رئيس مجلس الشورى آنذاك " **علي اكبر هاشمي رافسنجاني** ".[3]

[1]- المرجع نفسه, ص.17.

[2]- المرجع نفسه, ص.18.

[3]- عمر سعدي سليم الموسوي, " الاتفاق النووي بين إيران و دول 5 + 1 (دراسة تحليلية)", المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية. برلين, ألمانيا, 2017, ص.14.

في عام 1992 قامت إيران بالاتفاق مع العديد من الدول و الشركات من اجل تزويدها بالمعدات و الأجهزة اللازمة إلا أن الاتفاق الغي بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية له, ثم عاودت الجمهورية الإسلامية التعاون مع روسيا حتى نهاية 1998 أين تمكنت من إقناع الطرف الروسي بإبقاء مادة " البلوتونيوم " في إيران مقابل تعويضات مالية, استمر الدعم الروسي إلى غاية 2001 أين تعهدت موسكو بتقديم الخطط اللازمة لبناء مفاعلات إضافية في " بوشهر " و التي قدرت قيمتها ب (3.2 مليار دولار) و نتيجة لذلك قمت الولايات المتحدة الأمريكية بتجديد الحظر على التجارة و الاستثمارات الأمريكية.[1]

في 2003 تم الكشف عن موقع إيراني سري لتخصيب اليورانيوم و اضطرت إيران إلى تفكيكه و نقل أجهزته إلى مكان أخر, و في 08 أوت 2005م أعلن الرئيس الجديد المحافظ " **احمدي نجاد** " عن استئناف إيران لأنشطتها النووية في مصنع تحويل اليورانيوم في " أصفهان " , وقد أعلنت إيران على ضوء ذلك في 11 افريل 2006 م النجاح لأول مرة في تخصيب اليورانيوم بنسبة (3.5%) مع العزم على رفع مستوى التخصيب إلى 20% في منشأة " ناتنز " إضافة إلى نيتها إنشاء 10مواقع نووية.[2] مما أدى إلى نقل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن, و أوقفت إيران تعاونها مع الوكالة و دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة في ظل فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي, و التي استمرت إلى غاية14 افريل 2015 تاريخ الاتفاق النووي بين إيران و مجموعة (5 +1).[3]

إلا انه مع وصول الرئيس الأمريكي " **دونالد ترامب** " إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية أعاد العمل بكافة العقوبات مع إضافة عقوبات جديدة سنة 2018, و على الرغم من الموقف الأوربي بالإبقاء على الاتفاق النووي إلا أن علاقة الدول الأوربية مع إيران متوترة, فألمانيا و فرنسا و بريطانيا بصدد دراسة فرض عقوبات أوروبية جديدة على إيران بسبب برنامج الصواريخ الباليستية.[4]

كما تنتج إيران كميات من الأسلحة الكيميائية و البيولوجية و لها القدرة على تحميلها على رؤوس صواريخ, و قد بدأ برنامج الأسلحة الكيميائية و البيولوجية الإيرانية أثناء الحرب مع العراق بسبب الاستعمال الكبير لهذه الأسلحة ضدها

---

[1]- المرجع نفسه, ص.17.

[2]- محمد المهدي شنين, مرجع سبق ذكره, ص.51.

[3]- عمر سعد سليم الموسوي, مرجع سبق ذكره,ص.18.

[4]- محمد بن صقر السلمي, " حصاد إيران في 2018 بين الربح و الخسارة ", المعهد الدولي للدراسات الإيرانية, 2018 متوفر على الرابط: في 2018 بين الربح و الخسارةإيران/www.rasanah-iiis.org// :http

.تاريخ الاطلاع:2019/04/02

من طرف العراق, و تشير تقارير أمريكية إلى أن إيران تمتلك أكثر من 1000 طن من الأسلحة الكيميائية على غرار غاز الخردل و غاز الأعصاب, إضافة إلى الأسلحة الجرثومية, و تعمل كل النشاطات النووية تحت الإشراف الكامل للحرس الثوري.[1]

3/ قوات التعبئة " الباسيج " :

انبثقت قوات الباسيج من الثورة بتوجيه من " **أية الله الخميني** " و ذلك في جانفي 1981, و وضعت تحت قيادة الحرس الثوري, و هي قوة احتياط شعبي مكونة من حوالي 90.000 فرد مع قوة قد تصل إلى 300.000 فرد و القدرة على تعبئة اكر من مليون مقاتل, كما لديها ما يقارب 740 كتيبة الواحدة تتألف من 300 إلى 350 فرد معظمها من الشباب و الرجال الذين أتموا الخدمة العسكرية.[2]

و تنص المادة (150) من الدستور الإيراني على دور " الباسيج " بوصفها معاونة للشرطة خلال الحرب, و في تنظيم الرعاية و توزيع قسائم المواد الغذائية, و تتلقى هذه المليشيات تدريسا عقائديا و عسكريا من الحرس الثوري, و أصبحت تستعمل لقمع التوترات السياسية و فرض الأمن من خلال ما يعرف ب " كتائب عاشوراء " , كما برز دورها في المظاهرات الكبيرة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في 2009 و في مظاهرات 2017 و التي أدت إلى توترات كبيرة في إيران ساهمت " الباسيج " مع قوات الأمن في قمعها, كما تعتمد قوات " الباسيج " في إطار إستراتيجية إيران العسكرية من خلال حرب العصابات القائمة على اللامركزية القيادية في حالة الغزو و استنزاف العدو بوحدات صغيرة و كثيرة وواسعة الانتشار.[3]

4/ فيلق القدس : الذراع الأمنية في الخارج :

فيلق القدس هو قوة تابعة للحرس الثوري تم إنشاؤها خلال الحرب مع العراق, و هي متخصصة في العمل الخارجي و جمع المعلومات الاستخباراتية عن الأهداف المحتملة خارج إيران, كما أنها مسؤولة عن تقديم الدعم و التدريب و التمويل

[1] - Iran military guide, chemical weapons , the site :
http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/cw.htm

تاريخ الاطلاع :2019/04/03

[2]- محمد المهدي شنين, مرجع سبق ذكره,ص.51.

[3]- برنارد اوركاد, مرجع سبق ذكره, ص-ص.161-162.

للمنظمات و الفصائل المدعومة من إيران كحزب الله و الجهاد و حماس و القوى الشيعية في أفغانستان و العراق و اليمن .

و يبلغ تعداد فيلق القدس ما بين(5000 إلى 15000) من أعضاء النخبة في الحرس الثوري و مسؤولة عن العمل خارج الإقليم من خلال دعم أطراف معينة تابعة لإيران, و تدير شبكة الاستخبارات التي ساهمت ولا تزال في توريد التكنولوجيا الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني.[1]

و لقوة القدس ميزانية خاصة يتحكم فيها المرشد الأعلى و لا تظهر في الموازنة العامة للبلاد, و لهذه القوة قواعد داخل إيران و خارجها و هي مقسمة إلى فئات محددة من الهيئات لكل بلد أو منطقة, فهناك مديريات للعراق و لبنان و فلسطين و الأردن و باكستان و الهند و تركيا و الجزيرة العربية و البلدان الأسيوية و دول الاتحاد السوفياتي سابقا و الدول الغربية و شمال إفريقيا, كما لها مكاتب في العديد من السفارات و هي ممنوعة على الموظفين في السفارة.[2]

نلاحظ إذن أن القدرات العسكرية الإيرانية تشكل سند قوي للسياسة الخارجية الإيرانية, كما أنها احد ابرز آلياتها من خلال الدعم العسكري و العمليات خارج إيران, إلا أن هذه القدرات العسكرية المتنامية تأثرت الكثير من قطاعاتها بالعقوبات العسكرية المتزايدة خاصة القوات الجوية, و الملاحظ أيضا أن القدرات العسكرية الإيرانية بالكاد تمكنها من حماية إقليمها فهي ليست بالقدرات الهجومية القادرة على العمل الخارجي و الغزو, إلا أن موقع إيران الجيواستراتيجي يعطيها قدرة التأثير و الردع, لذلك فهذه الإمكانيات و التي تسعى إيران باستمرار لتطويرها تدفع بالسياسة الخارجية الإيرانية و تمكنها من المناورة والتأثير و لعب الأدوار المنشودة .

الفرع الرابع: المنطلقات الإيديولوجية للسياسة الخارجية الإيرانية:

المحدد الإيديولوجي هو تلك الأفكار التي يعتنقها أفراد المجتمع و التي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي هذه التوجهات المجتمعية ليست مجرد أراء عابرة لكنها أفكار تتسم بالثبات النسبي, وتأثير الإيديولوجيا في صناعة القرار يتم من خلال التأكيد على ضرورة وجود إيديولوجية واضحة لكل نظام سياسي ليس بوصفها أداة لتقويم الواقع و المستقبل فقط لكن أيضا بوصفها محدد لنوعية الدور الذي تلعبه الدولة في النظامين الإقليمي و العالمي و تصورها لما يجب أن يكونا عليه .

[1] - Stephen Jones, op, cit,P.142.

[2] - محمد المهدي شنين, مرجع سبق ذكره, ص.53.

تحدد السياسة الخارجية الإيرانية جملة من الضوابط الإيديولوجية منها ما هو من إفرازات الثورة و منها ما هو امتداد لما قبل الثورة, تتمثل هذه المحددات الإيديولوجية أساسا في نظرية ولاية الفقيه الحاكمة و المؤسسة للنظام الإيراني, و ما أفرزته من نظرة للواقع الدولي من خلال اجتهادات الإمام الخميني, و كذلك نجد القومية الفارسية التي تعلي من الوطنية الإيرانية الفارسية بما لها من جذور تاريخية و امتدادات حضارية عميقة .

1/ ولاية الفقيه كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية :

صاغ " **الخميني** " نظرية ولاية الفقيه المطلقة في كتابه " الحكومة الإسلامية " و الذي اعتبر فيه أن ولاية الأئمة هي ذاتها ولاية الفقيه العادل, و أن وظيفتها واحدة رغم سمو منزلة الإمام المعصوم على الفقيه, و قد جاء دستور 1979 مانحا كل الصلاحيات للإمام (الولي الفقيه) و نظم العلاقة بينه و بين الأمة بوصفها صاحبة السيادة على نفسها زمن الغيبة, و عليه أصبحت سلطة الولي الفقيه أعلى من سلطات مختلف المؤسسات .[1]

بناءا على ما سبق يتضح المحدد الإيديولوجي الأبرز في تشكيل إدراك صانع القرار الإيراني و نظرته للعالم من خلال ما طرحته هذه الفكرة و ما حوته من اجتهادات الخميني حول النظام الدولي و العلاقات الدولية, و التي أقرت في الدستور الإيراني و ميزته بعد الثورة بما أصبح يعرف بالإسلام الثوري الذي يأتي حسب الاجتهاد الإيراني من قيم الحق و العدل و المساواة على الصعيدين الداخلي والخارجي, ويتعامل مع الواقع الدولي مستندا إلى هذه المعايير بمدلولاتها الإسلامية بغض النظر عن درجة تطابقها مع المدلولات المتداولة لها في القوانين الدولية الوضعية.[2]

كما أن محور تفكير " **الخميني** " في السياسة الخارجية لم يقم على النظرة الإسلامية التقليدية المتاسسة على مفهومي دار السلام و دار الحرب, و إنما على مفهومي المستكبرين و المستضعفين, و وفقا لهذه النظرية الجديدة لا يتوقف دور الدولة الإسلامية على حماية دار الإسلام فقط إنما يشتمل أيضا على المساهمة في توحيد صفوف كل المناوئين للظلم و الهيمنة, و تجلى ذلك من خلال ثلاثة مفاهيم أساسية أثرت في كيفية إدارة إيران لسياستها الخارجية و هي :[3]

1- الحكومة الإسلامية: و ذلك من اجل تطبيق أحكام الإسلام في ظل استمرارية غيبة الإمام, و توحيد المسلمين و تحريرهم من الاستعمار و أتباعه.

---

[1]- المرجع نفسه, ص.58.

[2]- وليد عبد الحي, مرجع سبق ذكره,ص.261.

[3]- محمد المهدي شنين, مرجع سبق ذكره,ص.59.

2- فكرة الأممية الدينية : حيث انتقد " **الخميني** " النعرات القومية التي تقسم العالم الإسلامي و ارجع أثرها إلى الاستعمار و القوى العظمى .

3- فكرة الحياد: و ذلك من محتوى إسلامي حسب محددات شرعية هي عدم جواز الخضوع لغير الله و الحفاظ على الهوية والترابط الوثيق بين الدين و السياسة و رفض فصلهما كأثر من أثار التبعية للخارج.

فحسب " **الخميني** " ينقسم العالم إلى ظالمين و مظلومين, أو ما اسماهم بالمستكبرين والمستضعفين فالظالمين هم القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية, و ما على الدولة الإسلامية سوى مراعاة ظروف الدول المستضعفة و الذهاب لنجدتها من القوى الاستعمارية, أو تتحمل مسؤوليتها في تصدير الثورة لإنقاذ الشعوب المستضعفة في كل مكان.

و قد وضح الفصل العاشر من الدستور أهم محددات السياسة الخارجية خاصة في المواد 152-153-154-155. حيث تنص المادة (152) على: " **تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع, و الحفاظ على الاستقلال التام و و حدة أراضي البلاد و الدفاع عن حقوق جميع المسلمين و عدم الانحياز للقوى العظمى المتسلطة وعلى تبادل العلاقات السلمية مع جميع الدول غير المعادية** ".[1]

كما أن استخدام إيران للإسلام و الرموز الإسلامية لا تزال السمة الأساسية من سمات " تصور دورها " إذ للإسلام مكانة و دور مهم في صياغة السياسة العامة و استراتيجية الدولة, فالملاحظ أن العقيدة لعبت دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم خاصة في العقد الأول من عمرها, و تعتبر مقولة " **الخميني** " اصدق تعبير عن ذلك حين قال : " **إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية** ".[2] كما قدمت إيران في هذه المرحلة لغة خطابية جديدة و متفردة تميزت بإسلامية المفاهيم من خلال الاقتباس المؤثر من القران الكريم, مما أعطاها إمكانية التأثير على المتلقي لهذا الخطاب, و الذي أنتجت من خلاله مجموعة مفاهيم على رأسها الاستكبار و كذلك مفهومي الاستقلالية و الحكم الإسلامي, لكن على الرغم من ذلك بقيت إيران تحاول الموائمة بين الإيديولوجية الدينية التي انتهجتها منذ 1979 و بين التطورات التي شهدها النظام الدولي و التغيرات على الساحة السياسية الداخلية لإيران, و ذلك كي تضمن بقاء النظام و استمرار قوته

[1] - دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1979, المعدل 1989, تر: المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات, ص.29.

[2] - محمد الصادق إسماعيل, إيران من الشاه إلى نجاد, القاهرة, العربي للنشر و التوزيع,(د ت ن), ص.47.

و تفاعله مع المستجدات الدولية, بحيث أصبحت سياستها الخارجية تسعى للحفاظ على النفوذ الإقليمي في مواجهة التحديات الإقليمية مع التركيز على المتغير الشيعي كمركز روحي للشيعة و دعمهم في مناطق العالم المختلفة .[1]

2/ القومية الفارسية كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية :

أثرت القومية على السياسة الخارجية الإيرانية منذ عهد الشاه " **محمد رضا بهلوي 1919-1980** " حيث كان هناك تركيز كبير على الرموز الوطنية الفارسية و على التراث العميق لحكام فارس, فكانت الكرامة الوطنية و القومية من العناصر التي أدخلت تدريجيا في الثقافة السياسية الإيرانية في ضوء الأحداث التاريخية التي كان لها أثار ايجابية و سلبية مختلفة, مع العور بالفخر و الاعتزاز الذي يفوق أحيانا المعتاد و يأخذ شكل العداء للآخرين و خصوصا الجيران العرب, و قد سيطر هذا النمط من التفكير على النخبة قبل الثورة منطلقة مما تعتبره المسؤولية التاريخية على اعتبار أنها دولة ممتدة من حضارة كبيرة و هي الأولى بالقيادة في المنطقة, حيث ساهم العمق الحضاري و التجربة التاريخية في تعزيز طموحات إيران الإقليمية و الشعور بالتفوق الثقافي لدى أجيال متعاقبة من القادة الإيرانيين و إدراكهم أنها بفعل هذا التفوق قادرة على لعب دور كبير في المنطقة المحيطة, هذا المكون الإيديولوجي المتمثل في الوطنية الإيرانية يعلي من قيم الخصائص الذاتية و يرى في مقومات الطابع القومي الأساس لفهم الظواهر و الحكم عليها, و عليه ترى في الإسلام احد مكونات الشخصية و ليس المكون الوحيد, مما يجعلها لا ترى ضيرا في التعاطي مع الواقع الدولي دون قيود دينية. [2]

و قد كانت القومية و الوطنية الفارسية شعارات دائمة للانتفاضات و الثورات المختلفة بداية من الثورة الدستورية (1905-1911) مرورا بصعود " **مصدق** " و تأميم النفط وصولا إلى الثورة الإسلامية , أين تم استدعاء القومية بشكل منتظم من قبل النخبة الدينية لتعزيز الوحدة الوطنية, فلعبت دورا رئيسيا في جهود الخميني لتعزيز الدعم المحلي خلال الحرب مع العراق,[3] و في هذا السياق يقول " **عبد الله النفيسي** " أن الإدراك الفارسي للرمزية العربية يغلب عليه صورة للعربي على انه الفاتح المقتحم الذي لا يبالي بالموروث الفارسي, و يبدو أن هذه الصورة ترسخت عبر الزمن خاصة في عهد الشاه.[4]

[1] - محمد المهدي شنين, مرجع سبق ذكره,ص.61.

[2] - Stephen Jones, op, cit ,p.89.

[3] - Ibid, p.90.

[4] - محمد المهدي شنين, مرجع سبق ذكره, ص. 63.

فإيران تسعى دائما نحو التفوق الإقليمي و كان هذا سمة من سمات السياسة الخارجية الإيرانية المستمدة من تاريخ إيران الطويل و جغرافيتها, و الملاحظ أن القومية تمارس تأثيرا قويا على السياسة الخارجية الإيرانية إلا انه يبدو تأثيرا متناقضا في بعض الأحيان, إذ تستخدم القومية أحيانا لتبرير المواجهة كما في عهد " **الخميني** " أثناء حربه مع العراق و هو ما تم إحياؤه من قبل " **احمدي نجاد** " و فترة حكم المحافظين, و في أحيان أخرى تمارس القومية تأثيرا معتدلا يعزز الحذر و الواقعية و النظر إلى مصالح إيران الوطنية من خلال إبعاد الحماسة الدينية و الثورية للنظام. [1]

في الأخير يمكن القول انه بالرغم مما للإسلام و القومية من اثر على السياسة الخارجية الإيرانية إلا انه من الخطأ الاعتقاد أن الايدولوجيا وحدها هي المحدد الرئيسي أو الوحيد لهذه السياسة, بل هناك اعتبارات سياسية و اقتصادية و إستراتيجية تؤثر في صنع القرار الخارجي الإيراني و ربما بشكل اكبر, فعندما كانت المصلحة الإيديولوجية تتصادم مع المصلحة الإستراتيجية كما حصل في الثمانينات من القرن الماضي كانت الاعتبارات الإستراتيجية تتفوق باستمرار بالنسبة للإيرانيين, و كذلك التحولات التي حدت في المحيط الإقليمي لإيران على رأسها احتلال العراق و أفغانستان و كيف استغلت إيران هذين التحولين من اجل ترسيخ و تعظيم نفوذها, إذن فرغم الاتصال العضوي بين الايدولوجيا و السياسة الخارجية الإيرانية إلا أنها تمثل غطاءا نظريا عاما و مرنا بحسب الظروف و القضايا المستجدة.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية.

تمثل المتغيرات الخارجية مجمل العوامل و الظروف الخارجية التي تنبع من النظام الدولي, هذه المتغيرات تؤثر على صنع قرار السياسة الخارجية بصورة متباينة حسب طبيعة كل متغير و مدى تأثيره على صانع القرار, فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية تكون في معظم الأحيان في حالة رد فعل على بعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية.

فالبيئة الخارجية بمستوياتها الإقليمية و الدولية تنتج مجموعة من المدخلات التي تؤثر في عملية صنع القرار سواء من حيث الفرص التي تهيئها لها, أو من حيث العقبات التي تثيرها أمامها, و في هذا السياق سنبحث في اثر البيئة الإقليمية و الدولية على السياسة الخارجية لإيران و كيف تساهم من خلال المدخلات التي تفرضها في صياغة هذه السياسة و التأثير عليها.

الفرع الأول: تأثير البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية الإيرانية.

[1] - Stephen Jones, op, cit, p.91.

تعتبر إيران بسبب موقعها الجغرافي المميز و مساحتها الجغرافية المترامية جزء من نظم إقليمية متعددة و متباينة, و هو ما يفرض ضغوط كبيرة على صانع القرار الإيراني من اجل التعامل مع هذه البيئات و النظم الإقليمية بشكل يحفظ مصالحها, و نجد ضمن هذه النظم الإقليمية العديد من الدول التي تتداخل في علاقاتها مع إيران و منها :

1- باكستان: الجار المضطرب.

تقع باكستان في الحدود الشرقية الإيرانية و تعرف وضع امني مضطرب حيث الجماعات السنية المسلحة كجماعة " **جند الله** ", و التي تجد لها تعاطفا في العمق الباكستاني بسبب الانتماء العرقي و الإقليمي لقبائل " **البلوش** ", كما يفرض الوضع الأمني المتدبدب في باكستان أين تتواجد جماعات إسلامية قوية تحمل خطابا عدائيا لإيران و الشيعة على العموم تحديات كبيرة على إيران خاصة من الجانب الأمني.

لكن و رغم كل ما سبق فان إيران غالبا ما اعتبرت باكستان حليفا عسكريا فعالا, فهي تعتمد عليها خاصة في شراء قطع الغيار لطائراتها العسكرية أمريكية الصنع, كما استفادت من الخبرة الباكستانية في تطوير برنامجها النووي, كما شهدت علاقات البلدين تحسنا ملحوظا بعد سقوط نظام طالبان و كذلك بسبب مساندة إيران لباكستان في صراعها مع الهند حول "كشمير " و تزايد التعاون العسكري بين الطرفين.[1]

2- أفغانستان: العداء مع طالبان و هواجس التواجد الأمريكي.

عرفت العلاقات الإيرانية- الأفغانية توترا شديدا في ظل نظام طالبان سابقا, خاصة بعد سقوط مدينة " **مزار شريف** " عاصمة الجبهة المتحدة المعارضة لطالبان و المدعومة من إيران, حيث اعتبرت إيران حركة طالبان منذ بداية ظهورها مؤامرة أمريكية- باكستانية للضغط على الحدود الشرقية لإيران, مما اضطرها إلى دعم و مساندة القوى المعارضة لحركة طالبان.[2] فالجوار الأفغاني و ما يفرضه من ضغوط و تحديات متفاوتة على إيران و أمنها جعلها تساهم في الإطاحة بحركة طالبان أثناء الحملة الأمريكية التي أعقبت أحداث 11/09 من خلال دعم تحالف الشمال.

[1]- برنارد اوركاد, مرجع سبق ذكره,ص.302.

[2]- باكينام الشرقاوي, " السياسة الخارجية الإيرانية ", متوفر على الرابط :

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73-ad4c-44ed-b455-5ec92a0f43a9.

تاريخ الاطلاع : 2019/04/27

كما كان الجوار الأفغاني طوال عشر سنوات من الاحتلال السوفياتي مصدر قلق بسبب تدفق ملايين اللاجئين, مما فرض ضغطا على البنية الديموغرافية خاصة الطائفية منها في شرقي إيران, من اجل ذلك دعمت إيران النظام الجديد الذي أعقب سقوط طالبان من خلال المساعدات التجارية و الاقتصادية و الأمنية.[1]

بالإضافة إلى ذلك تشكل أفغانستان عبء على إيران بسبب تجارة المخدرات الواسعة الانتشار في أفغانستان, إذ يعتبر المهربون إيران طريقا رئيسيا لتجارتها, و هو ما فرض مشكلات أمنية عديدة فهناك حسب الشرطة الإيرانية أكثر من 3700 قتيل من الشرطة و الجيش و أكثر من 1200 جريح أثناء مكافحتهم لتهريب المخدرات, حي تشير الإحصائيات إلى أن ما نسبته 80% من المضبوطات العالمية تمر عبر إيران.[2] و نجد أن إيران حققت انجازات مهمة من خلال ما سمي بالحرب على الإرهاب بعد أحداث 09/11 و التي أطاحت بكل من نظامي طالبان في أفغانستان 2001 و" **صدام حسين** " في العراق 2003 و في نفس السياق ضمنت تشكيل حكومات فتحت الأبواب للنفوذ الاقتصاد و السياسي الإيراني .

3- بحر قزوين : بيئة للتنافس على الموارد

تميزت السياسة الخارجية الإيرانية إزاء جيرانها الجدد في منطقة بحر قزوين ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بثلاث سمات بارزة هي : الحذر و التركيز على المصالحة, و التأكيد على المصالح الأمنية و الاقتصادية بدلا من التحالفات الإيديولوجية, و ذلك من خلال تنمية التعاون الاقتصادي الإقليمي, و قد كان لهذا الأسلوب الإيراني بعض النتائج الايجابية إلا انه لم يخل من السلبيات التي منعت إيران من الاستفادة من المزايا الاقتصادية و الإستراتيجية, باعتبار أن المنطقة منطقة نفوذ روسي بالإضافة إلى التواجد الغربي و الإسرائيلي في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي, أين شهدت المنطقة تنافسا دوليا على موارد بحر قزوين الغني بالثروات الطاقوية.

لكن على الرغم من هذه التحديات إلا أن المنطقة تمثل مجالا حيويا لكسر طوق الحصار الأمريكي المفروض على الدور الإيراني, و لتفعيل عوامل تاريخية تربط بين إيران و دول أسيا الوسطى بوصفها دول تشهد تنافسا دوليا محموما للاستفادة من مواردها, إضافة لكونها دولا حبيسة مما يفتح مجالا واسعا أمام التجارة و طرق المرور في إيران باعتبار أن لها حدود مع معظم هذه الدول مما يمنحها ميزة جيوبوليتيكية, حيث هناك تيار داخل الخارجية الإيرانية يؤمن بضرورة توجه

[1]- محمد المهدي شنين, مرجع سبق ذكره, ص.69.

[2]- برنارد اوركاد, مرجع سبق ذكره, ص.300.

إيران شمالا أكثر من التوجه جنوبا نظرا لأنها أكثر قبولا هناك أين توجد عناصر مشتركة في اللغة (طاجاكستان) و في القومية (أذربيجان) و نظرا كذلك لضخامة مصالحها في الإقليم.[1]

لذلك تسعى السياسة الإيرانية لتحقيق جملة أهداف من خلال توجهها نحو المنطقة: [2]

-اختراق الحصار الأمريكي و التعويض عن دورها في الخليج.

-تفعيل المقومات المشتركة في المنطقة و تعزيز المصالح المتبادلة.
-الحصول على الثقافة النووية لما تمتلكه بعض هذه الدول من أسلحة و برامج .
-المساهمة في السيطرة على الصراعات العرقية و الإيديولوجية التي يمكن أن تمتد داخل إيران.
-تعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة دون التصادم مع روسيا.
-تعزيز الأمن في الحدود الشمالية و إقامة علاقات أمنة و تحالفات أمنية.

4- تركيا: و تنامي دورها في بيئة إيران الإقليمية.

عرفت العلاقات الإيرانية- التركية تفاوتا بين الصداقة و العداوة, إلى أن تحسنت مع وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في تركيا سنة 2002, حي تضاعف حجم التبادل التجاري أربع مرات كما توسع التعاون و التنسيق الأمني, إلا أن تركيا بقيت متخوفة من حصول إيران على التكنولوجيا النووية خشية اختلال ميزان القوى الحساس بين الطرفين, كما أن الحكومات المتعاقبة في طهران و منذ قيام الثورة الإسلامية انتهجت سياسة خارجية فضلت من خلالها عدم إفساد العلاقات مع تركيا, واضعة في اعتبارها أنها الجسر الوحيد المستقر الذي يربطها مع الغرب, متجاوزة بذلك المشاكل المتعلقة بالثورة و ما قيل عن تصديرها و التي عاشتها إيران مع جيرانها.

إلا أن تركيا كانت و لا تزال منافسا تقليديا لإيران في منطقة أسيا الوسطى و في الشرق الأوسط , كما شابت علاقات البلدين مشكلات جوهرية مثل توتر العلاقات السورية- التركية في نهاية التسعينات, و هجمات الجيش التركي على شمال العراق, بالإضافة إلى التحالف العسكري الاستراتيجي بين تركيا و إسرائيل, كما أن إيران أعربت عن قلقها من الوساطة التي قادتها تركيا بين سوريا و إسرائيل, كما عرفت علاقات الطرفين الاقتصادية تنافسا شديدا خاصة في مجال

[1]- باكينام الشرقاوي, مرجع سبق ذكره.

[2]- محمد عبد الرحمان يونس العبيدي, " إيران و جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية ", مجلة التربية و العلم, مركز الدراسات الإقليمية, جامعة الموصل, مج.15,ع.4, 2008, ص.73-74.

الطاقة, حيث يسعى كل طرف إلى إبرام اتفاقيات مع الدول المطلة على بحر قزوين من اجل تمرير بترول البحر على أراضيها نحو القارة الأوروبية.[1]

و تعرف العلاقات التركية – الإيرانية تدهورا منذ انطلاق ما يعرف بأحداث الربيع العربي و ذلك ينبثق من رد فعل كلا الطرفين اتجاه هذه الأحداث و مسارات ردود فعلهما المترتبة على هذه الردود, و هو ما حدث مع الاستقطاب الذي وقع بين الطرفين في ظل الأحداث الجارية في سوريا مع الدعم الإيراني للنظام السوري ضد الدعم التركي للمعارضة, و دخول المنطقة في حالة استقطاب طائفي و إيديولوجي و سياسي.[2]

كما أن النموذج التركي المعتدل و الناجح اقتصاديا أعطى لتركيا قوة ناعمة و قدرة كبيرة على التأثير و أصبح له قبول كبير لدى شعوب المنطقة, و هو ما يهدد النموذج الذي تحاول إيران تصديره مما سبب لها مشاكل مع جيرانها, فالنفوذ التركي و تناميه مدفوعا بالقوة الاقتصادية لتركيا أضحى يشكل تحديا كبيرا على السياسة الخارجية الإيرانية, نظرا للمنافسة الشديدة التي أصبح يفرضها عليها في المنطقة, وبناءا على هذا احتلت تركيا مكانة لها في الرؤية الإيرانية فهي ليست بالدولة المعادية كما كان الحال مع العراق سابقا, و ليست بالشريك الاستراتيجي كما هو الحال في سوريا.

5– البيئة الإقليمية العربية و السياسة الخارجية الإيرانية :

يعتبر النظام الإقليمي العربي الأهم من بين باقي النظم الإقليمية المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية نظرا للارتباطات التاريخية بين الطرفين, و نظرا كذلك للأهمية الإستراتيجية و الأمنية و الاقتصادية للمنطقة, كما تعتبر إيران فاعل مهم و لاعب مؤثر في العديد من قضايا المنطقة, و هو ما جر عليها الكثير من التحديات الأمنية و السياسية والاقتصادية, كما مكنها من التأثير الفعال في كثير من القضايا.

و تعتبر حرب الخليج الأولى الحدث الأكثر أهمية و تأثيرا في علاقات الجانبين خلال العشر سنوات الأولى من عمر النظام الإيراني, لكن بمجرد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية و بداية حرب الخليج الثانية بدأت إيران ترتيب أوراق اللعب الإقليمي و انتهاز الفرصة للتقرب من الدول العربية, و قد نجح كل من " **هاشمي رفسنجاني** " و الحكومتان الإصلاحيتان بقيادة " **خاتمي** " تدريجيا في حل العديد من النزاعات مع دول الجوار العربية, لكن وصول الرئيس المحافظ "

[1]– نجاة أبركان, " العلاقات الإيرانية – التركية في ضوء الأزمة السورية ", المجلة الجزائرية للأمن و التنمية, ع.7, جويلية 2014,ص.238.

[2]– فؤاد كيمن," توجهات تركيا و إيران في الشرق الأوسط : سياسات و مصالح ", مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية, سلسلة محاضرات الإمارات, ع.168, 2014, ص.4.

محمود احمدي نجاد " و تصاعد الضغوطات الدولية على الملف النووي الإيراني أدت في مجموعها إلى تراجع العلاقات بين الطرفين و الدخول في أسوا فترة منذ الثورة الإيرانية, و قد برز الحديث بشكل لافت عن دور إيراني في المنطقة العربية منذ الإطاحة بنظام " صدام حسيين" في العراق 2003, حيث تزامن ذلك مع وصول تيار شيعي سياسي إلى السلطة في العراق لأول مرة, و صمود حزب الله اللبناني في حرب 2006 ضد إسرائيل و تمرد جماعة الحوثي في شمال اليمن, و هو ما أثار هواجس و مخاوف القوى الإقليمية العربية التقليدية في المنطقة و على رأسها المملكة العربية السعودية, ما دفع هذه القوى إلى اتهام إيران بامتلاكها أجندة توسعية في المنطقة من خلال التأثير في الدول ذات التعددية المذهبية.[1]

و كان " **حسن روحاني** " الرئيس الإصلاحي الجديد لإيران قد وعد بتحسين العلاقات مع دول الجوار في انتخابات الرئاسة 2013, إلا انه فشل في إحراز أي تقدم حتى الآن نتيجة التمدد الإيراني الإقليمي بعد أحداث الربيع العربي و عودة سياسة تصدير الثورة إلى أولويات السياسة الإقليمية الإيرانية.

لذا يمكن القول أن علاقات إيران و جيرانها العرب خلال فترة ثلاثة عقود على نهاية حرب الخليج الأولى كانت في نصفها الأول أفضل من نصفها الثاني, و أن ثنائيات " **هاشمي رفسنجاني** " (الرئيس) و " **علي اكبر ولايتي** " (وزير الخارجية), و " **محمد خاتمي** " و " **كمال خرازي** " كانت أفضل من ثنائيات " **محمود احمدي نجاد** " – " **منوشهر متقي** " و " **حسن روحاني** "- " **محمد جواد ظريف** ", أما إذا أخذنا بصلاحيات المرشد الإيراني في تعيين وزير الخارجية و دوره في السياسة الخارجية بشكل عام فنلاحظ أن مستوى العلاقات مع الجيران العرب خلال 15 عام الأولى من ولاية " **خامنئي** " كانت أفضل نسبيا من 15 عام الثانية و المستمرة حتى الآن.

ما يمكن قوله حول البيئة الإقليمية الإيرانية و تأثيرها على سياستها الخارجية هو أن إيران جزء من نظم إقليمية متعددة ومتباينة, بسبب مساحتها المترامية الأطراف, الأمر الذي فرض ضغوطا كبيرة على صناع القرار الخارجي الإيراني فمن جهة الشرق نجد كل من أفغانستان و باكستان و ما تعرفه الدولتان من اضطرابات أمنية تلقي بظلالها على الأمن القومي الإيراني, و من الشمال نجد البيئة الإقليمية لبحر قزوين و ما تفرضه من تنافس حول موارد الطاقة, و كذلك نجد تنامي الدور التركي الذي يهدد النموذج الإيراني, أما من الناحية الشرقية فنجد أن العلاقات العربية – الإيرانية تشكل أهم نظام إقليمي للسياسة الخارجية الإيرانية نظرا للاعتبارات التاريخية و الدينية و المذهبية.

[1] – فتحي بولعراس, " السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط : بين الاعتبارات المذهبية و العوامل الجيوبوليتيكية",مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, ع.44, جوان 2016, ص.276.

الفرع الثاني: تأثير البيئة الدولية على السياسة الخارجية الإيرانية.

تتشكل معالم البيئة الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية من خلال القضايا التي تتفاعل من خلالها إيران مع القوى الكبرى في النظام الدولي, و أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي و روسيا.

1- الولايات المتحدة الأمريكية: و العداء التاريخي مع إيران:

مثلت الثورة الإيرانية انعكاسات سلبية كثيرة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط, بسبب العلاقات الوثيقة التي كانت قائمة بين واشنطن و نظام الشاه " **محمد رضا بهلوي** " الذي كان حليفا مهما للغرب في الخليج العربي و الشرق الأوسط في مواجهة الاتحاد السوفياتي و اكتسبت العلاقات بين الطرفين طابعها العدائي منذ أزمة الرهائن الأمريكيين و دخول الطرفين في صراعات مباشرة و غير مباشرة, حيث قامت إدارة " **كلينتون** " بفرض سياسة الاحتواء المزدوج ضد إيران و العراق منذ ماي 1993, ثم سياسة الحظر الاقتصادي الشامل منذ ماي 1995, و الحق ب " قانون دماتو "عام 1996,القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على الشركات الأجنبية التي تتجاوز استثماراتها في إيران سقف 40 مليون دولار. و

بعد هجمات 2001/9/11 تعرضت العلاقات بين الطرفين إلى تحديات جديدة, فرغم إدانة الهجمات من قبل كبار المسؤولين الإيرانيين بما فيهم المرشد الأعلى " **علي خامنئي** " و الرئيس " **محمد خاتمي** " و كذلك الصحافة الإيرانية, إلا أن ذلك لم يغير شيئا من السياسة الأمريكية اتجاه إيران خاصة أن الإدارة الأمريكية كانت قد وضعت إيران في قائمة ما يسمى ب " الدول الراعية للإرهاب ".[1]

و زادت العلاقات سوءا مع انتخاب " **محمد احمدي نجاد** " من المحافظين رئيسا لإيران, و ما بدر منه من تصريحات عدوانية اتجاه أمريكا و إسرائيل, مع تصاعد حدة الحصار و العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الإيراني, لتعرف علاقات الطرفين نوعا من التحسن مع وصول " **حسن روحاني** " من التيار المعتدل إلى رئاسة إيران و ما نتج عنه من اتفاق نووي بين إيران و مجموعة 5+1 تحت تأثير مجموعة من الظروف الداخلية الإيرانية بالإضافة إلى الظروف الإقليمية و الدولية, إلا انه بمجرد وصول الرئيس " **دونالد ترامب**" إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية, قام بتنفيذ وعوده الانتخابية السابقة و التي وعد فيها مؤيديه بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني, بالإضافة إلى فرضه مجموعة جديدة من العقوبات الاقتصادية على إيران, لتعود علاقات الطرفين إلى نقطة الصفر.

[1]- محمد المهدي شنين, مرجع سبق ذكره,ص.74.

على العموم نجد هناك نقاط خلاف عديدة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية و الولايات المتحدة الأمريكية لعل أهمها: الموقف الإيراني من الصراع العربي الإسرائيلي, الصراع على العراق, الملف النووي و مسالة الحصار و العقوبات الاقتصادية, كل هذه القضايا جعلت أي سلوك تتخذه إيران في سياستها يجب أن يضع صانع القرار في حساباته ردة الفعل الأمريكية اتجاهه .

2- الاتحاد الأوربي: و تأثير المصالح الاقتصادية.

عرفت علاقات إيران مع الاتحاد الأوربي نوعا من التذبذب إلا أنها كانت محلا للحوار و استمرار العلاقات و عودتها بعد حدوث أي أزمة عكس الوضع مع الولايات المتحدة, لعل ذلك يرجع إلى تبلور مصالح أوربية مستقلة خاصة لدى ايطاليا و فرنسا و ألمانيا بعيدا عن النفوذ الأمريكي, و قد استفادت إيران من تضارب المصالح الأمريكية الأوربية خاصة على المستوى الاقتصادي, فالاتحاد الأوربي منافس اقتصادي لأمريكا و هو ما يزيد من أهمية إيران بالنسبة له.[1]

و عرفت علاقات الطرفين تطورا ملحوظا في تسعينات القرن الماضي, و لعل ذلك يرجع إلى سياسة " **رفسنجاني** ", كما تعززت أكثر في عهد الرئيس " **محمد خاتمي** " حيث تكاثفت الزيارات ذات الطابع الاقتصادي المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين, مع محاولة الطرفين تجنب الخوض في القضايا الخلافية كوضع حقوق الإنسان و الإرهاب الدولي من اجل العمل على دفع العلاقات الاقتصادية .[2]

لكن علاقات إيران مع الاتحاد الأوربي عرفت تراجعا ملحوظا مع وصول " **احمدي نجاد** " إلى السلطة 2005, فبموقفه المتشدد حول أنشطة إيران النووية, فضلا عن تصريحاته المعادية لإسرائيل أدى إلى تحول الموقف الأوربي إلى الاتساق أكثر مع الموقف الأمريكي, خاصة مع جمود المفاوضات التي قادتها الترويكا الأوربية(ألمانيا - فرنسا- بريطانيا) حول البرنامج النووي الإيراني, و كذلك تزايد الاتهامات الأمريكية لطهران بدعم المجموعات المسلحة في العراق, مما دفع بالأوروبيين إلى دعم قرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات أكثر على إيران.[3]

و رغم التحسن الملحوظ في علاقات الطرفين بعد التوصل إلى" خطة العمل الشاملة المشتركة " أو ما يعرف باتفاق " 5+1 " إلا أن قرار الرئيس الأمريكي " **ترامب** " بالانسحاب من الاتفاق في 2018/05/08 طرح علامة استفهام

[1] - باكينام الشرقاوي, مرجع سبق ذكره.

[2] - محمد الصادق إسماعيل, مرجع سبق ذكره, ص. 249.

[3] - Anoushiravan Ehteshami and Mahdjoub Zweiri and others," Iran 's foreign policy from KHatami to Ahmadi Nadjad, UK ,Ithaca press,2008,P.55.

حول مدى إمكانية استمرار هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف, بالإضافة إلى ما يشكله هذا القرار من تحد لسياسة التعاون و التقارب الأوروبية مع إيران, خاصة أن الدول الأوروبية أعلنت أنها لن تنسحب من الاتفاقية التي سبق و أن اعتبرها الاتحاد الأوروبي من أهم نجاحاته الدبلوماسية .

و عليه نلاحظ أن تباين المصالح الغربية خاصة بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية قد أتاح لإيران فرصة المناورة في سياستها الخارجية, إلا انه أيضا فرض عليها تحديات اقتصادية بسبب المصالح الاقتصادية الضخمة لأوروبا داخل إيران, الأمر الذي يمنح الأوربيين القدرة على التأثير في خيارات السياسة الخارجية الإيرانية.

3- روسيا : المنافس في بحر قزوين و الحليف في الشرق الأوسط

مثل انهيار الاتحاد السوفياتي مكسبا ماديا و إيديولوجيا لإيران حرر النظام من أهم هواجسه الأمنية, و بما أن هذا الانهيار جعل من الولايات المتحدة الأمريكية قطبا وحيدا على الساحة العالمية فان ذلك وثق العلاقات بين إيران و روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي من خلال رفضهما للهيمنة الأمريكية في النظام الدولي الجديد, بالإضافة إلى تشابه مواقفهما من قضايا أفغانستان و أسيا الوسطى و ذلك لما تشعران به من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها لتحجيم نفوذها و إنكار دورهما في مشروعات بحر قزوين.[1]

لكن نجد أن علاقات الطرفين في العقدين الأخيرين غير مستقرة رغم المصالح المشتركة بينهما, لعل ذلك راجع إلى عدم وجود إستراتيجية روسية عملية واضحة اتجاه إيران, كما أن موسكو تتعامل مع إيران وفقا لكل حالة على حدا, فرغم افتقار موسكو لخطة عمل موحدة أو تصور واضح للأولويات العليا اتجاه الجمهورية الإسلامية, إلا أن لها مصالح قومية صريحة في إيران و تقوم سياستها الخارجية على تلك المصالح.[2]

و قد أعلن الطرفان عن تدعيم التعاون الاقتصادي و العسكري من خلال عدة اتفاقيات منها ما يتعلق بإمداد إيران بأسلحة دفاعية, و الأهم كان التوصل لاتفاق حول النظام القانوني لاستخدام موارد مياه بحر قزوين الغنية و التي ثار

[1]- باكينام الشرقاوي, مرجع سبق ذكره.

[2]- محمد المهدي شنين, مرجع سبق ذكره, ص.80.

الجدل حولها بين الدول الخمسة المطلة عليه, حيث أعلنت إيران أنها ستقبل بحصة 20% من موارد النفط في بحر قزوين, ما اتفق الجانبان على معارضة وجود قوات أجنبية في هذه المنطقة.[1]

و تميز الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية بالفاعلية و الدينامية في التعامل مع القضايا الرئيسية في الساحة الدولية, و ذلك بحكم متانة علاقات روسيا مع جميع أطراف القضية و لا سيما إيران, حيث هناك محددان أساسيان يحكمان الموقف الروسي من الأزمة النووية المحدد الأول يتمثل في علاقات التعاون النووي و الاقتصادي الوثيقة مع إيران إذ أن روسيا من أقوى الشركاء التجاريين لإيران, أما المحدد الثاني فهو حرص روسيا رغم مصالحها الوثيقة مع طهران ألا تمتلك الأخيرة السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي على حدودها.

و على العموم يمكن القول أن الموقف الروسي من إيران تحكمه جملة من المتغيرات لعل أهمها:

- أولوية العلاقات الروسية-الأمريكية: إذ تستخدم روسيا إيران كورقة ضغط في حوارها السياسي مع واشنطن.
- قضايا الأمن القومي الروسي : حيث أن روسيا مهتمة بعدم قبول أي تواجد عسكري نشط للولايات المتحدة الأمريكية بالقرب من حدودها و لردع ذلك تتحالف مع معارضي واشنطن و على رأسهم طهران.
- التواجد الإيراني في المناطق التي تعتبرها روسيا تقليديا مجالا خاصا لمصالحها الإستراتيجية و التاريخية مثل أسيا الوسطى و القوقاز و بحر قزوين, إذ ترفض روسيا وجود أي قوة منافسة لها.

و عليه يمكن القول أن العلاقات الإيرانية الروسية علاقات مهمة و تعتبر محدد من محددات السياسة الخارجية الإيرانية, إلا أن الملاحظ أن هذه العلاقات تجعل السياسة الإيرانية محدودة المناورة و رهينة المصالح الروسية و تفاهمات موسكو مع عواصم الغرب عموما و واشنطن خصوصا, و هو الأمر الذي يحد ن فاعلية الدور الإيراني بحكم هذه التحديات في البيئة الخارجية.

ما يمكن قوله حول البيئة الدولية كمحدد من محددات السياسة الخارجية الإيرانية هو أن هذه السياسة تعرف تأثرا كبيرا بما يحدث على مستوى النسق الدولي, خاصة أن إيران من دول العالم الثالث النامية و لا تستطيع مواجه القوى الكبرى والتي نجد على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و التي تعرف علاقاتهما عداءا تاريخيا منذ قيام الثورة الإسلامية 1979, بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي و التي تطغى على مصالح إيران مع دوله اعتبارات المصلحة الاقتصادية, مع عدم قدرة الاتحاد على التضحية بعلاقاته مع واشنطن من اجل إيران, كما نجد كذلك روسيا و التي تعتبر اكبر منافس لإيران على مناطق

[1]- باكينام الشرقاوي, مرجع سبق ذكره.

النفوذ وعلى رأسها بحر قزوين و هذا رغم توافق و تكامل مصالحهما في منطقة الشرق الأوسط, و رغم ذلك تبقى علاقات الطرفين غير مستقرة و غر ثابتة خاصة من الجانب الروسي.

في الأخير نكون قد تطرقنا لمختلف محددات السياسة الخارجية الإيرانية, سواء ما تعلق بالمحددات الداخلية متمثلة في الموقع الجغرافي, الإمكانات الاقتصادية, القدرات العسكرية و المنطلقات الإيديولوجية, أو ما تعلق بالمحددات الخارجية متمثلة في كل من البيئة الإقليمية و الدولية للسياسة الخارجية الإيرانية, باعتبار أن محاولة تبني أي دولة لأي دور على مستوى سياستها الخارجية يقوم بالأساس على ما تمتلكه الدولة من مقومات مرتبطة بالمحددات الداخلية, و يمثل انعكاس للوضع الدولي و الإقليمي و ما يفرضه من تغيرات و مؤثرات, كما يقوم كذلك على فهم و إدراك صناع القرار الخارجي لتلك المحددات سواء عن طريق المؤسسات أو القوى المؤثرة في صنع السياسة الخارجية, و هو ما سنتناوله في المبحث الثاني .

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية .

إن دراسة مؤسسات صنع القرار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية و على رأسها مؤسسات صنع السياسة الخارجية أمر معقد كون النظام السياسي الإيراني يتميز بخصوصية شديدة بحيث لا يتناسب معه التقسيم الثلاثي المعروف للمؤسسات من تشريعية, تنفيذية و قضائية, فالنظام السياسي الإيراني يتشكل من مؤسسات رسمية تضم مؤسسات دينية و مؤسسات منتخبة من قبل الشعب بالإضافة إلى جماعات الضغط و المصالح التي تعتبر مؤسسات غير رسمية تشكل عوامل ضغط عند اتخاذ القرار.

و نجد أن المؤسسات الرسمية المعنية بصناعة القرار الخارجي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتمثل في: المرشد الأعلى, مؤسسة الرئاسة, مجلس الشورى الإسلامي, الحرس الثوري بالإضافة إلى مؤسسات موازية تتقاطع في سلطاتها مع السلطات الأخرى تتمثل في: مجمع تشخيص مصلحة النظام, مجلس الأمن القومي ومجلس صيانة الدستور.

المطلب الأول: المرشد الأعلى مركز النظام الإيراني.

يمثل المرشد الأعلى المؤسسة المركزية و هو القائد الأعلى للدولة يعرف ب " الولي الفقيه " يعتبر أعلى هرم السلطة في إيران, يعود هذا المنصب إلى نظرية الولي الفقيه التي طورها الإمام " **الخميني** " في كتابه الحكومة الإسلامية, عرفت إيران إمامين منذ 1979 إلى اليوم هما الإمام " **أية الله الخميني** " (1979-1989) و الإمام " **علي خامنئي** " .

و يجعل الدستور الإيراني الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية و بناءا عليه فان المرشد يتمتع بوضع شديد التمييز لأنه يتدخل في عمل سلطات الدولة و تنص على ذلك **المادة 57** من الدستور المعدل و فيها: " **السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و السلطة القضائية, و هي تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق و إمام الأمة وفقا للمواد اللاحقة في هذا الدستور و تعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض** ".[1]

كما تعطي المادة الخامسة من الفصل الأول من الدستور معنى دينيا صريحا لدور ولي الفقيه إذ تنص على:" **في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر و إمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر الشجاع القادر على الإدارة و التدبير وفقا للمادة 107** ".[2]

تتم عملية تعيين القائد من خلال أعضاء مجلس الخبراء (الفقهاء) و الذين ينتخبون عن طريق الاقتراع الشعبي, و تحدد المادة 109 الشروط المفترض توافرها في القائد و صفاته وهي :

1- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

2- العدالة و التقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

3- الرؤية السياسية الصحيحة و الكفاءة الاجتماعية و الإدارية والتدبير و الشجاعة و القدرة على القيادة.

في حين تم تحديد وظائف و صلاحيات المرشد الأعلى وفق المادة 110 من الدستور الإيراني كما يلي:[3]

- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.
- إصدار الأوامر بالاستفتاء العام.
- القيادة العامة للقوات المسلحة.
- إعلان الحرب و السلم و النفير العام.
- تنصيب و عزل و قبول استقالة كل من :(فقهاء صيانة مجلس الدستور – أعلى مسؤول في السلطة القضائية – رئيس

[1]- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1979, المعدل عام 1989, تر: المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات, ص.15.

[2]- المرجع نفسه, ص.8.

[3]- المرجع نفسه, ص.ص 23-24.

مؤسسة الإذاعة و التلفزيون – رئيس أركان القيادة المشتركة – القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية – القيادات العليا للقوات المسلحة و قوى الأمن الداخلي).

– حل الاختلافات و تنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث .
– حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام .
– إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.
– عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد و ذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد اخذ رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية على أساس(المادة 189).
– العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح السلطة القضائية و يستطيع القائد أن يوكل شخصا لأداء بعض وظائفه و صلاحياته.

فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فالمرشد هو صاحب القرارات النهائية و الاتجاهات الأساسية, خاصة بشان القضايا الرئيسية مثل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية, الموقف الإيراني من الصراع العربي الإسرائيلي و القضية النووية, و مع ذلك فعمله الوصول إلى قرارات شديدة التعقيد لأنه توجد العديد من القوى المتنافسة التي تحاول التأثير على توجهاته لدفعه نحو قرارات معينة بسبب تباين المصالح.

و قد تأثرت السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة بأفكار " **أية الله الخميني** " الذي يرى أن هدف السياسة الخارجية الإيرانية لا ينحصر في حماية الدول الإسلامية فقط, لكن يتوسع ليشمل المساهمة في توحيد صفوف جميع المناوئين للظلم و الهيمنة العالمية, إذ يرى أن هناك على عاتق إيران مسؤولية تاريخية في مساندة الدول و الحركات التحررية ضد النفوذ الأجنبي, و بالأخص في مجال التحرر من الهيمنة الثقافية والتي جاءت منها فكرة تصدير الثورة.[1]

و تبقى الفلسفة السياسية الموجهة من الولي الفقيه ذات اطر عامة تترك مرونة كبيرة لمتخذي القرارات الخارجية للعمل ضمنها, و في نفس الوقت تمثل هذه الأطر أساسا لا يمكن الحياد عنه بأي حال من الأحوال, تتمثل هذه الأساسيات في عدم إمكانية الدخول في أحلاف مع القوى الكبرى لأنها تخل بمبدأ الاستقلالية و قاعدة لا شرقية و لا غربية, أو عدم إبرام علاقة تحالف مع دول على حساب المصلحة و الاعتبارات الإسلامية الرئيسية و الواضحة, أو عدم الدخول في علاقة مع إسرائيل.

[1]– منصور حسين العتيبي, السياسة الإيرانية اتجاه دول الخليج 1979–2000,مركز الخليج للأبحاث, الإمارات, 2008,ص.206.

كما يبرز اثر المرشد على السياسة الخارجية كذلك من خلال نفوذه في مؤسسات الدولة خاصة التي يعينها هو, إذ انه يعين مسئولي مؤسسات مهمة و نافذة على غرار قائد الحرس الثوري الذي يعتبر مؤسسة مؤثرة بقوة على السياسة الخارجية, إضافة إلى انه له عضوين في مجلس الأمن القومي غير أعضاء باقي المؤسسات و الذين يعينهم هو في مؤسساتهم, كما أن للمرشد ممثلين في كل السفارات على صلة مباشرة به و يحضون باستقلالية تامة, إضافة إلى أن له جهاز مخابرات خاص به و أجهزة إدارية ضخمة مرتبطة في كل المؤسسات و المعروفين ب " نواب المرشد " و الذين يخضعون له رأسا, كما للمرشد نفوذ اقتصادي من خلال المؤسسات الخيرية.[1]

و عليه يمكن القول أن المرشد الأعلى أو الولي الفقيه يشكل أقوى مؤسسة في إيران, و هو يرتبط بشكل لصيق بالنظرية اسياسية التي قال بها " **روح الله الخميني** " المعروفة ب " نظرية ولاية الفقيه ", و قد حدد الدستور الإيراني لعام 1979 و المعدل عام 1989 الشروط الواجب توفرها في من يحتل هذا المنصب كما حدد وظائف المرشد الأعلى و صلاحياته سواء على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية .

المطلب الثاني : مؤسسة الرئاسة و دورها في تنفيذ السياسة الخارجية :

ينظم الفصل التاسع من الدستور الإيراني مهام رئيس الجمهورية و الشروط الواجب توفرها فيه و كذلك مدة حكمه و باقي المواد المتعلقة بالرئيس, كما أشير للسلطة التنفيذية بشكل عام في الديباجة و(المادة 60), و تفيد بأنه مكلف بمباشرة المهام التنفيذية ماعدا التي وضعها الدستور تحت إشراف المرشد الأعلى, و تحدد المادة (115) شروط انتخاب رئيس الجمهورية من بين الرجال المتدينين السياسيين الذي تتوفر فيهم الشروط التالية :[2]

- أن يكون إيراني الأصل و يحمل الجنسية الإيرانية.
- قديرا في مجالس الإدارة و التدبر.
- ذا ماض جيد.
- تتوفر فيه الأمانة و التقوى.
- مؤمنا معتقدا بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية و المذهب الرسمي للبلاد.

[1]- محمد المهدي شنين, مرجع سبق ذكره, ص.92.

[2]- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1979, المعدل عام 1989, تر: المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات, ص.24.

أما فيما يتعلق بصلاحيات الرئيس فقد حددها الدستور على النحو التالي: [1]

- تنفيذ الدستور و ترأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات المرتبطة بالمرشد (المادة 113).
- التوقيع على مقررات مجلس الشورى و تسليمها للمسئولين لتنفيذها (المادة 123).
- تعيين معاونين له بدلا من رئيس الوزراء الذي الغي منصبه في تعديل 1989 (المادة 124) .
- التوقيع على المعاهدات و العقود و الاتفاقيات الدولية بعد مصادقة مجلس الشورى عليها (المادة 127)
- تولي مسؤولية أمور التخطيط و الميزانية و الأمور الإدارية للبلاد (المادة 126).
- التصديق على تعيين السفراء بعد اقتراحهم من وزير الخارجية (المادة 128).
- تعيين ممثل خاص له أو ممثلين و تحديد صلاحياتهم, في هذه الحالة فان قراراتهم تعتبر بمثابة قرارات رئيس الجمهورية (المادة 127).

- منح الأوسمة الحكومية (المادة 127).

- تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة, مع عدم طلب الثقة مرة أخرى في حالة تغيير المجلس (المادة 133).
- الإشراف على عمل الوزراء و تعيين السياسات العامة للدولة بالتعاون مع الوزراء (المادة 134).
- حق عزل الوزراء (المادة 136) .

نلاحظ انه على الرغم من الصلاحيات الممنوحة للرئيس بموجب الدستور فان تأييد المرشد الأعلى يبقى حاسما في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية , إذ أن نفوذ المرشد هو الأكثر وضوحا في مرحلة صياغة السياسات.

أما في يخص وزارة الخارجية فتعتبر مركز آخر للنفوذ و التأثير على السياسة الخارجية الإيرانية, إلا أن قوتها تبقى محدودة للغاية لان عملها يشرف عليه الرئيس و مستشاريه, و ذلك على الرغم من أن وزراء الخارجية كأفراد لهم مكانة و سلطة و تأثير على مسار السياسة الخارجية الإيرانية.[2]

و قد تولى الرئاسة الإيرانية منذ 1979 سبعة رؤساء هم:" **أبو الحسن بني صدر**"(**1979–1981**) ثم " **علي رجائي** "(**1981**) الذي تم اغتياله في نفس السنة, ثم " **علي خامنئي** " (**1981–1989**) ثم " **هاشمي**

[1]- المرجع نفسه, ص.ص. 24-27.

[2] - Stephen Jones, op, cit, p.98.

رفسنجاني " (**1989-1997**), " **محمد خاتمي** " (**1997-2005**) بعده " **احمدي نجاد** " (**2005-2013**) و أخيرا " **حسن روحاني**" الفائز في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بعهدته الثانية.

و قد قال " **خاتمي** " في نهاية رئاسته التي استمرت 8 سنوات " **أولئك الذين يعتبرون رئيس الجمهورية فقط رئيسا للحكومة و ليس مسؤولا عن تطبيق الدستور, يريدون أن يقتصر دور الرئيس على تصريف أعمال الحكومة فحسب** " .[1]

كما أن " **احمدي نجاد** " وصل إلى نفس النتيجة فصرح: " **أصبحت مسكينا مثل خاتمي لا أقوم إلا بتصريف أعمال الحكومة** ".[2]

و مع مجيء " **حسن روحاني** " إلى السلطة جرى الحديث عن سياسة خارجية لإيران بملامح جديدة, و حتى قبل أن يصبح رئيسا وجه "**روحاني** " الكثير من النقد لسياسة سلفه " **نجاد** " و طريقته في إدارة الملفات الخارجية حيث قال آنذاك :" **نريد واحدة جديدة** " و هو ما جعل بعض الباحثين يرون فوز تياره في الانتخابات الرئاسية عام 2013 نتيجة لإخفاق حكومة " **احمدي نجاد** " في السياسة الخارجية, حيث ادخل " **روحاني** " و فريقه مفردات جديدة إلى قاموس السياسة الخارجية الإيرانية لعل أهمها " **الانخراط البناء** ", كما تحدث " **روحاني** " في مقالة له نشرتها " **الواشنطن بوست** " عن أن برنامجه للتعقل و الأمل اكتسب تفويضا شعبيا واسعا, و قال :" **لقد تقبل الإيرانيون مقاربتي للشؤون المحلية و الدولية لأنهم رأوا أن وقتها قد حان بعد طول انتظار, أنا ملتزم بتحقيق وعودي لشعبي بما في ذلك تعهدي بالانخراط في عملية تفاعل بناءة مع العالم** ".[3]

حيث أن روحاني حاول أن يرسي نمطا جديدا في السياسة الخارجية هدفه الأساسي إخراج إيران من عزلتها, و قد حقق روحاني بعض النجاح قبل أن تدخل سياسته الخارجية في أزمة بفعل الانتكاسة التي مني بها الاتفاق النووي عقب انسحاب واشنطن من الاتفاق.

---

[1]- حسن احمد العمري," القرار السياسي في إيران بين الثورة و الدولة" , متوفر على الرابط :

http://www.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343105119173879.htm

تاريخ الاطلاع : 2019/05/11.

[2]- المرجع نفسه .

[3]- فاطمة الصمادي," استقالة ظريف: السياسة الخارجية لروحاني من حلقة نياوران إلى فشل الانخراط البناء", مركز الجزيرة للدراسات, فيفري 2019, ص.3.

المطلب الثالث: مجلس الشورى الإسلامي و أثره على السياسة الخارجية.

تختص المواد (من 62 إلى 90) من الفصل السادس من الدستور الإيراني المعنون بالسلطة التشريعية بوضع الإطار التنظيمي المتصل بعمل المجلس من حيث قواعد الانتخاب و عدد الأعضاء و طبيعة المداولات و الصلاحيات, حيث ينص الدستور على أن نواب المجلس ينتخبون بالاقتراع السري المباشر لمدة أربع سنوات (المواد 62-63) و يحدد ب (270) عضو يضاف لهم (20) عضو كل عشر سنوات, و ذلك استجابة للتطورات السياسية و الديموغرافية.

كما نصت المواد (من 71 إلى 89) على صلاحيات المجلس, نتطرق فقط إلى الصلاحيات الخاصة بالسياسة الخارجية, حيث تخول المادة (71) من الدستور مجلس الشورى سن القوانين في كافة القضايا و من بينها السياسة الخارجية بما يمكنها من التأثير عليها و المساهمة في صنعها حيث تنص (المادة 75) على:" يمكن لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين في كافة القضايا في إطار الحدود المقررة له في الدستور" و تضيف (المادة 76) انه :" يمكن للمجلس تولي التدقيق في جميع شؤون البلاد ".[1]

و يملك مجلس الشورى حسب (المادة 77) حق المصادقة على المواثيق و العقود و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية, و تجب مصادقة المجلس على أي تغيير في الخطوط الحدودية و فرض الأحكام العرفية و كذلك التوجه إلى الإقراض أو الاقتراض و تقديم المنح و حتى توظيف الخبراء الأجانب, كل هذه الأمور لا تاخد شرعيتها إلا بموافقة و مصادقة المجلس عليها وفقا للمواد (من 78 إلى 82).

كما يمكن للمجلس التأثير على السياسة الخارجية من خلال لجان المجلس الخاصة و منها لجنة الخارجية, و كذلك من خلال اتصالات المجلس مع كبار الشخصيات الأجنبية, كم أن للمجلس الحق في استيضاح الوزراء و مساءلتهم بخصوص القضايا المحلية و الخارجية, و الحكومة لا تستطيع الدخول في أي معاهدة أو اتفاق بدون موافقة مجلس الشورى الإسلامي.[2]

هذه الصلاحيات الكبيرة التي يتمتع بها المجلس تجعله من أقوى المؤسسات, هذه القوة تتضح في مواجهة رئيس الجمهورية و الحكومة كلما كان يسيطر على المجلس تيار الأغلبية, إلا أن هناك عوامل أخرى أكثر تعقيدا و أكثر تنوعا

[1] – دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية, مرجع سبق ذكره, ص. 18.

[2] – A. Ehteshami, op, cit, p.255.

تتحكم في قوة المجلس, منها الثقل السياسي لتيار الأغلبية داخله و موقف المرشد منه و علاقته بمجلس صيانة الدستور شريكه في السلطة التشريعية, فهو القادر على إبطال تشريعاته المصادق عليها لاصطدامها بالشرع أو الدستور.[1]

و عليه يتضح إذن أن قوة المجلس و قدرته على التأثير في القضايا الداخلية و الخارجية يجب أن تقرا في سياق خصوصية النظام و تفاعلات القوى و المؤسسات داخله دون عزله عن هذا السياق.

المطلب الرابع: الحرس الثوري و صناعة البعد الأمني في السياسة الخارجية.

أعطى الدستور الإيراني للحرس الثوري طبيعة عقائدية, حيث اعتبر أن لهذه القوات مهمة تتجاوز مسالة حماية الحدود الجغرافية للدولة إلى مهام تتعلق بالجهاد في سبيل الله و بسط حاكمية القانون الإلهي في العالم, و ذلك رغم أن الدستور الإيراني لم يتعرض لمناقشة الحرس الثوري إلا في مادتين فقط,(المادة 110) التي تقرر وظائف القائد و صلاحياته, و منها نصب و عزل قائد الحرس الثوري, و (المادة 150) التي تؤكد بقاء قوات الحرس الثوري من اجل حماية مكاسب الثورة.[2]

و يفصل قانون الحرس الثوري ما كان قد أجمله الدستور من مهام على الصعيدين الداخلي و الخارجي ويحددها على النحو التالي:.[3]

- حماية الثورة وأمنها.
- قمع كل القوى المناوئة لها.
- دعم حركات التحرر في العالم.
- حراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي الصهيوني وعملائهم في المنطقة.
- الحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة، والجواسيس والعملاء.
- ضرب الانفصاليين.

[1]- وليد عبد الحي, مرجع سبق ذكره, ص. 160.

[2]- أمل حمادة, الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة, الشبكة العربية للأبحاث و النشر, بيروت, ط.1, 2008, ص.190.

[3]- نيفين عبد المنعم مسعد," صنع القرار في ايران و العلاقات العربية الايرانية ",مركز دراسات الوحدة العربية, ط. 2,بيروت ,2002,ص.135.

يتسم نشاط الحرس الثوري بالتوسع والشمول، على خلفية الطبيعة العقائدية التي تكتسي مجمل الأنشطة السياسية التي يمارسها الحرس الثوري على الساحتين الداخلية والخارجية ،إلى جانب دوره الوظيفي داخل المجتمع الإيراني، والاهم دوره السياسي الذي أصبح يمارسه بعد انتهاء الحرب مع العراق، ويحظى الحرس الثوري بنفوذ واسع في كل أجهزة الشرطة والمخابرات والجهاز الإعلامي ،حيث قام بإنشاء قناة إعلامية خاصة به، بالإضافة إلى نفوذه داخل المؤسسات السياسية والمدنية، كما قام بإنشاء جامعة تعليمية تتبع له مباشرة هي جامعة " **الإمام الحسن** "، إضافة لإنشاء مكاتب تابعة له داخل الجامعات الإيرانية, وسرعان ما تطور دور الحرس الثوري في السنوات التالية ليصبح مؤسسة مستقلة بذاتها، تمتلك أجندتها التي قد تتفق في بعض نقاطها أو تختلف في أخرى مع بعض رموز النخبة الحاكمة الإيرانية ، وبخاصة بعد غياب القيادة الكاريزمية للإمام الخميني.[1]

كما ان النصوص الدستورية المبهمة والفضفاضة التي تتحدث عن الحرس وهي قليلة تعطيه مساحة واسعة للتحرك والتأثير في عملية صنع القرار، والتي زادت بعد حرب العراق لما كان للحرس من دو ر بارز في تلك الحرب، هذا إضافة إلى النفوذ الاقتصادي الواسع للحرس الثوري الإيراني الذي أصبح أكبر قوة اقتصادية في إيران.

فالملاحظ وجود ازدواجية في عملية صنع القرار، إذ يمنح الدستور "المؤسسات الثورية" حق "النقض" ضد مؤسسات الدولة، فيمكن لمؤسسة الحرس الثوري ومؤسسة القائد الأعلى للثورة نقض أي قرارات تصدرها مؤسسات الدولة الأخرى في إطار مرجعية الدستور، كما حدث في عهد الرئيس الأسبق " محمد خاتمي " في شهر ماي 2004 ،عندما افتتح هذا الأخير مطار الخميني الدولي، وكانت الحكومة الإيرانية قد وقعت اتفاقية مع شركة تركية لإدارة البعد الخدمي في المطار، فاعترض الحرس على ذلك بذريعة أنه لا يجوز أن يكون للأجانب الحضور في المطار لما له من أثر على أمن الدولة ،حيث حاصرت قوات الحرس المطار وأرغمت الطائرات الآتية إليه على التوجه إلى مطار مهر آباد ،وأبطلت الاتفاقية مع الشركة التركية بعد الضغط على مجلس الشورى.[2]

و قد تضخم الدور الاقتصادي للحرس بعد الحرب مع العراق، إذ شارك الحرس بقوة في عمليات إعادة الإعمار ووسع نطاق عمله ليشمل مجالات الاستيراد والتصدير والنفط والنقل والإنشاء ، وقد جاء في تقرير مؤسسة راند للأبحاث corporation Randعام 2009 أن مؤسسة " خاتم الأنبياء "، وهي شركة هندسة ذات صلة بالحرس حصلت

[1]- أمل حمادة مرجع سبق ذكره, ص.191.

[2]- محمد المهدي شنين, مرجع سبق ذكره, ص.103.

على عقود زادت على 75 عقدا في مشروعات إنشائية ومشروعات للبنية التحتية والطاقة ،إضافة إلى السوق السوداء والتهريب من خلال الموانئ التي يسيطر عليها الحرس ولا تقع تحت رقابة الجمارك الإيرانية.[1]

وقد دفع هذا التنامي لتدخل الحرس في السياسة وسيطرته الاقتصادية الرئيس الجديد الإصلاحي" **حسن روحاني** " بمطالبة الحرس الثوري الابتعاد عن السياسة في خطاب له يوم الاثنين 17 سبتمبر 2013 ، وقال أمام مجلس قادة ومسئولي حرس الثورة الإسلامية الإيرانية أن مؤسس الجمهورية الإسلامية " آية الله الخميني " أوصى الجيش بالبقاء بعيدا عن السياسة.[2]

و نجد أن هناك أربعة مصادر لتأثير الحرس الثوري في عملية صنع القرار في ايران الأول دوره في الحرب مع العراق والتي وسعت من شعبيته لدى الرأي العام ونفوذه في السلطة, الثاني كونه مؤسسة ضخمة لها مواردها وميزانياتها وكوادرها وجامعاتها, الثالث أن للحرس كمؤسسة علاقاته المتشعبة والوطيدة مع مراكز القوة في إيران وفي مقدمتها المرشد وتمتعها بالاستقلال في مواجهة هذه المؤسسات ،أما المصدر الرابع فيتمثل في انتشار رجال الحرس في العديد من المراكز صنع القرار ومؤسساته في إيران كمجلس الشورى ومؤسسة المستضعفين والجيش والوزارات.[3]

كما يسيطر الحرس الثوري على فيلق القدس التابع له وهو قوة عسكرية مكلفة بالعمل في خارج إيران ،من خلال دعم قوى تابعة لإيران والقيام بالعمليات في دول أخرى ، و يعتبر قوة مؤثرة ومتنامية النفوذ والتأثير في البيئة الإقليمية لإيران ، و يمنح الحرس وزن كبير في التأثير على القرار الخارجي نظرا لأنه المتحكم الرئيس في تنفيذ هذا القرار أو إلغائه .

و يدير الحرس الثوري ومؤسساته البرنامج النووي الإيراني ويعمل على تسييره, ما يجعله الأكثر تأثيرا من بين مؤسسات النظام في هذه القضية ، من حيث تقديم تنازلات أو رفض العروض أو قبولها أثناء المفاوضات حول القضية النووية.

---

[1]- المرجع نفسه,ص.104.

[2]- -وكالة أنباء رويترز ," روحاني يطلب من الحرس الثوري الإيراني الابتعاد عن السياسة " متوفر على الرابط :
http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE9B2VRF20130917

تاريخ الاطلاع : 2019/05/14

[3]- نيفين عبد المنعم مسعد, مرجع سبق ذكره, ص.ص.136-137.

إذن يمكن القول أن الحرس الثوري يعتبر مركز القرار في إيران سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي لما يتميز به من قوة اقتصادية و احتكار للاقتصاد الإيراني ، و كذلك من خلال كوادره المنتشرة في كل أجهزة الدولة، لذلك فان فهم القرار الخارجي لإيران يجب أن يبدأ من فهم دور الحرس الثوري.

.المطلب الخامس: المؤسسات المعينة و امتداد سلطات الولي الفقيه

في النظام الإيراني نجد بعض الخصوصية غير الموجودة في الأنظمة الأخرى إذ أن هناك مؤسسات تتقاطع في سلطتها مع السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية من حيث الوظائف والتأثير، ويصعب تصنيفها ضمن أي سلطة، فهي تعتبر مؤسسات موازية ومتعددة السلطات والتأثير، وهذه المؤسسات هي مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الأمن القومي الأعلى، ومجلس صيانة الدستور.

أ/ مجمع تشخيص مصلحة النظام :

مجمع تشخيص مصلحة النظام هو هيئة استشارية أنشأت استجابة لتوجيهات مرشد الثورة الإمام الخميني في 6 فيفري عام 1988, من أجل تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى فيها مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى مخالف للأحكام الإسلامية وللدستور, وتصبح قرارات المجمع بشأن خصومة الهيئتين نافذة بعد مصادقة المرشد عليها, حيث تنص المادة (112) من الفصل الثامن الخاص بالقائد على تشكيل المجمع والذي يعتبر هيئة استشارية للقائد كما أسلفنا ، ويحظى كذلك بأهمية كبيرة في وضع السياسات العامة للنظام ، و يقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع.[1]

وقد استحدث مجمع تشخيص مصلحة النظام في النظام السياسي عام 1988, ويضم 38 عضوا من مختلف التيارات منهم رؤساء السلطات الثلاث الذين ينضمون إليه بشكل آلي ويتم تعيين أعضاءه من قبل المرشد لمدة خمس سنوات ويجتمع المجلس بناء على طلب المرشد لحل الخلاف بين مجلس الشورى و مجلس صيانة الدستور, و يقوم المجمع بعدة مهام حيث تنص المادة 110 إلى 112 من الفصل الثامن على مهام المجمع وهي كالتالي :

- المشاركة في تعيين السياسات العامة للنظام من خلال التشاور مع القائد (المادة 110).

[1]- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية, مرجع سبق ذكره, ص.24.

– اختيار أحد الفقهاء من مجلس صيانة الدستور لعضوية مجلس الشورى الذي يخلف القائد في حالة وفاته أو استقالته أو عزله.(المادة 111).

– تشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة أو الدستور (المادة 112).

– المشاركة في اقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور لها, وذلك بعد التشاور مع القائد, والمساهمة في تشكيل مجلس إعادة النظر في الدستور (المادة 177).[1]

و عليه نلاحظ أن أهمية مجمع تشخيص مصلحة النظام في صناعة السياسة الخارجية الإيرانية تنبع من كونه هيئة استشارية للمرشد الأعلى, ويقع على عاتقه جزء هام في وضع السياسة الخارجية لإيران, و ذلك باعتبار أن له الفصل في منازعات مجلس الشورى وصيانة الدستور و من هذه المنازعات ما قد يقع في قرارات لها علاقة بالسياسة الخارجية الإيرانية .

ب/ مجلس الأمن القومي:

يمثل هذا المجلس تطويرا لمجلس الدفاع الوطني في دستور 1979, و تختص بتحديد تكوينه و تعيين وظائفه مادة واحدة من دستور 1979 المعدل هي (المادة 170), التي يفرد لها الفصل الثالث عشر بكامله ، و بمقتضى هذه المادة فإن المجلس يتكون من كل من رؤساء السلطات الثلاث, و رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة, و مسؤول التخطيط و الميزانية, و مندوبين يعينهما المرشد, و وزراء الداخلية و الخارجية و الأمن و الوزير الذي ينظر المجلس موضوعا يدخل دائرة اختصاصه ، فضلا عن أعلى مسؤول في كل من الحرس و الجيش ، و يتولى رئيس الجمهورية رئاسة المجلس.[2]

و قد حدد الدستور الإطار العام لعمل المجلس في :[3]

– صياغة سياسات الدفاع و الأمن القومي في حدود السياسات التي يحددها القائد الأعلى.

–مواءمة برامج الدولة في المجالات المتعلقة بالسياسة و جمع التقارير الاستخباراتية.

[1]– نيفين عبد المنعم مسعد, مرجع سبق ذكره,ص.128.

[2]– المرجع نفسه, ص.54.

[3]– دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية, مرجع سبق ذكره,ص.20.

- تنمية الأنشطة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بسياسات الأمن والدفاع.

- تسخير كل الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد في مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية.

لذلك يمكن القول أن مجلس الأمن القومي مؤسسة بالغة التأثير في السياسة الخارجية بسبب عدة عوامل أهمها تركيبة المجلس التي تمثل نقطة التقاء للمؤسسات و القوى الفاعلة في صناعة القرار السياسي الإيراني ، و كذلك بسبب الصلاحيات التي توكل له مهمة صياغة السياسات الأمنية و الدفاعية ، و التي تدخل في إطارها صياغة السياسة الخارجية .

ج/ مجلس صيانة الدستور:

أنشأ مجلس صيانة الدستور بعد التعديلات الدستورية لسنة 1989 ، باعتباره كيانا تشريعيا يشترك مع البرلمان في صياغة القواعد التشريعية الضابطة لحركة المجتمع السياسية و الاقتصادية, و كلف أعضاء المجلس من الفقهاء و القانونيين ببحث و فحص كافة القوانين التي يصدرها البرلمان الإيراني خلال عشرة أيام من رفعها إليه لتقرير توافقها مع كل من الدستور و الشريعة الإسلامية.[1]

مجلس صيانة الدستور يمثل القسم الثاني من السلطة التشريعية و هو يتكون من اثني عشر عضوا, ستة من الفقهاء يعينهم المرشد, و الستة الباقون من الحقوقيين ، و يعينهم مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية ، و تمتد دورة المجلس لستة سنوات ، لكنه يأخذ بنظام التجديد النصفي, حيث يتم تغيير نصف الأعضاء بعد ثلاث سنوات .

و حول صلاحيات المجلس تنص (المادة 94): " **يجب على مجلس الشورى الإسلامي إرسال جميع ما يصادق عليه إلى مجلس صيانة الدستور، و خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ الوصول يجب على مجلس صيانة الدستور دراسة و تقرير مدى مطابقته مع الموازين الإسلامية و مواد الدستور ، فإذا وجده مغايرا لها فعليه إعادتها إلى مجلس الشورى لإعادة النظر فيها و الا اعتبرت نافذة** ".[2] إلا أن أعمال المجلس غير محصورة بالنظر في القوانين و التشريعات الصادرة عن المجلس النيابي ، بل أن مجمل العمليات الانتخابية في ايران يفترض مرورها في قنوات مجلس الصيانة ، و لا فرق في ذلك بين انتخاب ولي الأمر من قبل مجلس الخبراء ، أو انتخاب رئيس الجمهورية عبر الاقتراع الشعبي ، و كذلك مع انتخابات مجس الشورى الإسلامي و هذا طبقا للمادة 99 من الدستور.

[1] – أمل حمادة, مرجع سبق ذكره, ص.248.

[2] – دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية, مرجع سبق ذكره, ص.20.

و عن آلية العمل داخل المجلس تنص (المادة 96): " **تحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي و بين أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور, أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأكثرية جميع أعضائه**" .[1] و قد برزت أهمية هذا المجلس عندما رفض ترشيح حوالي 2500 مرشح إصلاحي لخوض الانتخابات التشريعية لعام 2004 ، بدعوى وجود شبهات في ذممهم المالية و معاداتهم للإسلام, كما رفض المجلس ترشيح الرئيس الأسبق علي اكبر "**هاشمي رفسنجاني**" ، و كذلك " **اسفنديار رحيم مشائي** " المساعد المقرب من " **نجاد** ", و منعهما من الترشح للانتخابات الرئاسية في 14 جوان 2013, و التي فاز فيها"**حسن روحاني**".

و عليه يمكن القول أن دور مجلس صيانة الدستور يفوق كونه قسم من السلطة التشريعية, أو جهاز لمراقبة القوانين و مدى مطابقتها للشريعة, فدوره يتعدى ذلك بحيث أصبح ضابطا للممارسة السياسية في إيران, من خلال تمرير أو عرقلة مرشحين إلى مؤسسات الدولة, بحيث يضمن عدم تمكن أي شخص يخالف توجهات النظام في الحكم ، كما أنه شكل آلية دستورية و مؤسساتية استخدمها المحافظون ، وعلى رأسهم المرشد في صراعهم السياسي مع الإصلاحيين, مما قلل حظوظهم في المنافسة السياسية .

ما يمكن قوله حول مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية هو أن المرشد الأعلى هو الذي يضع الخطوط العامة لسير السياسة الإيرانية, فهو يمسك بأدوات صنع القرار الخارجي من خلال مجموعة من التابعين المخلصين له في جميع مفاصل الدولة يسيطرون على القرار في اغلب الوزارات, و عليه يمكن القول أن النظام السياسي في إيران هو اقرب للنظام الشمولي منه إلى النظام الديمقراطي كون المرشد يتمتع بصلاحيات دستورية تجعله فوق السلطات الثلاث.

[1] – المرجع نفسه, ص.21.

خلاصة الفصل الثاني:

في نهاية الفصل الثاني يمكن أن نستنتج ما يلي:

– تمكنت إيران من أن تكون طرفا فاعلا في نظم إقليمية متعددة بفضل موقعها الجغرافي المميز الذي أتاح لها تأثيرات إستراتيجية على الاقتصاد العالمي من خلال المتغير الطاقوي, إلا أن الموقع الجغرافي فرض عليها تحديات كبيرة أمنيا و اقتصاديا .

– يمكن لإيران أن تقوم بدور إقليمي فاعل بفضل إمكانياتها الاقتصادية التي تؤهلها لذلك، لكن هذه الإمكانات تأثرت بفعل العقوبات الاقتصادية, و بفعل تزايد الإنفاق العسكري, مما انعكس على الاقتصاد المحتكر في كثير من قطاعاته من طرف الحرس الثوري .

– القدرات العسكرية سند قوي للسياسة الإيرانية ، خاصة في ظل الموقع الاستراتيجي, و قد عملت طهران على تطوير قدراتها الدفاعية بشكل ذاتي و مركز على قطاعات مؤثرة مثل الصواريخ الباليستية و التكنولوجيا النووية.
– كانت الأيديولوجيا عنصر مهم في تحريك الثورة كما طبعت سياستها الخارجية ،التي تعتمد كثيرا على الخطاب الإيديولوجي المرتكز على الأدبيات الإسلامية الثورية و البعد القومي الفارسي, لكن ليس على حساب المصالح الوطنية.

– تؤثر البيئة الإقليمية لإيران على سياستها الخارجية, خاصة وأنها في أغلبها بيئة مضطربة ومتنوعة ،كما أن إيران لا ترتبط بعلاقات جيدة مع كل جيرانها.

– شكلت البيئة الدولية ضاغطا قويا على إيران, خاصة في بفعل التأثير الأمريكي في ظل الخلافات التاريخية, وزاد هذا الضغط الدولي بفعل تمدد الدور الإقليمي الإيراني و تطورات الملف النووي, لكن إيران تسعى دائما للاستفادة من التباينات في المصالح الدولية.

– يتسم النظام الإيراني بخصوصيات عديدة في طابعه المؤسسي و في تفاعلات قواه, من خلال تفاعل نوعين من المؤسسات هما مؤسسات الثورة و الدولة.

- المرشد الأعلى أهم قوى النظام الإيراني بفعل جمعه للسلطتين الروحية و الزمنية, وأيضا بفعل دوره في تعيين العديد من المؤسسات الفاعلة و المؤثرة, حيث تتركز السلطات و تجتمع في الولي الفقيه باعتباره فوق باقي السلطات, لذلك له الدور المركزي الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية.

- دور رئيس الجمهورية في صناعة السياسة الخارجية محدود ومرتبط بعلاقته مع باقي المؤسسات, إضافة إلى أنه محصور في جملة ثوابت لا يستطيع الحياد عنها ،إلا أنه لا يمكن إنكار أن تغير رئاسة الجمهورية بين الإصلاحيين و المحافظين يكون له أثر على السلوك الخارجي.

– الحرس الثوري بفعل دوره في الحرب مع العراق و بفعل الدعم الكبير له من المؤسسة الدينية إضافة إلى تنامي قدراته التسليحية و دوره الاقتصادي من خلال مؤسساته في القطاعات المختلفة, أضحى أقوى مؤسسة داخل إيران و فاعل سياسي و أمني و اقتصادي و له الدور الأساسي في السياسة الأمنية الخارجية لإيران من خلال فيلق القدس.

الفصل الثالث:

الدور الإيراني في الازمة اليمنية 2018/2011.

تمهيد :

لا يمكن لأي دولة لعب دور معين في منطقة او دولة اخرى دون تحديد مسبق للأهداف المقصودة من هذا الدور و كذلك للوسائل المستعملة لتحقيقه, و هو ما تداركه صناع القرار الايرانيين عبر تحديدهم لمجموعة من الاهداف المرجو تحقيقها من التدخل الايراني في اليمن, و كذلك تحديدهم للوسائل و الادوات المستخدمة في تحقيق هذا الدور, و هو ما سنتناوله في المبحث الاول المعنون ب : اهداف و ادوات الدور الايراني في اليمن.

كما لا يمكن ان تخلوا اي محاولة لقيام دولة ما بدور ما في منطقة او دولة اخرى من معوقات او حدود تعرقل هذا الدور, ولا من ردود افعال خاصة من طرف الدول التي تمتلك مصالح في تلك الدولة او المنطقة, و هو ما ينطبق كذلك على الدور الايراني في اليمن, و هو ما سنتناوله في المبحث الثاني المعنون ب : حدود الدور الإيراني في اليمن وردود الفعل الدولية حوله.

المبحث الأول: أهداف و أدوات الدور الإيراني في اليمن.

تعمل إيران من خلال دورها و أنشطتها التدخلية في اليمن على انجاز مجموعة من الأهداف المرتبطة بالسعي لتعزيز مكانتها الإقليمية و اكتساب المزيد من النفوذ و الهيمنة, بالإضافة إلى مواجهة نفوذ المنافسين و الخصوم المفترضين, و ذلك بالاعتماد على مزيج من الأدوات التي يتعلق بعضها بالقوة الناعمة و التي تعد بمثابة الإطار أو الهيكل المعنوي لهذا الدور, بينا يتعلق بعضها الأخر بالقوة الصلبة و التي تشكل الهيكل المادي لدور إيران و أنشطتها التدخلية على الساحة السياسية اليمنية.

المطلب الأول: أهداف الدور الإيراني في اليمن.

يمكن حصر الأهداف الرئيسية للدور الإيراني في اليمن في تدعيم شرعية النظام الإيراني عبر تحقيق نجاح على المستوى الخارجي, توسيع مجال النفوذ الإيراني, الإضرار بدول الجوار الإقليمي لليمن, تدعيم موقف إيران في مواجهة الضغوط الأمريكية.

الفرع الأول: تدعيم شرعية النظام الإيراني عبر تحقيق نجاح على المستوى الخارجي.

تمثل الرغبة في تحقيق نجاحات على المستوى الخارجي من أجل تدعيم الوضع الداخلي للنظام الإيراني أحد أهم أهداف دور إيران وأنشطتها التدخلية في اليمن أو في غيرها من دول المنطقة إذ يبدو أن هناك صلة واضحة بين هذه الأنشطة التدخلية والأوضاع الإيرانية الداخلية المتأزمة اقتصاديا و سياسيا, و ذلك على نحو أدى إلى تراجع ملموس في شرعية النظام الإيراني و شعبيته و احدث أزمة ثقة بينه و بين قطاعات مجتمعية واسعة, الأمر الذي يدفع بالنظام إلى اللجوء إلى سياسة تصدير أو ترحيل المشكلات و الأزمات الداخلية إلى الخارج من خلال تبني سياسات تدخلية نشطة على مستوى البيئة الخارجية, و ذلك عن طريق تكثيف دعمه للجماعات و الفصائل المتقاربة معه مذهبيا و إيديولوجيا و توظيفها في خدمة أهدافه و مشاريعه السياسية الإقليمية, سعيا إلى تحقيق أي نجاحات على المستوى الخارجي قد تساعده في تدعيم شرعيته السياسية و تقوية موقفه على المستوى الداخلي .

فعلى مستوى الأوضاع الاقتصادية ثمة استياء شعبي متصاعد من إخفاق النظام في معالجة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية, التي تتمثل ابرز مظاهرها في انخفاض معدلات التنمية و تفاقم معدلات الفقر و البطالة و التضخم و

تردي المستويات المعيشية لقطاعات كبيرة من المجتمع الإيراني, و هي المعضلات التي تزايدت وطأتها نتيجة للعقوبات الدولية التي فرضت على إيران بسبب برنامجها النووي, و نتيجة لتراجع أسعار النفط حيث جاء في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي عن إيران لعام 2016 " **أن التراجع الكبير في أسعار النفط و الوضع المالي الصعب للشركات و المصارف و التأخير في استثمارات الأفراد و الشركات في انتظار رفع العقوبات تسبب إلى حد بعيد بإبطاء النشاط الاقتصادي في إيران** " .[1]

أما على المستوى السياسي فيعاني النظام الإيراني الثوري من أزمة داخلية عميقة في ظل التناقض بين قيمه ومبادئه المعلنة و بين ممارساته الفعلية, بالإضافة إلى اتساع الفجوة بينه و بين قطاعات واسعة من المجتمع الإيراني نتيجة لطبيعته التسلطية و انغلاقه الشديد على الحقوق و الحريات الأساسية, و هو ما أدى إلى تراجع واضح لمستويات الرضا العام عن النظام و الذي تجلى بصورة واضحة في مظاهرات نهاية 2017 و بداية 2018, أين هتف المتظاهرون بسقوط رئيس الجمهورية بالإضافة إلى حرقهم لصور المرشد الأعلى " **علي خامنئي** ".[2]

و نتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية و السياسية المتأزمة يعمل النظام الإيراني على تكثيف أنشطته التدخلية في عديد من دول الجوار الإقليمي على غرار اليمن, و ذلك أملا في اكتساب المزيد من النفوذ على المستوى الخارجي بهدف توظيفه في دعم مكانة نموذج حكمه الثوري داخليا, في هذا الإطار يعمد صناع القرار الإيراني إلى الاحتفاء بأنشطة إيران و تدخلاتها الخارجية و بتحركات الجماعات المتحالفة معها في الجوار الإقليمي, و بالأحداث و التطورات الناجمة عن هذه الأنشطة و التحركات و يقدمونها للجماهير باعتبارها انجازات للنظام, أو انتصارات للثورة الإيرانية, و هو ما تعبر عنه تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين مثل تصريح نائب طهران في البرلمان الإيراني " **علي رضا زكاني** " عقب استيلاء الحوثيين على السلطة في اليمن في سبتمبر 2014 بان :" **الثورة الإسلامية وجدت صداها في العاصمة اليمنية صنعاء, و التي أصبحت العاصمة العربية الرابعة التي تنضم إلى الثورة الإسلامية الإيرانية** "

---

[1]- " الأطماع الإقليمية تدمر الاقتصاد الايراني " ميدل ايست اونلاين متوفر على الرابط :
https://middle-east-onlin.com/-الأطماع الإقليمية تدمر الاقتصاد الإيراني

تاريخ الاطلاع : 2019/05/16

[2]- صادق الطائي," المظاهرات الإيرانية ...قراءة أولية" متوفر على الرابط:
https://www.alkuds.co.uk/-المظاهرات الإيرانية قراءة أولية

تاريخ الاطلاع : 2019/05/16

و تصريحات "**علي اكبر ولايتي** " مستشار مرشد الثورة الإيرانية في أكتوبر 2014 أثناء لقائه في إيران مع مجموعة من علماء الزيدية اليمنيين, و التي احتفى فيها بنجاح جماعة " أنصار الله " الحوثية في السيطرة على مقاليد السلطة في صنعاء مؤكدا:" **أن جمهورية إيران الإسلامية تدعم النضال المشروع لجماعة أنصار الله في اليمن, و تعده جزءا من التحركات المرتبطة بالصحوة الإسلامية الناجحة, و إيران يحدوها أمل كبير أن تمارس جماعة أنصار الله دورا مشابها لدور حزب الله في لبنان** ".[1]

الفرع الثاني: توسيع مجال النفوذ الإيراني في مواجهة نفوذ دول الجوار.

انطلاقا من الموقع الاستراتيجي المتميز و الوزن الجيوسياسي المؤثر في المنطقة لليمن, تسعى إيران من خلال نشاطها على الساحة السياسية اليمنية إلى إحراز المزيد من النفوذ لصالحه الذي يؤدي بالضرورة إلى تقليص نفوذ دول الجوار الإقليمي.

إذ ترى إيران أن بإمكانها من خلال تحالفها مع الحوثيين و دعمها لهم سياسيا و عسكريا من اجل ترسيخ تموضعهم في قمة السلطة في اليمن, أن تزيد تأثيرها و نفوذها في المنطقة بشكل كبير عبر إيجاد موطئ قدم لها بالقرب من ممر استراتيجي دولي بالغ الأهمية, مما يتيح لها فرصة التحكم في حركة المرور في خليج عدن و مضيق باب المندب, الذي يعد نقطة الربط الرئيسية التي تصل الخليج العربي و المحيط الهندي بالبحر الأحمر وصولا إلى قناة السويس.[2]

و في هذا الإطار تسعى إيران إلى تحويل جماعة " **أنصار الله** " الحوثية إلى قوة سياسية و عسكرية مهيمنة على العملية السياسية في اليمن, في محاولة لاستنساخ تجربة " **حزب الله** " اللبناني عندما قام بالسيطرة على بيروت بالقوة المسلحة عام 2008, وهو ما قامت به جماعة " **أنصار الله** " عندما سيطرت على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014, مما جعلها في وضع يمكنها من إملاء شروطها على حكومة الوفاق الوطني كسلطة أمر واقع مستندة إلى القوة المسلحة.

كما قامت إيران كذلك بدعم بعض أجنحة الحراك الجنوبي التي تسعى إلى فك الارتباط مع الشمال, بهدف تامين مجال أوسع للنفوذ في المناطق الجنوبية اليمنية في حالة نجاح هذه الأجنحة في تحقيق الانفصال, مستغلة حالة الانقسام التي يتسم بها جنوب اليمن و التي ترجع لصراعات قديمة على النفوذ.

[1]– محمد حسن القاضي, الدور الإيراني في اليمن و انعكاساته على الأمن الإقليمي, مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية, د ب ن, 2017, ص.42.

[2] – Amal Mudallali," The Iranian sphere of infuence expands into Yamen", Foreign policy, octobre 2014,p.8.

في حين يمثل الإضرار بدول الجوار الإقليمي و الحد من نفوذها احد أهم أهداف إيران من تدخلها في اليمن, انطلاقا من قناعتها بان تنامي النفوذ الإيراني يعني بالضرورة الخصم من نفوذ دول الخليج العربية و على رأسها السعودية, لذلك تهدف إيران إلى تمكين حلفائها الحوثيين في السلطة بغرض إضعاف ارتباط اليمن بسياقه القومي و الجغرافي, و عرقلة أي مشروع تكاملي لليمن مع دول الخليج, و في حالة عدم تمكن إيران من تحقيق هذا الهدف يصبح البديل هو دفع اليمن نحو مزيد من الاضطراب و الفوضى, و هي الحالة التي تغلق بيئة مواتية لمزيد من التغلغل الإيراني في اليمن و مصدر ضرر و تهديد لدول الجوار, خصوصا المملكة العربية السعودية.

يمكن القول أن هذا الهدف يندرج في سياق سعي إيران لتطويق الدول الخليجية ببؤر التوتر و إشغالها بمواجهة التهديدات و الأخطار الناجمة عن تفاقم الأزمات و الصراعات في مجالها الحيوي, مما يسهم في إطلاق يد إيران في المنطقة, و ذلك كمحاولة من طرف إيران للمساومة من اجل التوصل إلى نوع من المقايضة لبعض النفوذ و المصالح مع الدول الخليجية.

الفرع الثالث: تدعيم موقف إيران في مواجهة الضغوط الأمريكية.

تسعى إيران من خلال تبنيها سياسات خارجية ذات طابع نشط أو هجومي بتوسيع تدخلاتها و نفوذها في دول الجوار الإقليمي على غرار اليمن, إلى دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف بمصالحها الحيوية و القبول بها كلاعب إقليمي محوري و السماح لها بممارسة دور اكبر في المنطقة.

و نجد أن إيران تسعى من خلال توثيق تحالفها مع جماعة " **أنصار الله** " الحوثية إلى امتلاك ورقة ضغط في اليمن تضاف إلى أوراقها الأخرى في العراق و سوريا و لبنان من اجل تعزيز موقفها في التعامل مع الولايات المتحدة الامريكية, و مواجهة ضغوطاتها و ضغوطات حلفائها في المنطقة للحد من النفوذ الإيراني و كبح طموحاتها في الحصول على التكنولوجيا النووية العسكرية و تطوير القدرات الصاروخية بعيدة المدى.[1]

أي أن إيران تهدف من وراء دورها في اليمن إلى دمج الحوثيين وظيفيا في تحالفها أو محورها الإقليمي الذي يشمل " **حزب الله** " في لبنان, نظام بشار الأسد في سوريا و العديد من التنظيمات الشيعية في العراق و غيرهم, مع التلويح بإمكانية استخدام هذا التحالف لإلحاق قدر اكبر من الضرر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها في

[1]- محمد حسن القاضي, مرجع سبق ذكره, ص.39.

المنطقة, وذلك في حالة تصاعد الضغوط الأمريكية على إيران, أو في حالة انزلاق الأوضاع إلى المواجهة العسكرية بين الطرفين.

يمكن القول إذن أن أهداف التدخل الإيراني في اليمن يندرج ضمن أهداف المشروع الإيراني الهادف إلى إقامة نوع من توازن الرعب في منطقة الخليج و شبه الجزيرة العربية, من خلال تكثيف أنشطتها التدخلية الهادفة إلى إنشاء و تعزيز تحالفات و روابط ذات طابع إيديولوجي مع جماعات مذهبية ذات صبغة عسكرية لديها الاستعداد أو القدرة على خلق حالة مستمرة من التوتر الإقليمي, و لديها إمكانية التصرف ضد المصالح الأمريكية في المنطقة.

إجمالا يمكن القول أن طبيعة الأهداف المبتغاة من وراء الدور الإيراني في اليمن لا يختلف عن الأهداف العامة التي تسعى إيران إلى تحقيقها في المنطقة ككل, إذ تندرج جميع هذه الأهداف في إطار الإستراتيجية الإيرانية الشاملة لتوسيع النفوذ و الهيمنة, و مواجهة مختلف القوى المعادية سواء الإقليمية متمثلة في الدول العربية أو الدولية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: أدوات الدور الإيراني في اليمن.

اتسمت أدوات تنفيذ الدور الإيراني في اليمن بالتنوع و التطور, فقد تطورت بفعل تحول الأوضاع في اليمن, و بفعل ما هو متاح من فرص و لعل أهم هذه الأدوات يتمثل في الأدوات المذهبية و الدينية, الأدوات الإعلامية و السياسية, الأدوات العسكرية و الأمنية.

الفرع الأول: الأدوات المذهبية و الدينية

تعد الأدوات الفكرية و الدينية بمنزلة الأرضية التي يقوم عليها الدور الإيراني في اليمن, فالمشروع الإيراني يتحرك على أرضية الطائفية و يتغلغل من خلالها فهي تأتي في مقدمة أدوات النفوذ الإيراني, و من خلالها يأتي الولاء لهذا المشروع و التبشير به, و هو ما يجعل توظيف و استخدام بقية الأدوات السياسية و الإعلامية و العسكرية و الأمنية بعد ذلك سهلا و ممكنا.

و رغم أوجه الاختلاف بين كل من المذهب الجعفري الاثنان عشري الذي يقوم عليه النظام في إيران, و المذهب الزيدي الذي يدعي الحوثيون انه يمثل الإطار المرجعي لهم, فهناك أمور ساعدت على التقارب بين أتباع المذهبين في الوقت الحاضر, كما أن الحوثيين يعدون كلا من الثورة و النظام في إيران النموذج المعياري الذي يجب إتباعه.

في هذا السياق درجت إيران على تقديم الكثير من المنح الدراسية لعديد من الطلبة اليمنيين الذين ينتمون إلى الحركة الحوثية للدراسة في مدينة " **قم** ", إذ تم إرسال العديد من الطلاب الزيديين من أبناء مشايخ القبائل من حملة الشهادات الثانوية في بعثات علمية إلى إيران على نفقة السفارة الإيرانية في اليمن, من اجل تأهيلهم ليمارسوا التبشير بالمذهب الجعفري و إحياء نظرية الإمامة في الأوساط الاجتماعية اليمنية.[1]

و نجد أن إيران أسهمت في إنشاء العديد من المؤسسات الدينية لنشر المذهب الاثنا عشري (الجعفري) في اليمن, في هذا الإطار انشات الحركة الحوثية بدعم من إيران عددا من المدارس و المؤسسات منها: " **دار العلوم العليا** " التي تم بناؤها على نفقة إيران, و وصل عدد الطلاب فيها إلى 1500 طالب, و " **المدرسة الجعفرية** " و مقرها عدن و التي تعد اللجنة التبليغية لجمعية الشيعة الاثنا عشرية, و " **مركز بدر العلمي** " و مقره صنعاء و يقوم بتدريس علوم المذهب الزيدي, كما يضم مكتبة عامة كبيرة, و " **مركز الدراسات الإسلامية** " ومقره صنعاء و تصدر عنه جريدة " **البلاغ الأسبوعية** " و مدرسة الهادي و تعد المركز الرئيسي لانطلاق الحركة الحوثية, و تقع في قمة جبل مران بمحافظة صعده, و " **المجمع الإسلامي الشيعي اليمني** " و مقره محافظة تعز, يهدف إلى تنظيم هيئة حقوقية تسعى لضمان المطالبة بحقوق أبناء الطائفة الشيعية و " دار أحباب أهل البيت " و مقرها في تعز أيضا و هي مؤسسة ثقافية دعوية تهدف إلى نشر و ترويج المذهب الشيعي.[2]

و بالتوازي مع ذلك عملت إيران بشكل مستمر على توثيق الارتباط الإيديولوجي للحركة الحوثية بها, من العمل على دعم و تمكين العناصر و الكتل الأكثر تأثرا بنموذج التشيع الإيراني المسيس و الأكثر انفصالا عن التراث الحقيقي الزيديين اليمنيين على غرار عناصر" الطائفة الجارودية ", و ذلك عبر وضع الاساس لثقافة سياسية دينية مرتبطة بمبادئ المذهب الامامي الاثنا عشري للنظام الإيراني.

كل هذه المساعي الإيرانية أسهمت في تقليل التمايز ما بين الشيعة الاثنا عشرية و الزيدية, و في جعل الفوارق بينها ضئيلة جدا لاسيما من حيث التوجهات السياسية, ففي هذا الإطار اتجه العديد من الزيديين إلى اعتناق المذهب

---

[1]- عاتق جار الله, " النفوذ الإيراني في اليمن..و الفرص الموهوبة ", مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات,ص.15.
متوفر على الموقع : www.fikrcenter.com.
تاريخ الاطلاع : 2019/05/20.

[2]- إبراهيم منشاوي," النفوذ الناعم : البعد الديني في السياسة الخارجية الإيرانية و الحركة الحوثية في اليمن", المركز العربي للبحوث و الدراسات.
متوفر على الموقع: http://www.acrseg.org/39871

تاريخ الاطلاع : 2019/05/20.

الاثنا عشري معتقدين أن نموذج النظام الإيراني الثوري هو الزيدية الحقيقية لأنه يحشد الجماهير لمواجهة القوى الأجنبية و الحكام الظالمين, و قد ترتب عن ذلك انفتاح العديد من العناصر و القيادات الزيدية اتجاه السياسة الخارجية الإيرانية و ممارستها للتشيع الاثنا عشري, و هو ما منح إيران وسيلة جاهزة لتوسيع نفوذها في اليمن.[1]

الفرع الثاني: الأدوات الإعلامية و السياسية.

بالنسبة للأداة الإعلامية وظفت إيران إمبراطوريتها الإعلامية الضخمة لخدمة مشروعها و أهدافها في اليمن, إذ عملت على استقطاب كوادر إعلامية يمنية بارزة لمساندة مشروعها, حيث استطاعت إيران أن تستقدم ما يزيد عن 1300 إعلامي يمني تم تدريبهم في عدة دول كلبنان و العراق و إيران, و في مجالات إعلامية مختلفة منها التقنيات و البرمجيات المتخصصة بالبث عبر الأقمار الصناعية و الإخراج و التقديم في القنوات الفضائية و المحطات الإذاعية, و في مجال الإعلام المكتوب الورقي و الالكتروني, كما عملت إيران على تدريب كوادر إعلامية تابعة الحوثيين من أبناء المحافظات الشمالية من خلال دورات تدريبية أجريت لهم في بيروت و طهران, حيث تم تخصص عناصر عراقية و لبنانية لهذا الغرض و بإشراف كادر لبناني من " **مؤسسة المنار** " التابعة ل "**حزب الله** ".[2]

كما ساهمت إيران في إطلاق عدد من القنوات الفضائية المعبرة عن توجهاتها أو التابعة لحلفائها الحوثيين أو لبعض أجنحة الحراك الجنوبي, مثل " **قناة الميادين** " و" **قناة الميسرة** " التابعة لجماعة الحوثي الموجودتين في الضاحية الجنوبية من العاصمة اللبنانية بيروت, بالإضافة إلى " **قناة الساحات** " التابعة لمجموعة من الناشطين المحسوبين على اليسار, و كذلك " **قناة عدن لايف** " للحراك الجنوبي , كما دعمت إصدار العديد من الصحف التابعة للحوثيين أو بعض أجنحة الحراك الجنوبي, مثل " **المسار**" " **الديمقراطي** " " **الحقيقة** " " **البلاغ** " " **الهوية** " " **الأمة** " و " **صوت الشورى** ", بالإضافة إلى إطلاق العديد من المواقع الالكترونية و تأسيس صفحات متعددة على مواقع التواصل الاجتماعي بدعم و تنسيق من الجناح الإعلامي للموالين لإيران في اليمن, لعل أهمها موقع " **أنصار الله** " " **أفق نيوز** " و " **المنبر الديمقراطي** ".[3]

---

[1]- مهدي خلجي," زيديو اليمن: نافذة للنفوذ الإيراني"معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى. متوفر على الرابط: https://www.washintoninstitut.org/ar/policy-analisis/view/yamen-zaidis-a-window-for-iranian-influence.

تاريخ الاطلاع : 2019/05/20.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- إبراهيم منشاوي, مرجع سبق ذكره.

و قد استخدمت إيران هذه الأذرع الإعلامية من اجل التأثير على توجهات الرأي العام في المنطقة بخصوص الصراع في اليمن, مع السعي لوضع هذا الصراع في إطار الدعاية الإيديولوجية الأوسع نطاقا و المتعلقة بالشعارات الثورية الأساسية للنظام الإيراني, كمقاومة الظلم و كون إيران هي النصير والمخلص للمظلومين و المضطهدين, كما عملت على تصوير أنشطة الحوثيين و تحركاتهم العسكرية باعتبارها نظال المظلومين ضد الظالمين, و هو الأمر الذي أسهم في ميل الحركة الحوثية و أنصارها إلى مواصلة مساعيهم الرامية إلى فرض سيطرتهم على الأراضي اليمنية بالقوة المسلحة على النحو الذي يخدم أهداف إيران ف اليمن .

في حين تتمثل الأدوات السياسية في حرص إيران على أن تظهر بمظهر المتبني و المناصر لمشروع الحوثيين و المدافع عن مظلوميتهم و في توجيه الانتقادات لخصومهم, و تبني مواقفهم في المحافل الإقليمية و الدولية, كما نجد كذلك أن الدعم الإيراني لفصائل الحراك الجنوبي تكثف منذ العام 2011 من خلال العمل على نقل الناشطين من مناطق عسكرية على أيدي خبراء إيرانيين و من حزب الله و توجيههم لتنفيذ أعمال على الأرض على غرار الأعمال التخريبية المسلحة التي استهدفت مراكز الاقتراع خلال الانتخابات الرئاسية في 2012/02/21.[1]

و بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء رمت إيران بثقلها لإنجاح سلطتهم, فمنذ فيفري 2015 انتظمت رحلات يومية مباشرة من طهران إلى صنعاء, كما تعهدت إيران بتوسيع ميناء الحديدة القريب من باب المندب, و مد اليمن بالنفط لمدة عام, كما تم الاتفاق على بناء محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية و إرسال خبراء في النقل و الكهرباء إلى اليمن.

من هنا نلاحظ التداخل في توظيف إيران للأدوات الإعلامية و السياسية, و تسخيرها لهذه الأدوات في خدمة مصالحها و تبرير تدخلها في اليمن خدمة لمصالحها الإقليمية.

الفرع الثالث : الادوات العسكرية و الامنية.

برز الدعم العسكري الايراني للحوثيين منذ المراحل الاولى لنشأتهم و طوال الحروب الستة (2004-2010), و هو الدعم الذي شهد تصاعدا ملحوظا منذ عام 2011 و بلغ ذروته مع استيلاء الميليشيات الحوثية على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014, و تبني السعودية و عدد من الدول العربية ل "**عاصفة الحزم** " و ذلك بهدف استنزاف العملية و حرمانها من تحقيق النصر.

[1]- عاتق جار الله, مرجع سبق ذكره, ص. 15.

و قد نشرت وكالة رويترز في مارس 2017 تقريرا مطولا نقلت فيه عن مصادر اقليمية و غربية تأكيدها ان ايران ترسل اسلحة متطورة و مستشارين عسكريين الى جماعة الحوثي المسلحة في اليمن لتزيد الدعم لحليفتها الشيعية, وذلك عبر رحلات بحرية من الموانئ الايرانية الى المياه الاقليمية اليمنية, او بشكل غير مباشر عبر سواحل القرن الافريقي, ففي هذا الاطار جرى ضبط عديد الاسلحة الايرانية المتوجهة الى الحوثيين, و من اهم هذه الشحنات ما تم ضبطه على السفينة الايرانية " جيهان 1 " التي اعترضتها القوات البحرية الامريكية و قوات حرس السواحل اليمنية في المياه الاقليمية لليمن في جانفي 2013.[1] و في مارس 2013 اعلنت السلطات اليمنية عن ضبط سفينة اسلحة ايرانية اخرى تدعى " جيهان 2 " في جزيرة " السوابع " اليمنية بالقرب من باب المندب, اثر قيامها بانزال شحنة اسلحة الى قارب صيد يمني لنقلها الى الميليشيات الحوثية.[2]

و في 27 فيفري 2016 اعترضت البحرية الاسترالية مركبا شراعيا و صادرت منه مجموعة من الاسلحة و في 20 مارس من نفس السنة صادرت مدمرة فرنسية مجموعة اخرى من الاسلحة, و في 12 جويلية كذلك ضبطت المقاومة الشعبية اليمنية قارب صيد كان قد تمكن خلال اسبوع واحد من نقل ست حمولات اسلحة للميليشيات الحوثية من سفينة ايرانية كانت راسية قبالة السواحل الافريقية.[3]

اما في اواخر عام 2016 فقد اشارت العديد من التقارير الى قيام ايران بتزويد الميليشيات الحوثية بصواريخ ايرانية الصنع من طراز " زلزال 2 " و " زلزال 3 " و تزويدهم كذلك بصواريخ من نوع " بركان 1 " التي استهدفت بها المليشيات الحوثية مدينة الطائف السعودية في اكتوبر 2016, كما تم تزويدهم كذلك بصواريخ من نوع " نيزك 2 " التي تحمل راسا متفجرا يزن نصف طن و يبلغ مداه 800 كلم, كما ان قيام ايران بإمداد المليشيات الحوثية بكميات من الصواريخ الباليستية بعيدة المدى قد ترتب عليه تصاعد خطورة الهجمات الصاروخية لهذه الميليشيات, و التي وصلت الى حد قيامها باستهداف مطار الملك خالد الدولي في الرياض بهجوم صاروخي في 04 نوفمبر 2017.[4]

---

[1]- المصدر اونلاين, " تفاصيل بأنواع و أعداد الأسلحة الإيرانية المضبوطة في السفينة(جيهان 1).2013/02/06. متوفر على الرابط : http://almasdaronlin.com/articl/41340

تاريخ الاطلاع : 2019/05/20

[2]- يمن برس," اليمن تلقي القبض على السفينة الإيرانية (جيهان 2) في المياه الإقليمية.".2013/03/0. متوفر على الرابط: https://yamen-press.com/news17749.html

تاريخ الاطلاع : 2019/05/20.

[3]- محمد حسن قاضي, مرجع سبق ذكره, ص.54.

[4]- المرجع نفسه, الصفحة نفسها.

اما بالنسبة للتدريب العسكري فقد عملت ايران على تدعيم قدرات ميليشيات الحوثيين و حلفائهم من خلال تزويدهم بالمهارات الي يفتقدونها, مثل التخطيط الاستراتيجي و التعامل مع الاسلحة المعقدة و الاستراتيجية, فضلا عن قيام ايران بتزويد ميليشيات الحوثيين ببعض المتخصصين العسكريين من الشيعة العرب و الافغان لتدريب هذه الميليشيات و العمل لديها كمستشارين لوجستيين, و من ضمن هؤلاء عناصر من الافغان الذين قاتلوا في سوريا تحت قيادة " فيلق القدس " التابع للحرس الثوري الايراني.[1]

ما يمكن قوله حول الأدوات التي يعتمد عليها الإيرانيون في تحقيق أهدافهم في اليمن هو ان إيران تعتمد بشكل كبير على القوة الناعمة من توسيع مجال نفوذها و في هذا الاطار درج النظام الايراني على توظيف اهم اداتين من ادوات القوة الناعمة وهما الادوات المذهبية الدينية و الادوات الاعلامية السياسية, بالإضافة الى ادوات القوة الصلبة متمثلة اساسا في الدعم العسكري الايراني للحوثيين.

و كل هذا من اجل تحقيق الأهداف المرجوة من التدخل الإيراني في اليمن المتمثلة أساسا في زيادة النفوذ الإيراني في مواجهة نفوذ القوى الإقليمية و الدولية في المنطقة.

المبحث الثاني: حدود الدور الإيراني في اليمن وردود الفعل الدولية حوله.

تواجه الدور الإيراني في اليمن مجموعة معوقات و تحديات يمكن أن تقلل من إمكانية توسع هذا الدور, و تحد من فرص نجاحه في تحقيق كامل أهدافه, كما يواجه الدور الإيراني كذلك بردود أفعال مختلفة سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي لمختلف الدول الفاعلة في الساحة اليمنية.

المطلب الأول: حدود الدور الإيراني في اليمن.

تصاعدت مختلف القيود و المعوقات أو ما يعرف بحدود الدور الإيراني في اليمن, ولعلها فاقت في مجملها الفرص المتاحة لنجاح هذا الدور, و ترتبط هذه القيود و المعوقات بطبيعة الأوضاع اليمنية الداخلية, قدرات الفاعلين الإقليميين و الدوليين الآخرين و أدوارهم, و بطبيعة القدرات الإيرانية الذاتية.

الفرع الأول: طبيعة الأوضاع اليمنية الداخلية.

[1]- عاتق جار الله, مرجع سبق ذكره ص.17.

من ناحية القيود المرتبطة بطبيعة الأوضاع اليمنية الداخلية نجد أن الساحة اليمنية تتميز بالتعقيد و تقلب التوجهات و الولاءات السياسية, و هو الأمر الذي جعل من التحالفات التي تعقدها إيران مع بعض القطاعات اليمنية التي تعتمد عليها في مد نفوذها في اليمن عرضة للتفكك, على غرار تحالفها مع الحركة الحوثية و الرئيس السابق " علي عبد الله صالح ".

حيث تزخر الساحة اليمنية بقوى مؤثرة و نخب و جماعات و كيانات سياسية و فصائل عديدة متعددة الإيديولوجيات و المذاهب و مختلفة الأهداف مهما بدت متحالفة, بخلاف الحركة الحوثية, كالتجمع اليمني للإصلاح, الحزب الاشتراكي اليمني, النخب الجنوبية, فصائل الحراك الجنوبي و القوى السلفية, كما أن التنافس أو بالأحرى الصراع يجري حتى داخل كل طرف إن لم يكن داخل كل مجموعة بحد ذاتها, هذا الصراع يجري في إطار المصالح الذاتية و الحزبية و المناطقية و ليس ضمن إطار المشروع الوطني, بل انه يتم على حساب المصالح الوطنية, وهو ما يفسر السبب الرئيسي لعدم امتلاك هذه المكونات لمبادئ ثابتة و يبين سبب تقلب مزاجها السياسي و تخلي بعض الأفراد عن الأحزاب أو التنقل بين الأحزاب و المجموعات و الأطراف, بالإضافة إلى سرعة تغير الولاءات و التحالفات الداخلية, و تمثل هذه النخب و القوى عائقا كبيرا أمام تمكن جماعة " أنصار الله " الحوثية من ترسيخ سيطرتها و هيمنتها على الساحة اليمنية, و هو ما يشكل عقبة قوية أمام دور إيران و مشروعها في اليمن, إذ يحد من إمكانية عقد إيران لتحالفات طويلة الأمد تعتمد عليها في مد نفوذها في اليمن, لاسيما أن هذه القوى و النخب تولي اهتماما بالغا بواقع و مستقبل العلاقة بين اليمن و محيطه الإقليمي العربي, بحكم إدراكها لحتمية الروابط الجغرافية و التاريخية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تجمع اليمن بدول هذا المحيط و خصوصا المملكة العربية السعودية, كما أنها ترفض أي محاولات لتجاوز هذه الروابط من خلال جعل اليمن رهينة لمشاريع أو املاءات طرف خارجي كإيران.[1]

كما أن الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي وعلى الرغم من تبنيه المعلن للخطاب الطائفي اتجاه إيران فانه كان يتمتع بخطوط تواصل هامة مع إيران خلال الأعوام الماضية, وصلت إلى حد تبادل التهاني و الهدايا مع المرشد الأعلى للثورة الإيرانية عبر مبعوثين مختلفين بين الطرفين قبل سقوط صنعاء أمام الاجتياح الحوثي, هذه العلاقة لم تنته إلا بعد اندفاع صالح و الحوثي نحو إيران و تمسك السعودية بهادي كوسيلة لحربها القادمة في اليمن, حيث اختارت إيران الأقوى آنذاك أين كان كل من صالح و الحوثي يتمتعان بحضور أقوى شعبيا و داخل الجيش و مؤسسات الدولة.

[1]- محمد حسن قاضي, مرجع سبق ذكره, ص.72.

و لعل من ابرز الدلائل على تقلب الولاءات و تغير التحالفات على الساحة اليمنية هي أن إيران دعمت في السابق الزعيم الجنوبي " **علي سالم البيض** ", لكنه قطع تعاملاته معها عقب استيلاء الحوثيين على السلطة في صنعاء في سبتمبر 2014, كما أن العناصر التابعة لقوات الحراك الجنوبي التي حصلت من قبل على دعم و تدريب من إيران, انضمت إلى القوات التي قامت بالتصدي للميليشيات الحوثية و طردتهم من محافظة الضالع في جنوب اليمن في منتصف عام 2015 .[1]

فضلا على أن تحالف الحوثي – صالح كان تحالفا مرحليا بين خصمين سابقين, إذ أن الطرفان خاضا سابقا جولات عديدة من الصراع المسلح في الفترة 2004-2010, تحالف خلالها علي عبد الله صالح مع حزب الإصلاح و القوى السلفية و استغل العامل المذهبي متمثلا في حرب السنة ضد الشيعة لتحقيق مآربه, ليعود أثناء الأزمة الحالية و يتحالف مع الحوثيين ضد حلفائه السابقين على اعتبار أن الحرب التي شنها الحوثي استهدفت خصوم المؤتمر.

كما أن العامل القبلي يمثل عائقا كبيرا أمام تعزيز النفوذ الإيراني في اليمن, حيث تظل إيران غير ملمة بتعقيدات الوضع القبلي اليمني, الذي لا يعبر فقط عن مجرد بنية اجتماعية تقليدية, بل يعد عنصرا أساسيا بالغ التأثير في مختلف الجوانب الاجتماعية و السياسية, كما يعد احد أهم مفاتيح النفوذ في اليمن, مما يحد من قدرة إيران على التأثير طويل الأمد في السياسات اليمنية الداخلية, نظرا لعدم امتلاك إيران الخبرة الكافية للتعامل مع هذا الوضع القبلي المعقد.

من جانب أخر تشكل الاعتبارات القبلية عقبة كبيرة أمام نجاح الحركة الحوثية في ترسيخ هيمنتها, مما يشكل عقبة أمام توسع النفوذ الإيراني في اليمن, و ذلك في ظل العداء و التنافر الذي يميز العلاقة بين الحركة الحوثية و قطاعات قبلية كبيرة و مؤثرة, و هو العداء الذي تزايدت شدته مع سعي هذه الحركة لبسط سيطرتها بالقوة المسلحة على الدولة اليمنية, و استهدافها و قمعها – في سبيل تحقيق ذلك – لقوى قبلية مهمة من الجناحين الرئيسيين للخارطة القبلية اليمنية " **حاشد** " و " **بكيل** " .

علاوة على ذلك فان حالة الفرز الطائفي التي يتسم بها الصراع اليمني القائم, و التي تعتمد عليها إيران لتوسيع مجال نفوذها في اليمن عبر استقطاب بعض القطاعات المذهبية اليمنية تعد حالة طارئة (رغم تفاقمها في الوقت الحالي كعرض للصدام المحتدم), و ذلك بحكم ان الانقسامات المذهبية الطائفية ليست متجذرة في المجتمع اليمني, نظرا للتقارب الكبير بين المذهبين السني (الشافعي) و الشيعي (الزيدي) اللذان تعايشا تاريخيا في توافق دون اي

[1]_

صراعات, فضلا على ان الصراع الحالي ليس طائفيا في جوهره, بل هو صراع سياسي على السلطة و النفوذ بالأساس, كل هذا من شانه ان يفتح احتمالية كبيرة لانغلاق المجال امام التدخلات الايرانية مستقبلا, في ظل احتمالية تراجع حالة الفرز الطائفي هذه بمجرد الوصول الى تسوية سياسية للصراع, و اقامة نظام سياسي متوازن يستوعب كل القوى و الجماعات اليمنية .

الفرع الثاني : قدرات الفاعلين الإقليميين و الدوليين و ادوارهم.

بالنسبة للفاعلين الإقليميين يشكل دور المملكة العربية السعودية قيدا قويا على دور ايران و عائقا كبيرا امام محاولاتها الرامية الى توسيع نفوذها في اليمن, الذي يعد مجالا حيويا مهما و عمقا استراتيجيا بالنسبة للسعودية, اذ تحظى الأخيرة بنفوذ قوي في اليمن يستند الى روابط تاريخية و ثقافية و اجتماعية و اقتصادية وثيقة, كما يستند الى دراية واسعة بتعقيدات الأوضاع القبلية اليمنية و خبرة تراكمية كبيرة في التعامل مع هذه التعقيدات, فضلا عن استناد هذا النفوذ الى دور نشط على الساحة اليمنية تمثلت ابرز مظاهره في قيام السعودية بتقديم قدر كبير من الدعم لليمن سواء للأجهزة الحكومية او للمؤسسات غير الحكومية, و كان ذلك على فترة زمنية طويلة, اذ يقدر حجم الدعم الذي قدمته السعودية لليمن على مدى السنوات الماضية بنحو 50 مليار دولار.[1]

فالسلطات السعودية تؤكد ان دخول المملكة في مواجهة مباشرة ضد الحوثيين يأتي لتقويض مخطط إيراني يستهدف امن المملكة, و تشدد على خطورة التطورات التي تشهدها الحرب في المنطقة, التي تكمن في الدعم الإيراني اللامحدود للحوثيين بهدف استخدامهم لتعزيز النفوذ الإيراني في اليمن نظرا لقربه من المملكة, فايران تنظر الى اليمن باعتباره الدولة الضاحية بالنسبة للسعودية, في هذا الاطار جاء تدخل السعودية عسكريا في اليمن بمشاركة عدد من الدول العربية الأخرى, لمواجهة مساعي الحوثيين لبسط سيطرتهم على كامل الأراضي اليمنية بالقوة المسلحة, ليضع حدا لتغلغل النفوذ الإيراني في اليمن, عن طريق ارسال رسالة واضحة لإيران بان السعودية مصممة على الحفاظ على التوازنات السياسية القائمة في اليمن باعتباره مجالا حيويا لها, و انها عازمة على الدفاع عن نفوذها و مصالحها في هذا المجال الحيوي بمختلف الوسائل, بما فيها التدخل العسكري المباشر, و انها لن تسمح بمساعي ايران لاختراق المملكة و أجهزتها عبر اليمن, , و هو الامر الذي حد بشكل كبير من هامش الحركة المتاح للدور الإيراني على الساحة اليمنية و جعل من العلاقات الإيرانية السعودية يغلب عليها التنافر.[2]

[1]- محمد حسن قاضي, مرجع سبق ذكره,ص.74.

[2]- عائشة سمان, مرجع سبق ذكره, ص.70.

اما من جهة الفاعلين الدوليين فان دور الولايات المتحدة الامريكية يمثل عقبة قوية امام الدور الإيراني في اليمن, خاصة مع تبني إدارة الرئيس " دونالد ترامب " نهجا اكثر تشددا تجاه ايران, و تكثيف الضغوط السياسية و الاقتصادية عليها, جاء ذلك بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي بين ايران و مجموعة 5+1 و الذي يندرج ضمن الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية للتصدي للأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار في المنطقة, و ذلك بهدف الحيلولة دون تمكن ايران من ترسيخ نفوذها بالقرب من ممر استراتيجي كمضيق باب المندب, مع الحيلولة دون اكتسابها القدرة على التحكم في هذا الممر المهم او عرقلة الملاحة الدولية فيه سواء بشكل مباشر او غير مباشر عبر وكلائها الإقليميين على راسهم الحركة الحوثية في اليمن, تحسبا لانزلاق الأوضاع الى المواجهة العسكرية.

و بالتالي تشكل هذه الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية برئاسة " ترامب " اكبر عائق امام ما تسعى ايران الى تحقيقه من خلال دورها في اليمن .

الفرع الثالث : طبيعة القدرات الذاتية الإيرانية.

تعتبر ايران قوة إقليمية متوسطة الحجم, فرغم امتلاكها لبعض القدرات المتميزة عن دول المنطقة الا انه لا يمكن تصنيفها ضمن القوى العظمى ولا قوة إقليمية صاعدة مهيمنة, اذ تشكل محدودية قدرات ايران الذاتية خاصة عند مقارنتها بمساحة أدوارها و أنشطتها الطموحة في عديد من دول المنطقة, بالإضافة الى ما تعانيه من معضلات سياسية كبيرة و مشاكل و تحديات اقتصادية صعبة, فمستوى تحديثها و مستوى قدراتها الاقتصادية و العسكرية لا يتناسب مع مساحة دورها و أنشطتها في الجوار الإقليمي, خاصة في ظل الضغوط و الأدوار و الأنشطة المضادة الرامية الى تحجيم هذا الدور, تحديدا ضغوط و أنشطة المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الامريكية, و هو ما من شانه تقييد الأدوات التي تعتمد عليها ايران في ممارسة دورها و تعزيز نفوذها في اليمن, او على الأقل الحد من فعالية هذه الأدوات.

فبالنسبة للأدوات المرتبطة بالقوة الصلبة, المتمثلة أساسا في الدعم العسكري من خلال الإمداد بالأسلحة و توفير التدريب و الخبرات العسكرية, توجد قيود كبيرة على هذه الأدوات, فمن جهة من الصعب على إيران توظيف مزيد من الموارد و تحمل مزيد من الأعباء بتصعيد دعمها العسكري للحوثيين, في ظل التزاماتها الكبيرة تجاه حلفائها في كل من العراق, لبنان و سوريا التي تمثل أولوية رئيسية لها مقارنة بالحركة الحوثية, خاصة بعد سلسلة العقوبات الاقتصادية الجديدة المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية, و من جهة أخرى تدرك ايران ان تصعيد مستويات دعمها العسكري للحوثيين قد يؤدي الى الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع السعودية او مع الولايات المتحدة

الامريكية, و هو ما ترغب ايران في تجنبه لأنها تعي جيدا سوء عواقبه, اذ لا يمكن باي حال من الأحوال ان تستطيع مواجهة القوة العسكرية الامريكية, على الأقل قبل امتلاكها للسلاح النووي.[1]

اما بالنسبة للأدوات المرتبطة بالقوة الناعمة على راسها الأدوات الإعلامية و التشيع السياسي, فهناك حدود كبيرة على تأثير هذه الأدوات و فعاليتها, فبخصوص الأداة الإعلامية فعلى الرغم من ان النظام الإيراني كثف دعايته السياسية عبر اذرعه الإعلامية المتعددة – خصوصا باللغة العربية – وقد نجح نسبيا في توصيل وجهة نظره حول الصراع في اليمن, لا سيما لجماهيره او للقطاعات القريبة منه مذهبيا, الا انه واجه قيودا كبيرة في التأثير على الراي العام الإقليمي حول الصراع, خصوصا في أوساط الجماهير السنية التي تشكل الأغلبية في المنطقة, و ذلك نتيجة لفعالية وسائل الاعلام العربية – خاصة التابعة للمملكة العربية السعودية او التي تقوم بتمويلها – في مواجهة الطرح الإيراني بخصوص الصراع في اليمن و دور ايران فيه, و تعمل السعودية في هذا الصدد على مواجهة الاعلام الإيراني بالإعلام الموجه باللغة الفارسية, حيث أصدرت منذ عام 2013 النسخة الفارسية من صحيفة الشرق الأوسط في عددها على الانترنت, و اطلقت وكالة الانباء السعودية الرسمية " **واس** " نسختها الفارسية بدورها.[2]

اما بخصوص أداة التشيع السياسي و ما ارتبط بها من شعارات " مقاومة الظلم و الاستكبار " " نصرة المستضعفين " فان حدود تأثيرها على الساحة اليمنية ضعيفة, اذ يقتصر هذا التأثير في الغالب الاعم على القطاعات المذهبية القريبة من ايران, لا سيما بعض القطاعات الزيدية التي تعتبر اقلية, بالإضافة الى ان اعتماد ايران بشكل رئيسي على الاستقطاب الطائفي بغرض توظيف بعض الجماعات المذهبية لخدمة مصالحها و أهدافها, دون اعتبار للنتائج السلبية لهذه السياسة, قد اضر بسمعة ايران و اظهرها كقوة طائفية هدامة, كما اسهم في تنامي ردود الفعل الرافضة لتوجهاتها و سياساتها على مستوى القطاعات الشعبية الاوسع في اليمن, حتى على مستوى القطاع الزيدي نفسه, علاوة على ذلك أطاح التناقض بين شعارات ايران و حلفائها في اليمن و بين ممارساتها و ممارسة هؤلاء الحلفاء بفرص تأثير أداة التشيع السياسي و ما يرتبط بها من شعارات براقة على الساحة اليمنية, ففي حين دخلت ايران الى اليمن تحت شعارات نصرة المظلومين و المضطهدين و مقاومة الظلم و الاستكبار أسهمت تدخلاتها و ممارساتها الواقعية في انتقال حلفائها الحوثيين من حالة الاستضعاف – باعتبار انهم عانوا من التهميش و الظلم في مرحلة سابقة – إلى حالة

---

[1] – محمد حسن قاضي, مرجع سبق ذكره, ص.75.

[2] – قتادة الطائي," بعد السياسة إعلام السعودية يواجه الآلة الإيرانية بالفارسية", موقع الخليج اونلاين.20146/01/08. متوفر على الرابط: https://alkhaleejonlin.net/ثقافة-وفن

تاريخ الاطلاع : 2019/05/30.

الاستكبار بقمعهم لخصومهم السياسيين و المذهبيين, و سعيهم لفرض هيمنتهم على الدولة اليمنية بالقوة المسلحة, فهذا التناقض الواضح بين الشعارات و الممارسات جعل من الشعارات الثورية الإيرانية المتعلقة بنصرة المستضعفين و مقاومة الظلم و الاستكبار نفاقا سياسيا خالصا, افقد إيران و حلفائها المصداقية, كما أن شعارات التصدير و انتقال الثورة لم تحقق شيئا مهما على ارض الواقع, فما حصل بعد الربيع العربي من تدخلات بالمنطقة على رأسها التدخل في اليمن لم يلق نجاحات كبيرة رغم سيطرتها على الجغرافيا, و هو ما طبع صورة سلبية عن إيران بوصفها دولة تريد الهيمنة و ليست تلك الساعية للتعايش و التعاون في الإقليم .[1]

المطلب الثاني : ردود الفعل الدولية و الإقليمية حول الدور الإيراني في اليمن.

تؤثر ردود فعل الأطراف الدولية و الإقليمية – خصوصا مواقف الولايات المتحدة الأمريكية, روسيا, السعودية و تركيا — على الدور الإيراني في اليمن سواء تقييدا لهذا الدور في حالة المواقف المعارضة له أو تدعيما و تشجيعا لهذا الدور في حالة المواقف المساندة له أو المتساهلة معه.

الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية من التساهل إلى التشدد.

مر موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدور الإيراني في اليمن بمرحلتين : مرحلة حكم " باراك اوباما " أين اتسم الموقف الأمريكي خلالها بالتساهل الأمر الذي ساهم في تصعيد إيران لأنشطتها الرامية إلى توسيع نفوذها و هيمنتها في العديد من دول المنطقة ومن بينها اليمن, و مرحلة حكم " دونالد ترامب " التي اتسمت بتبني مواقف أكثر حدة اتجاه أنشطة إيران التوسعية, و حملت بوادر قوية لتصعيد الضغوط عليها لكبح جماح هذه الأنشطة.

ففي مرحلة حكم " باراك اوباما " و مع تصاعد المساعي الإيرانية لتوسيع النفوذ و الهيمنة في دول المنطقة جاء توقيع الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الكبرى للاتفاق النووي مع إيران عام 2015, الذي حاولت إيران من خلاله توفير غطاء سياسي للمشروع الإيراني في الإقليم, حيث شمل الاتفاق تفاهمات أخرى تتعلق بنفوذ إيران الإقليمي, تتمثل أساسا في القبول بإيران كطرف أساسي في ما يطرح من مبادرات لحل الأزمات التي تمر بها المنطقة.

[1]– علاء عبد الرحمان," 40عاما على الثورة الإيرانية ..ماذا تحقق من شعاراتها", موقع عربي 21, 2019/02/12 متوفر على الرابط : https://m.arabi21.com/story/1159319.

تاريخ الاطلاع : 2019/05/30.

و قد أسهم التساهل الأمريكي في عهد إدارة " اوباما " فضلا على التركيز على هدف القضاء على تنظيم القاعدة في اليمن كأولوية إستراتيجية عليا, على حساب مواجهة تنامي النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية, في إتاحة الفرصة لإيران لتكثيف أنشطتها التدخلية في اليمن, وهو الأمر الذي كان محل انتقاد شديد من طرف سياسيين أمريكيين للموقف الأمريكي اتجاه توسع النفوذ الإيراني, على غرار اتهام السيناتور " **جون ماكين** " في جانفي 2015 إدارة الرئيس " **اوباما** " : " **بالسماح لإيران بالاستيلاء على الشرق الأوسط** " مضيفا أن " **الحوثيين المدعومين من إيران هم من استولوا على السلطة في اليمن و ليس تنظيم القاعدة, و أن الإيرانيين الآن يمتلكون نفوذا كبيرا في العراق و لبنان و سوريا و اليمن** " منتقدا عدم تعامل إدارة " **اوباما** " مع مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة كأولوية.[1]

أما في عهد إدارة " **دونالد ترامب** " فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا متشددا اتجاه إيران و جعلت من مواجهة نفوذها و أنشطتها في المنطقة إحدى أهم أولوياتها, و في هذا الإطار أعلن الرئيس الأمريكي " **ترامب** " في 2017/10/13 عن إستراتيجية أمريكا الجديدة اتجاه إيران التي أكدت على ضرورة منع إيران من الحصول على السلاح النووي و دعم الإرهاب و زعزعة استقرار الشرق الأوسط, مع البدء في فرض عقوبات مشددة ضد الحرس الثوري الإيراني, و الامتناع عن التصديق على الاتفاق النووي مع إيران, و مطالبة الكونجرس بدراسته للبث في إمكانية إعادة فرض عقوبات جديدة عليه مع إخضاع هذا الاتفاق للمراجعة المستمرة, وهو ما حدث فعلا حين أعلن " **ترامب** " عن الانسحاب الأمريكي أحادي الجانب من الاتفاق النووي بين إيران و مجموعة (5+1) مع البدء في حزمة عقوبات جديدة الأولى في ماي 2018 و الثانية في نوفمبر2018.

و على هذا الأساس فان صفقة جديدة و شاملة تحقق تعديل سلوك النظام الإيراني هي الهدف الاستراتيجي الواضح الذي تسعى إليه سياسة إدارة " **ترامب** " اتجاه إيران, و هو تغيير يشمل إلى جانب تعديل الاتفاق النووي و الحد من برنامج الصواريخ الباليستية, الحد من نطاق و تأثير الدور الإقليمي لإيران سواء في العراق أو سوريا أو اليمن.[2]

---

[1]- محمد حسن قاضي, مرجع سبق ذكره, ص.62.

[2]- محمود حمدي أبو القاسم, الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران " المعهد الدولي للدراسات الإيرانية, متوفر على الرابط : www.rassanah-iiis.org

تاريخ الاطلاع: 2019/05/21.

و في هذا السياق عدت إدارة " ترامب " أن اليمن يشكل مجالا بالغ الأهمية في حملتها المتصاعدة الهادفة إلى الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة, خصوصا مع تزايد القلق الأمريكي من اكتساب إيران القدرة على عرقلة الملاحة في مضيق " باب المندب " و البحر الأحمر, و في ظل مواصلة النظام الإيراني دعم الحوثيين عسكريا, ما مكنهم من مواجهة بعض السفن في المياه الإقليمية اليمنية, و رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في وقف هذا الدعم عبر تعزيز جهودها الرامية إلى حراسة الممرات المائية الإستراتيجية قبالة السواحل اليمنية.

الفرع الثاني: روسيا الاتحادية الحليف المتساهل.

يمكن اعتبار الموقف الروسي اتجاه الدور الإيراني في اليمن أكثر المواقف تساهلا و تسامحا, و هو ما ساهم في تشجيع إيران على تعزيز مساعيها لتوسيع مجال نفوذها على الساحة اليمنية, خاصة في ظل ما عرفته العلاقات بين إيران و روسيا من تقارب كبير اتجاه العديد من القضايا الإقليمية, و تصاعد العلاقات التعاونية بينهما في المجالات الاقتصادية و العسكرية, و في التعامل مع بعض الملفات على غرار الملف السوري, و هو ما يمكن إدراجه ضمن سياسة البلدين لمواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط .

و رغم عدم توافق توجهات موسكو مع طبيعة و أهداف التوجهات الإيرانية بخصوص بعض القضايا في المنطقة, و من بينها اليمن فان إيران سعت إلى استثمار التقارب و التنسيق مع الجانب الروسي بشان بعض القضايا الإقليمية, خصوصا الملف السوري, و ذلك لصالح خدمة نفوذها و أنشطتها التدخلية في اليمن, و في هذا الإطار صرح " علي اكبر ولايتي " مستشار مرشد الثورة الإيرانية في فيفري 2016 بان: " **إيران ستتدخل في اليمن بدعم روسي على غرار ما حدث من تعاون روسي– إيراني في سوريا و العراق**" و أكد ولايتي في مقابلة مع وكالة " نادي الصحفيين الإيرانيين " : " **أن هناك تحولا غير مسبوق في التنسيق بين إيران و روسيا و لن يقتصر على سوريا, و أن رقعة هذا التعاون بالإضافة إلى العراق و لبنان ستمتد إلى اليمن أيضا**". [1]

نلاحظ إذن أن الحديث الإيراني عن إمكانية التدخل في اليمن بدعم من روسيا يعد مؤشرا قويا على أن الموقف الروسي قد أسهم بشكل ملموس في توسيع هامش المناورة بالنسبة إلى دور إيران في اليمن, مما شجعها على مواصلة أنشطتها التدخلية و مساعيها الرامية إلى توسيع نفوذها على الساحة اليمنية.

[1]– العربية نت," مستشار خامنئي :سنتدخل في اليمن بدعم روسي " 2016/02/21. متوفر على الرابط: https://alarabia-net/ar/amp/iran/

تاريخ الاطلاع : 2019/05/21.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن بعض المواقف السياسية الروسية التي شكلت دعما سياسيا الحوثيين المتحالفين مع إيران, و أسهمت في تشجيعهم على التعنت و المماطلة في الاستجابة للجهود السياسية الدولية, ساعدت في دعم النفوذ الإيراني في اليمن, ففي 12 فيفري2015 رفضت روسيا إصدار بيان من مجلس الأمن الدولي يحمل الحوثيين المسؤولية عن فشل العملية السياسية و تفاقم الأزمة اليمنية, و في جويلية 2016 و عقب إعلان الحوثيين و حليفهم الرئيس المخلوع " **علي عبد الله صالح** " تشكيل ما يسمى ب " المجلس السياسي لحكم اليمن "كبديل للحكومة الشرعية, وصف القائم بأعمال السفارة الروسية في صنعاء تشكيل هذا المجلس بأنه خطوة صائبة في الاتجاه الصحيح, كما عرقلت روسيا في أوت 2016 إصدار بيان من مجلس الأمن بشان اليمن يدعو الحوثيين للاستجابة لمساعي تسوية الأزمة, و هو الموقف الذي أشاد به الحوثيون معتبرين إياه دعما روسيا لهم.[1]

و عليه يمكن القول أن هذه المواقف الروسية الداعمة بشكل أو بأخر للإيرانيين و حلفائهم الحوثيين في الأزمة اليمنية تعكس الرغبة الروسية – الإيرانية المشتركة لتوظيف الملف اليمني كورقة ضغط لمساومة الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص ملفات أخرى, على رأسها الملفين الأوكراني و السوري .

الفرع الثالث: المملكة العربية السعودية اكبر المتضررين.

تعتبر السعودية المتضرر الأكبر من التمدد الحوثي في اليمن بسبب العامل الجغرافي المقلق, إضافة إلى أن لدى السعودية نسبة من السكان الشيعة في المناطق الشرقية و الجنوبية لذلك كان الموقف السعودي الأكثر معارضة و حزما للدور الإيراني في اليمن, فقد قامت المملكة بدور محوري قوي في وقف تغلغل النفوذ الإيراني على الساحة اليمنية, إذ عملت السعودية على تكثيف جهودها لمحاصرة هذا النفوذ من خلال زيادة حضورها السياسي و العسكري في اليمن.

فعلى المستوى السياسي سعت السعودية إلى تطبيق المبادرة الخليجية بمختلف تعديلاتها من اجل ملء الفراغ السياسي و منع تفاقم الأزمة في اليمن, حيث صرح الملك السعودي " **عبد الله بن عبد العزيز** " في كلمة له قبيل التوقيع على الاتفاقية: "**اليوم تبدأ صفحة جديدة من تاريخ اليمن تحتاج إلى اليقظة و إدراك المصالح و تحقيق أهداف الحرية بكل أشكالها** " و حذر اليمنيين من الخلافات لان نتيجة ذلك كما قال " **هي الفوضى في**

1- محمود الطاهر, " اليمن ورقة روسيا الرابحة لانتزاع النصر في سوريا و أوكرانيا ", ن بوست, 2016/08/24. متوفر على الرابط: http://www.noonpost.org/content/13569

تاريخ الاطلاع :2019/05/21.

متاهات لا يعلمها إلا الله " كما خاطب اليمنيين قائلا : " **إن المملكة ستبقى عونا لكم كما كانت في الماضي و هذا يستدعي منكم مواجهة التحديات القائمة بحكمة و صدق و شفافية**" .[1]

أما على المستوى العسكري و عقب سيطرة الحوثيين على السلطة في العاصمة صنعاء بالقوة المسلحة,و عقب رسالة الاستغاثة من الرئيس اليمني " **عبد ربه منصور هادي** " إلى الملك السعودي يطالبه فيه بالتدخل العسكري لمنع تمدد الحوثيين في اليمن, ومنه أطلقت السعودية عملية " **عاصفة الحزم** " في رسالة بالغة القوة إلى الطرف الإيراني بان السعودية لن تسمح مطلقا لإيران ببسط نفوذها في المجال الحيوي السعودي, كما أرسل رسالة واضحة إلى القوى الدولية الكبرى – في ظل تقاربها مع إيران نتيجة للتوافق حول الملف النووي – أن السعودية بالمشاركة مع دول الخليج و بعض الدول العربية الأخرى بإمكانها المبادرة بالدفاع على أمنها و مصالحها الإستراتيجية بمعزل عن حسابات و توافقات القوى الدولية الكبرى مع إيران.

و بعد وقف عمليات " عاصفة الحزم " أطلقت السعودية عملية " **إعادة الأمل** " التي هدفت إلى استئناف العملية السياسية و حماية المدنيين و مكافحة الإرهاب, و التصدي للتحركات و العمليات العسكرية و منع وصول الأسلحة جوا و برا و بحرا إلى من الإيرانيين إلى الحوثيين, في محاولة لإعادة توظيف و قيادة مسيرة المقاومة الشعبية اليمنية ضد العناصر الموالية لطهران.[2]

و لم تتوقف المملكة العربية السعودية عند هذا الحد بل كثفت من مساعيها الرامية إلى حشد الجهود الدولية و الإقليمية لعزل إيران و مواجهة أنشطتها التدخلية و مساعيها الرامية إلى بسط النفوذ و الهيمنة في الجوار الإقليمي, حيث نجحت في هذا الإطار في عقد " **قمة الرياض** " في ماي 2017 بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية و عدد كبير من الدول العربية و الإسلامية, و كان أهم محور من محاور القمة التصدي للأنشطة الإيرانية في المنطقة متهمة إياها بالتسبب في انتشار الفوضى و الإرهاب و النزاعات الطائفية [3]

الفرع الرابع: تركيا المنافسة على الزعامة الإقليمية.

---

[1]- الجزيرة نت," شكوك حول المبادرة الخليجية باليمن"2011/05/22 متوفر على الرابط : https://www.aljazeera-net/amp/news/arabic

تاريخ الاطلاع : 2019/05/23.

[2]- عائشة السمان, مرجع سبق ذكره,ص.79.

[3]- محمد حسن قاضي, مرجع سبق ذكره,ص67.

انطلاقا مما تتسم به العلاقات الإيرانية – التركية من تنافس على الزعامة الإقليمية, و نظرا لاختلاف توجهاتهما نتيجة تباين المنظومة القيمية للنظام السياسي لكلا البلدين, فضلا عن تعارض التحالفات الدولية لكل منهما, مع اختلاف الأدوات المستعملة في تحقيق مصالحهما في المنطقة, جاء الموقف التركي معارضا لدور إيران و أنشطتها التدخلية العديد من دول المنطقة, لاسيما في اليمن.

و قد عرفت العلاقات الإيرانية – التركية تدهورا نتج عن رد فعل كل منهما على أحداث الربيع العربي فلكل منهما طريقته المختلفة لتحقيق الاستقرار و السلام المنشودين في المنطقة, حيث تميل تركيا إلى التركيز على استثمار قوتها الناعمة و نموذجها الاقتصادي الناجح و انفتاحها على الدول العربية و الغربية على حد سواء لمد نفوذها, بينما تعتمد إيران في فرض حضورها و نفوذها الإقليميين على اعتبارات طائفية ضيقة و أدوات و أساليب القوة الصلبة في الغالب, فبفضل السياسة الخارجية السلمية و البناءة لتركيا فإنها في وضع أفضل لقيادة هذا الزخم نحو الهدوء و الاستقرار في المنطقة.[1]

و في هذا الإطار رفضت تركيا التوجهات و السياسات الإيرانية في المنطقة و وجهت لها انتقادات شديدة, ففي مارس 2015 اتهم الرئيس التركي " **رجب طيب اردوغان** " إيران : " **بمحاولة الهيمنة على المنطقة من خلال دعم الجماعات الشيعية في العراق و سوريا و اليمن**", مضيفا : " **أن إيران لديها أجندة طائفية و أنها أسهمت في تحول الصراع في اليمن إلى صراع طائفي** " و انه : " **يجب على إيران أن تغير توجهاتها, و عليها أن تنسحب من اليمن و سوريا و العراق** ", و في افريل 2017 اتهم الرئيس التركي إيران : " **بانتهاج سياسة انتشار و توسع فارسية, و لديها حسابات خاصة تتعلق بسوريا و العراق و لبنان و اليمن, تسعى من خلالها للتغلغل في هذه المناطق من اجل تشكيل قوة فارسية في المنطقة** ".[2]

إلا أن التطورات السياسية اللاحقة – على رأسها استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق في سبتمبر 2017 – خلقت نوعا من التقارب بين تركيا, باعتبار أن القضية الكردية تندرج ضمن ابرز اهتماماتهما المشتركة.

---

[1] – فؤاد كيمن, مرجع سبق ذكره,ص.5.

[2] – الخبر اونلاين," اردوغان: إيران تنتهج سياسة توسع فارسية"2017/04/20. متوفر على الرابط: https://elkhabar.com/press/article/120895/

تاريخ الاطلاع : 2019/05/21.

ما يمكن قوله حول حدود الدور الإيراني في اليمن و ردود الفعل الدولية و الإقليمية على هذا الدور هو أن مساعي إيران لتحقيق كامل أهدافها في اليمن يصطدم بجملة من القيود على رأسها طبيعة الساحة السياسية اليمنية المعقدة إضافة إلى أنشطة الأطراف الإقليمية و الدولية الهادفة إلى تحجيم الدور الإيراني في اليمن, فضلا عن محدودية قدرات إيران مقارنة بمساحة أدوارها الإقليمية, أما بالنسبة لردود الفعل الدولية و الإقليمية حول الدور الإيراني في اليمن فقد تباينت هذه الردود بين التشدد و التساهل, مع تغير و تحول طبيعة هذه الردود تماشيا مع مصالح كل طرف و مع التطورات السياسية المتلاحقة.

خلاصة الفصل الثالث:

- تدخلت ايران في اليمن منذ عام 2011 مستغلة حالة الفراغ و عدم الاستقرار التي نجمت عن تعثر العملية السياسية عقب سقوط نظام علي " عبد الله صالح".

- سعت ايران الى تعزيز امنها القومي من خلال الخصم من امن بعض الدول الاخرى في الجوار الاقليمي .

- استند الدور الايراني في اليمن على اقامة علاقات مع فاعلين دون الدول ممثلا في الحوثيين من خلال السعي الى تحويلهم الى قوة سياسية و عسكرية مهيمنة على العملية السياسية في اليمن .

- سعت ايران من خلال تدخلها في اليمن الى تحقيق مجموعة من الاهداف مرتبطة بالسعي لتعزيز مكانتها الاقليمية, اكتساب مزيد من النفوذ و الهيمنة و مواجهة نفوذ المنافسين في المنطقة على راسهم المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الامريكية .

- في سبيل تحقيق اهدافها وظفت ايران مزيجا من الادوات التي يتعلق بعضها بالقوة الناعمة متمثلة في التشيع السياسي و الاداة الاعلامية, فضلا عن الادوات المتعلقة بالقوة الصلبة و المتمثلة في الدعم العسكري للحوثيين .

- يصطدم الدور الايراني في اليمن بمجموعة من المعوقات و القيود تحد من فعاليته و امكانية تمدده, ترتبط هذه المعوقات اساسا بطبيعة الساحة السياسية اليمنية المعقدة, قدرات الفاعليين الدوليين و الاقليميين و ادوارهم, و بطبيعة القدرات الذاتية الايرانية ومحدوديتها مقارنة بمساحة ادوارها الاقليمية .

- واجهت الدور الايراني في اليمن مجموعة من ردود الفعل الدولية و الإقليمية, منها ما جاءت متشددة و منها ما جاءت متساهلة, مع ارتباط هذه الردود بمصالح تلك الاطراف في المنطقة .

الخاتمة

في الأخير يمكن القول أن الدور الايراني في الأزمة اليمنية جاء بسبب هواجس ايران الأمنية و رغبتها في تحقيق امنها القومي, حيث أن هذا الدور هو جزء من الدور الاقليمي لإيران في سعيها الى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط و منطقة الخليج بالخصوص التي تعرف تصادم في أدوار مجموعة من الفاعلين الاقليميين و الدوليين.

و من خلال دراستنا للموضوع توصلنا الى النتائج التالية :

– نظرية الدور هي نظرية تنبئية بالأساس تمكن من التنبؤ بسلوكيات الدول انطلاقا من معرفة الأدوار التي تسعى للقيام بها في سياستها الخارجية وهي من النظريات الاجتماعية التي استخدمت في كثير من التخصصات العلمية تم استعارتها إلى حقل العلوم السياسية و العلاقات الدولية في محاولة لتفسير بعض السلوكيات الخاصة بالدول في مجال السياسة الخارجية حيث أصبح بالإمكان أن نطلق على مكانة الدولة في السياسة الدولية مصطلح الدور و الذي يشير إلى وظيفة الدولة في هذه السياسة و ما تسعى لتحقيقه.

– سوء استغلال الموقع الجيواستراتيجي لليمن جعل منه أحد أهم مصادر عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي, اذ انعكس ذلك على مختلف الأزمات التي مرت بها اليمن في تاريخها الحديث, على غرار الازمة الحالية التي انطلقت عام 2011 و لا تزال احداثها مستمرة, و لعل أهم ما يميز هذه الازمة هو أنها معقدة و متداخلة, و تتميز بالتغيرات السريعة و غير المتوقعة للتحالفات مع تداخل في مصالح اطراف الازمة سواء الداخلية الخارجية. .

– تمكنت إيران من أن تكون طرفا فاعلا في نظم إقليمية متعددة بفضل موقعها الجغرافي و إمكانياتها الاقتصادية و العسكرية و العقيدة الايديولوجية التي يقوم عليها النظام السياسي الايراني.

– تشكل البيئة الإقليمية و الدولية لإيران ضاغطا قويا على سياستها الخارجية, و قد زاد هذا الضغط بفعل تمدد الدور الإقليمي الإيراني و تطورات الملف النووي, الا أن إيران تسعى دائما للاستفادة من التباينات في المصالح الدولية .

– يمتلك المرشد الأعلى الدور المركزي الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية, بفعل جمعه للسلطتين الروحية و الزمنية, وأيضا بفعل دوره في تعيين العديد من المؤسسات الفاعلة و المؤثرة, حين أن دور رئيس الجمهورية في صناعة السياسة الخارجية محدود ومرتبط بعلاقته مع باقي المؤسسات, أما بالنسبة للحرس الثوري فله دور أساسي في السياسة الأمنية الخارجية لإيران من خلال فيلق القدس.

– تدخلت ايران في اليمن منذ عام 2011 مستغلة حالة الفراغ و عدم الاستقرار التي نجمت عن تعثر العملية السياسية عقب سقوط نظام علي " عبد الله صالح", حيث سعت الى القيام بدور يسمح لها بتعزيز أمنها القومي من خلال تحقيق مجموعة من الاهداف مرتبطة بالسعي لتعزيز مكانتها الاقليمية, اكتساب مزيد من النفوذ و الهيمنة و مواجهة نفوذ المنافسين في المنطقة, و في سبيل تحقيق اهدافها وظفت ايران مزيجا من الادوات التي يتعلق بعضها بالقوة الناعمة و البعض الأخر بالقوة الصلبة.

– اصطدم الدور الايراني في اليمن بمجموعة من المعوقات و القيود ارتبط بعضها بطبيعة الساحة السياسية اليمنية المعقدة و بعضها بقدرات الفاعليين الدوليين و الاقليميين و ادوارهم, والبعض الأخر بطبيعة القدرات الذاتية الايرانية ومحدوديتها مقارنة بمساحة ادوارها الاقليمية, و قد واجه الدور الايراني في اليمن مجموعة من ردود الفعل الدولية و الإقليمية, منها ما جاءت متشددة و منها ما جاءت متساهلة, مع ارتباط هذه الردود بمصالح تلك الاطراف في المنطقة .

قائمة المراجع

1- الكتب

1. إسماعيل محمد الصادق , إيران من الشاه إلى نجاد, القاهرة, العربي للنشر و التوزيع,(د ت ن),
2. الأسود صادق, علم الاجتماع السياسي, أسسه و أبعاده.ط.1, منشورات جامعة بغداد, العراق,1986.
3. برنارد اوركاد برنارد, جغرافية إيران السياسية. تر: فاطمة علي الخوجة, ط.1, عمان,2012.
4. ثابت عادل فتحي, النظرية السياسية المعاصرة. دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية, 1997.
5. حسن صالح، الظاهري احمد، أساسيات علم الاجتماع النفسي التربوي و نظرياته، عمان، دار حمد للنشر، ط1، 2011.
6. حمادة امل, الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة, الشبكة العربية للأبحاث و النشر, بيروت, ط.1, 2008+
7. سليم محمد السيد, تحليل السياسة الخارجية. ط.2,دار الجبل,بيروت,2001.
8. شتا السيد علي, نظرية الدور و المنظور الظاهري لعلم الاجتماع, القاهرة, المكتبة المصرية للنشر و التوزيع, 2003.
9. عبد الحي وليد, إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020, مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف, الجزائر.2010.
10. العتيبي منصور حسين, السياسة الإيرانية اتجاه دول الخليج 1979-2000,مركز الخليج للأبحاث, الإمارات, 2008,ص.206.
11. القاضي محمد حسن, الدور الإيراني في اليمن و انعكاساته على الأمن الإقليمي, مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية, د ب ن, 2017.
12. كيمن فؤاد," توجهات تركيا و إيران في الشرق الأوسط : سياسات و مصالح ", مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية, سلسلة محاضرات الإمارات, ع.168, 2014,
13. مقلد اسماعيل صبري, السياسة الخارجية الأصول النظرية و التطبيقات العملية.ط.1, المكتبة الأكاديمية, القاهرة, 2013
14. موريه غي و آخرون,معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية: تر. هيثم اللمع, بيروت, المؤسسة الجامعية للدراسات و التوزيع, ط1, 2005.

15. نيفين عبد المنعم مسعد," صنع القرار في ايران و العلاقات العربية الايرانية ",مركز دراسات الوحدة العربية, ط. 2,بيروت ,2002,ص.135.

2 - المجلات

1. إبراهيم خضير, " العراق و دول الجوار, دور العراق كعامل موازن".مجلة السياسة الدولية,ع.07, 2007.
2. أبركان نجاة, " العلاقات الإيرانية – التركية في ضوء الأزمة السورية ", المجلة الجزائرية للأمن و التنمية, ع.7, جويلية 2014
3. بادي راجح, " المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم ", مجلة سياسات عربية, ع.14.ماي,2015.
4. بولعراس فتحي, " السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط : بين الاعتبارات المذهبية و العوامل الجيوبوليتيكية", مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, ع.44, جوان 2016,
5. ثابت احمد, «مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي: دورة القوة و التوازن الدولي الجديد", مجلة السياسة الدولية,ع.171,جانفي,2008.
6. حسن محمد فوزي," تطورات الأزمة اليمنية ",مجلة أفاق عربية, ع.01, مارس 2017.
7. الحسني احمد محمد عبد الله ناصر." قرارات مجلس الأمن و دورها في حل الأزمة اليمنية" مجلة العلوم السياسية و القانون, ع.02, مارس 2017.
8. الخزار فهد مزيان خزار," الجمهورية الإسلامية الإيرانية و موارد بحر قزوين, مجلة دراسات إيرانية, ع.5, 2006.
9. زلاقي حبيبة، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية و التوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية و السياسية، ع،17، جانفي 2018.
10. عبد العالي بدر, " اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجة للدول", مجلة الساسة الدولية , ع.153, جويلية 2003.
11. العبيدي محمد عبد الرحمان يونس, " إيران و جمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية ", مجلة التربية و العلم, مركز الدراسات الإقليمية, جامعة الموصل, مج.15,ع.4, 2008

12. نزار عبد القادر, " برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوره و تأثيره على موازين القوى الإقليمية ", مجلة الدفاع الوطني اللبناني, ع.97, جويلية 2016.

13. هاشم نوار جليل, " الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز", مجلة قضايا سياسية, مج.25, ع.01, 2011

3 – الاطروحات الجامعية

1. حجاب عبد الله, السياسة الإقليمية الإيرانية اتجاه أسيا الوسطى و الخليج 1979-2011: دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية, مذكرة ماجستير, كلية العلوم السياسية و الإعلام, قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولة, جامعة الجزائر, 2012.
2. الرزاينة مصطفى زهير مصطفى , السياسة الخارجية الإيرانية و أثرها على المستقبل السياسي لليمن (2011-2015). مذكرة ماجستير, كلية الآداب و العلوم الإنسانية, قسم العلوم السياسية, جامعة الأزهر, غزة, 2017.
3. سمان عائشة, الأبعاد الجيواستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية و السعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط : اليمن نموذجا 2011-2016, مذكرة ماستر أكاديمي, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, الجزائر, 2016-2017.
4. شنين محمد المهدي ,السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول المشرق العربي(2001-2013).مذكرة ماجستير, كلية الحقوق و العلوم السياسة, قسم العلوم السياسة, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر,2013- 2014.
5. شيخي نادية, دور الإعلام في إدارة الأزمات السياسية "الأزمة اليمنية أنموذجا":26مارس2015الى غاية 21افريل 2015. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية, تخصص دراسات مغاربية, كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, جامعة الدكتور مولاي الطاهر, سعيدة, الجزائر, 2015- 2016 .

4– المراكز البحثية

1. أبو القاسم محمود حمدي, الرهان الأمريكي على أزمات الداخل في إيران " المعهد الدولي للدراسات الإيرانية, متوفر على الرابط:
www.rassanah-iiis.org
2. جار الله عاتق, " النفوذ الإيراني في اليمن..و الفرص الموهوبة ", مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. متوفر على الموقع:
www.fikrcenter.com
3. الموسوي عمر سعدي سليم, " الاتفاق النووي بين إيران و دول 5 + 1 (دراسة تحليلية)", المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية. برلين, ألمانيا, 2017,
4. السلمي محمد بن صقر , " حصاد إيران في 2018 بين الربح و الخسارة ", المعهد الدولي للدراسات الإيرانية, متوفر على الرابط:
Http: // www.rasanah-iiis.org/إيران بين الربح و الخسارة
5. الصمادي فاطمة," استقالة ظريف: السياسة الخارجية لروحاني من حلقة نياوران إلى فشل الانخراط البناء", مركز الجزيرة للدراسات, فيفري 2019.
6. خلجي مهدي," زيديو اليمن: نافذة للنفوذ الإيراني"معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى. متوفر على الرابط:
https://www.washintoninstitut.org/ar/policy-analisis/view/yamen-zaidis-a-window-for-iranian-influence
7. – "اختلال التوازنات: مستقبل اليمن بعد مقتل علي عبد الله صالح ", مركز المستقبل للدراسات, 10 ديسمبر 2017. متوفر على الرابط:
https://futureuae.com/ar/futurefile/item/33/
8. مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية, التقرير الاستراتيجي السنوي,2018.

5– الدساتير

1– دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1979, المعدل 1989, تر: المؤسسة الدولية للديموقراطية و الانتخابات.

6– الجرائد

1- صخري سفيان, "اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية", جريدة اليوم الجزائرية.ع.2774, 25 مارس 2008.

8- مواقع الانترنت

1. بشير عمر يوسف," مستقبل اليمن بين التهديدات الداخلية و الخارجية وأثرها على استقرار البحر الأحمر", متوفر على الرابط:
http://k-astal.com/index.php? Action=détail=115
2. محمد الحكيمي, " التركة الثقيلة للحرب ", مأرب برس . متوفر على الرابط:
print=5421؟ http://marebpress.net/articles.php
3. موقعbbc news عربي," اليمن لماذا اندلعت الحرب " 17 جوان 2018. متوفر على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/amp/middleeast-44512842؟
4. الشرقاوي باكينام, " السياسة الخارجية الإيرانية ", متوفر على الرابط :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de4add73-ad4c-44ed-b455-5ec92a0f43a9.
5. وكالة أنباء رويترز ," روحاني يطلب من الحرس الثوري الإيراني الابتعاد عن السياسة " متوفر على الرابط :
6. http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE9B2VRF20130911
7. ميدل ايست اونلاين " الأطماع الإقليمية تدمر الاقتصاد الايراني " متوفر على الرابط :
الإقليمية تدمر الاقتصاد الإيرانيالأطماع-https://middle-east-onlin.com/
8. الطائي صادق, " المظاهرات الإيرانية...قراءة أولية" متوفر على الرابط:
الإيرانية قراءة أوليةالمظاهرات-https://www.alkuds.co.uk/
9. المصدر اونلاين, " تفاصيل بأنواع و أعداد الأسلحة الإيرانية المضبوطة في السفينة(جيهان 1).2013/02/06. متوفر على الرابط :
http://almasdaronlin.com/articl/41340

10. يمن برس," اليمن تلقي القبض على السفينة الإيرانية (جيهان 2) في المياه الإقليمية."2013/03/0. متوفر على الرابط:
https://yamen-press.com/news17749.html

11. الطائي قتادة," بعد السياسة إعلام السعودية يواجه الآلة الإيرانية بالفارسية", موقع الخليج اونلاين.20146/01/08. متوفر على الرابط:
https://alkhaleejonlin.net/ثقافة-وفن

12. عبد الرحمان علاء," 40عاما على الثورة الإيرانية ..ماذا تحقق من شعاراتها", موقع عربي 21, 2019/02/12 متوفر على الرابط:
https://m.arabi21.com/story/1159319.

13. العربية نت," مستشار خامنئي :سنتدخل في اليمن بدعم روسي " 2016/02/21. متوفر على الرابط:

14. https://alarabia-net/ar/amp/iran/

15. الطاهر محمود, " اليمن ورقة روسيا الرابحة لانتزاع النصر في سوريا و أوكرانيا ", ن بوست, 2016/08/24. متوفر على الرابط:
http://www.noonpost.org/content/13569

16. الجزيرة نت," شكوك حول المبادرة الخليجية باليمن"2011/05/22 متوفر على الرابط :
https://www.aljazeera-net/amp/news/arabic

17. الخبر اونلاين," اردوغان: إيران تنتهج سياسة توسع فارسية"2017/04/20. متوفر على الرابط:
https://elkhabar.com/press/article/120895/

18 الموسوعة العربية: http : // www.arab-ency.com/ar

9- اللغات الاجنبية

1. Amal Mudallali," The Iranian sphere of infuence expands into Yamen", Foreign policy, octobre 2014,p.8.
2. Anoushiravan Ehteshami and Mahdjoub Zweiri and others," Iran 's foreign policy from KHatami to Ahmadi Nadjad, UK ,Ithaca press,2008,P.55.
3. Brouce Biddle, Role theory: Expectations Identities and behaviors, New York academic press.1979.p 4.
4. C.W.Beckman", Rôle theory and international relations "International studies quarterly, VOL.14 ; N°.3 ; 1970 ; P.P.310.319.
5. Joseph Fränkel, "contemporary international theory and the behavior states",London, Oxford university press, 1973.P.83.
6. Sofian Sakhri,"the role approach as a theoritical framwork for the analysis of foreign policy in third world countrie" .African journal of pollitical science and international relations" VOL.3(10), PP.423-432.
7. Stephan Jones ,The Islamic republic of Iran :An introduction, RESEARCH PAPER ,House of Commons Library. December2009, P.130.
8. The world factbook," Iran economy", the site: https://www.cia.gov/library/publication/the-world-factbook/goes/ir.html

9 Iran militaryguide ; Navy . The site :

http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/navy.htm.

10 Iran military guide, chemical weapons , the site : http://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/cw.htm

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تشكرات	
اهداءات	
مقدمة	12
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة	
تمهيد :	
المبحث الأول: نظرية الدور: من الأصول الاجتماعية الى التوظيف في تحليل السياسة الخارجية	
المطلب الأول: الأصول الاجتماعية لنظرية الدور	
المطلب الثاني: نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية	
المطلب الثالث: مسار السياسة الخارجية وفق نظرية الدور	
المبحث الثاني: اليمن: دراسة في الأهمية الجيواستراتيجية و الأزمة الحالية 2011-2018	
المطلب الأول : الأهمية الجيواستراتيجية لليمن	
المطلب الثاني: الأزمة اليمنية (2011 – 2018)	
خلاصة الفصل الاول	
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة في المحددات و مؤسسات صنع السياسة الخارجية	
تمهيد	
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية	
المطلب الأول: المحددات الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية	
الفرع الأول : الخريطة الجيوسياسية لإيران	
الفرع الثاني : الإمكانات الاقتصادية لإيران	
الفرع الثالث: المقومات العسكرية الإيرانية	
الفرع الرابع: المنطلقات الإيديولوجية للسياسة الخارجية الإيرانية	
المطلب الثاني: المحددات الخارجية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية	
الفرع الأول: تأثير البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية الإيرانية	
الفرع الثاني: تأثير البيئة الدولية على السياسة الخارجية الإيرانية	
المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية	
المطلب الأول: المرشد الأعلى مركز النظام الإيراني.	
لمطلب الثاني: مؤسسة الرئاسة و دورها في تنفيذ السياسة الخارجية	
المطلب الثالث: مجلس الشورى الإسلامي و أثره على السياسة الخارجية	
المطلب الرابع: الحرس الثوري و صناعة البعد الأمني في السياسة الخارجية	
المطلب الخامس: المؤسسات المعينة و امتداد سلطات الولي الفقيه	

خلاصة الفصل الثاني	
الفصل الثالث: الدور الايراني في اليمن 2018/2011	
تمهيد	
المبحث الأول: أهداف و أدوات الدور الإيراني في اليمن	
المطلب الأول: أهداف الدور الإيراني في اليمن	
الفرع الأول: تدعيم شرعية النظام الإيراني عبر تحقيق نجاح على المستوى الخارجي	
الفرع الثاني: توسيع مجال النفوذ الإيراني في مواجهة نفوذ دول الجوار	
الفرع الثالث: تدعيم موقف إيران في مواجهة الضغوط الأمريكية	
المطلب الثاني: أدوات الدور الإيراني في اليمن	
الفرع الأول: الأدوات المذهبية و الدينية	
الفرع الثاني: الأدوات الإعلامية و السياسية	
الفرع الثالث : الادوات العسكرية و الامنية	
المبحث الثاني: حدود الدور الإيراني في اليمن وردود الفعل الدولية حوله	
المطلب الأول: حدود الدور الإيراني في اليمن	
الفرع الأول: طبيعة الأوضاع اليمنية الداخلية	
الفرع الثاني : قدرات الفاعلين الإقليميين و الدوليين و ادوارهم	
الفرع الثالث : طبيعة القدرات الذاتية الإيرانية	
المطلب الثاني : ردود الفعل الدولية و الإقليمية حول الدور الإيراني في اليمن	
الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية من التساهل إلى التشدد	
الفرع الثاني: روسيا الاتحادية الحليف المتساهل	
الفرع الثالث: المملكة العربية السعودية اكبر المتضررين	
الفرع الرابع: تركيا المنافسة على الزعامة الإقليمية	
خلاصة الفصل الثالث	
الخاتمة	
المراجع	
الفهرس	
الملخص	